



٥٩٢٢



٢١٦٨٠٨

(شرح منظومة في الفرائض) ، بخط حسين بن الحاج

عمر بن جويان سنة ١١٥٨ هـ .

١٢٧ ق ٢١ ص ١٦٥٠ اسم

٢
٥٩٢٢
منسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١٢٧) ، بيها نظام
في الاشياء والاخر ، خطها نسخ دقيق .ب الفرائض ، الفقه الاسلامي و اصوله اب الناسخ
ب تاريخ النسخ٢/١٦٢٠ ف
١٤/١٠/١٠

٢١٦٨٠٨

نظم السراجية المسجاوندي وشرحها ، كلامها تاليف

التكتماني ، حسن - كان حينها قبل ١١٥٨ هـ

بخط حسين بن الحاج عمر بن جويان سنة ١١٥٨ هـ .

١٢٥ ق ٢١ ص ١٦٥٠ اسم

٢
٥٩٢٢
م

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١٢٧) ، ناقصة

الاول ، خطها نسخ دقيق .

ب الفرائض ، الفقه الاسلامي و اصوله اب المؤلف

ب الفرائض ب تاريخ النسخ

٢/١٦٢٠ ف
١٤/١٠/١٠



ملكه احمد السيد محمد علي بن السيد الحاج محمد
 صافي كوتبي الكوفي عمه

مكتبة: مكتبة الملك محمد
 رقم: ١٣٢
 الترتيب: ٥٩٢
 العنوا: شرح منظومة في الفرائض
 المؤلف: ---
 تاريخ: ١١٥٨ هـ
 اسم الناشر: ---
 عدد الأوراق: ١٢ - ١٦
 ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المتوحد جل جلاله ذاتة عن كل ما سواه المتقدس بكل الصفات وافعاله عن
الاشكال والاشباه الذي جعل علماء هذه الامة انبياء وقسم لهم نظام
اليقين وطرقهم بتقواه ورفاههم بالتباعد ما افترض عليهم والذمتها علمها
واكرمهم بقربه وجعلهم من حريمه وانزل فيهم علمه اصطفاؤه وتقواه الله
ويعلمكم الله ونسخ من قلوبهم خطا الشيطان وشهوات الدارين
وجبر كسرهم ووفرهم لما شيدوا اركان الشريعة حتى وضع المصحح الذي
عينين **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له لا يترده عن الولد
والوالد وتقدس عن المماثل والمضاد وقال عن التجسيم والتجني
هو فذاته واحد وجعل الحصر والحد والعدد والدين وقال توحيجا
للمشركين يا عيسى ابن مريم انت قلت كلنا من اتخذوني وامى الهين
واشهد ان محمد عبده ورسوله منبج الحكم وكيميا السعادم وفيه
تجليات الملك المعبود الميعوث رحمة لكل موجود المود بالظفر والنصر
يوم يدرى حينئذ المنزل عليه نوصيكم الله في اولادكم للمذكر مثل
خط النساءين قداتي والناس في ميادين الكفر يرحون وفي
مسارح مطامح الفضلات يسرحون وفي قسمة الميراث يملكون
ولا يبدلون المنزل عليه في اية ميراث الزوجين فان كان لهن ولد
فلكم الربع مما تركن من بعد وصيته يوصي بها اودين فاقسم علم
الفضلات بنور المساطع وكسر اعلام الجهالات بحسام ربها
المطاطع والبعث لفرادى بفضياء بدم الملاحع واضحى سنا بوق
حاله قد ملأ الخافقين وانقلب المشركون في ايديهم كمن دحرج بحجر

ولس الجود

الوصية على التركة بين الزوجين فان كان لهن ولد
فلكم الربع مما تركن من بعد وصيته يوصي بها اودين فاقسم علم
الفضلات بنور المساطع وكسر اعلام الجهالات بحسام ربها

صني

يعبر على وفائه والبرعات لا يعبر على وفائها اذا وعد بها قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم عليها واما ترتيب قضا الديون فان كانت التركة تقى
بالديون كلها تقضى منها جميع الديون وان كانت تقى بنظر ان كان
صاحب الدين واحد ايدفع اليه ما بقى من التركة وان كان جماعة ينظر ان لم
يكن بعضهم اولى من بعض قسم الباقي بينهم على مقدار حقوقهم وان كان بعضهم
اولى من البعض الاخر كالدين الذي بالبنية والقرار في الصحة فحقه
اولى من صاحب الدين الذي وجب بالقرار في المرض وما ثبت بالماينة او
بالبنية في المرض فهو دين الصحة سواء وكذلك صاحب الرهن او صاحب القرض
من غيرهما اذا جفت المبد على احد فان الجني عليه اولى من غيره واما حقوق الله
تعالى فمن فاته صيام لم يرض وسفر فان كان قد جنى على رضى وسفر صلات
فلا قضاء عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وان اوصى بماله الميت وجب عندنا تنفيذ
من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان امكنا القضا ولم يقض صلات
قال الامام اعظم يجب لكل يوم نصف صاع من بر وانما جفت حقوق الله
تعالى وحقوق العباد وعجزت التركة عن الجميع فحق العباد اولى لان
الله غنى وهم محتاجون ومن قسمة التركة بالمخصص بين الغرما ثم ظهر للميت
تركة اخرى فان كانت تقى الباقي من الديون فحقها ما بقى من الديون وان
لم تقا استوفيت قسمة التركة ونذكره في موضعه ان شاء الله وكذلك
اذا قسمت ثم ظهر دين على الميت فانه يستأنف القسمة ايضا واما تنفيذ
الوصية على قسمة التركة بين الورثة فثبت ما بقى من وفاء الدين فلهو القضا
بعد وصية يوصي بها اودين لان الله قسم الميراث في هذه الآية بين الورثة بعد
الوصية فعلم بهذا ان الوصية مقدمة على قسمة التركة وانما قيد في الوصل

وكذا امر يتعلق بدينه برتبة
عبد الميت اولى من غيره

الدين

الدين

ثلث الباقي عن وفاة الدين لأنه ربما يستغرق ثلث الأصل جميع الباقي فيؤدي
إلى حرمان الورثة بسبب الوصية ثم اعلم بأن الوصية فيما زاد على الثلث باطله
عند أبي حنيفة والثشافعي رحمه الله ما أسرار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه لما دخل على سعد بن أبي وقاص يومه قال سمعت يا رسول الله ما أنا إلا
يرثني إلا ابنتي فأوصي بجميع مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال
بنصف مالي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال ثلث مالي قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث خير والثلث كثير إلا أن يجزى الورثة
وقال الإمام أبو حنيفة والثشافعي ومالك رضي الله عنهم وصية الوفيق
وعطايه ومحاباته تعتبر من الثلث **تنبيه** الوصية أما معينة كان
بوصي بنو بعبينة أو دار بعبينة وكانت مقدرة ثلث الباقي أو أقل
وأما مطلقة كان بوصي ثلث ماله أو ربعه مثله قالوا في تقدم على
ذوي الميراث والثانية لا تقدم بل يكون صاحبها شر كالحكم ويدل
على شريعه حقها الحق الورثة أنه إذا زاد المالا بعد الوصية على الثلث
وإذا نقص نقص عنهما حتى إذا كان له مال مائة حال الوصية ثم صار
مائتين فله ثلث المائتين أو كان ماله مائتين حال الوصية ثم صار مائة
له ثلث المائة أما من يوصي الوصية فإن لم يكن من جنس واحد تقدم
العتق في الرض والتدبير وإن كانت من جنس واحد وصياق الثلث
على الجميع تضاربوا كما سيذكر في قسم الميراث ولنذكر لها صورة
توصيتها للمرام رجل أوصى لزيد ثلث ماله ولعمرو ربع ماله وترك
أربعة بنين ولم يجزوا الزيادة على الثلث فترد الوصية إلى الثلث
فأصلها ثلاثة لزيد وعمرو واحد أسباعا لزيد أربعة أسباعا
ولعمرو

ولعمرو ثلاثة أسباعا فنزل أسباعا منزلة الوريث وبين السبعة والواحد
مباينة فخذنا السبعة والبنين الأربعة أمثال فيكون الأربعة
الأثنان مرافقة بالنصف فخذنا وفردو سهم وهو اثنان بقي معنا
اثنان وسبعة فضرنا السبعة في الأثنين بلغت أربعة عشر فإذا
ضربنا الأربعة عشر في أصل المسئلة وهو ثلاثة يبلغ الحاصل اثنين
واربعمين ومنها يقع المسئلة فلزيد وعمر وثلاثا وهو أربعة عشر
فلزيد أربعة أسباعا وهو ثمانية وعمر ثلاثة أسباعا وهو ستة والبنين
الأربعة ثمانية وعشرون لكل ابن سبعة هذا إذا رد الوصية كل
الورثة أما إذا ردوها بعض الورثة وأجازها البعض الآخر فله مزيد
تفصيل يطولنا المطولت وأبعد التكليف والتجهيز وهذا الذي
وتنفيد الوصية بقسم الباقي على ذوي الميراث بحسب ما يقتضيه
حال ذلك الوارث بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أما الكتاب
فقوله تعالى ولا يورث كل واحد منها السكن وقوله تعالى فإن
كان له أخوة فله من السكن وقوله تعالى فإن كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث وقوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا
ما ترك وقوله تعالى فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان وقوله تعالى
فإن كانت واحدة فلهما النصف وكل من نصف ما ترك إذا حكم وغير
ذلك وسيأتي تفصيل هذه الآيات في محالها وأما السنة فقوله صلى الله
عليه وسلم أطعموا الجدة السكن يعني الوارثة وقوله صلى الله عليه وسلم
مع البنات عصيته وقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض أهلها
ما أبقت فلا ولي صلح ذكر وفي رواية فلا ولي عصيته ذكر وأما إجماع

الكتاب

والسنة وإجماع الأمة

فاذا اذنت احققت على ان بنت الابن وان سفلت تقوم مقام ابنت
 اذا عرفت بنت الصلب وبنت ابن الابن وان سفلت تقوم مقام
 بنت الابن اذا عرفت بنت الابن والجد يقوم مقام الام اذا عرفت
 الام والاخت لا بد من ثمة مع الاخت لادب وام والحقوا الجدتين ام
 الادب وام الام في السدس بانفرادهما عن الام في جاني تفصيل
 ذلك وكون ولد لادب وهو ادخ اول بالتفصيل من ولد لجد
 وهو الام ومن له قرابة ان اول بالتفصيل من له قرابة واحدة
 اذ لا استويا في الدرجة كالادخ لادب وام اول بالتفصيل من الادخ
 لادب ولا يسطر بطلب من المطولات وهذا رابع الحقوق المرتبة التي
 ذكرها اول الباب ولما كان الرابع شتملا على اصناف وذو الميراث
 وقد رتبها المقوم فندوا اصحاب الغرض ثم المصبا البنية ثم المصبا البنية
 باصحاب الغرض **فان لا تقطع ووالغرض من غير اشكال ولا غرض**
 المراد باصحابه كل من له سهم مقدر في كتابه الله كالزوج والزوجة
 والام والاخت مطلقا وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كالجد والصبي وبابك جماع كما مر انفا والمواد يتقدم اصحاب الغرض
 على المصبا المتقدم بالا استحقاق له بالتناول حتى اذا تناول اصحاب
 المصبا ما يخصهم قبل تناول اصحاب الغرض من جاز على انه اذا زادت
 التركة او نقصت يزداد في المصبا وينقص **منها** التقدم لاقسام خمسة
 اولها التقدم بالعنية كتقدم الطلة على الملول وهو تقدم حركة الحج
 على حركة الخاتمة هكنا ذكره الفخ الرازي وثانيها التقدم بالذات كتقدم
 ماهية الواحد على ماهية الاثنين فاذا علم بما هيته الاثنين مفضل الى

العلم بما هيته الواحد وثالثها التقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر
 ورابعها التقدم بالرتبة كتقدم الحسن على المنزوع وخامسها التقدم
 بالزمان كتقدم الماض على الحال ولم يظهر في تقدم اصحاب الغرض
 على المصبا من اى قسم ولم ار من يبين ولعله من المصبا الثاني لان
 بيتا نصيب المصبا مفتقر الى بيتا نصيب اصحاب الغرض من غيرمكن
 هذا اذا اجتمعوا واما عند الانفراد فله اشكال واما تقدم اصحاب
 الغرض على المصبا بالاعتل والعقل اما العقل قوله صلى الله عليه وسلم
 استحقوا الغزايض باهلها فما اقبلت فلا ولم عصبة ذكر واما العقل فلا
 المصبة لما كان مستحقا ما اقبلت الغزايض فلا بد من تقدم اصحابه
 الغرض ليعلم كم عني المصبات فلا جل هذا قدموا ثم قائم
وبعد اعطى عصبات النسب ما يليه: الغرض والنسب
وبعد ها المقترة والولد وهكذا الرد بلا خفاء
لكل فرض سوى الزوجين وبعد ذوا الرحم عن يقين
على الموالاة ان يكن ذاللبب فشرطه يكون مجهول النسب
 المصبة كل من يأخذ ما اقبلت الغزايض وعند الانفراد يجوز جميع المال قال
 الكل هذا صفة المصبة وليس بتعريف المصبة قال بعض شراح الرعيه
 وهذا المصبة ما في منهاج المنزوي وهو المصبة من ليس له سهم مقدر
 من الجمع على تورثهم انتهى قال قابل هذا الحد من عتقهم لان الادب والمجد
 والادخوات مع البنات لهم سهم مقدر مع انهم عصبا **قلنا** المراد به من
 ليس له سهم مقدر في حال التعصبة من جهة المصيب واحترز بقوله من
 الجمع على تورثهم عن ذوي الادخام فانه من ورثهم لم يسبهم عصبة قال

جلال الدين المجلد هذا الحديث جميع العصبية وبيان تفصيل العصبية و
 انها ثلاثة وانما قدم عصبية النسب على عصبية السبب بالنقل والعقل
 اما النقل فقوله صلى الله عليه وسلم لرجل من العرب اعتق عبده هو
 مولاه اذ مات ولم يترك وارثا كنت انت وارثه والمراد من هذا
 الوارث العصبية ببيان حديث اخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ورث بنت حمزة مع بنت معتقها بفتح التاء فلو كان مطلق الوارث
 مراد منه قوله ولم يترك وارثا لما ورث النبي صلى الله عليه وسلم بنت
 حمزة مع معتقها ^{فلا يصح} ^{بينها علم} ان المراد من ذلك الوارث وارث
 عصبية واما العقل فلا العصبية النسبية تتحقق العصبية بالنسب
 والعصبية النسبية تتحقق بالاعتناق والنسب على الله والاعتناق
 جعل العبد فجعل الله ولد من جعل العبد واما العصبية النسبية ^{هو ولي}
 المعتاق سواء كان المعتق ذكرا او انثى يعني اذ لم يكن ثلث عصبية من
 جهة النسب يعطى ما فضل من ذوى السهام الى عصبية النسب ^{فالعصبية}
 وصورة ولا المعتاق انما اعتق عبدا ثم مات العبد فان لم يكن
 للعبد الميت عصبية من جهة النسب كان بن والده والجد والدخوة
 واولادهم الذكور فالملوك والاصل ان العصبية النسبية على الود
 لحد بن حمزة واما الرد على اصحاب الغرض غير الزوجين يعني اذا
 لم يكن احد العصبين يردهما بغيرهم الغرض النسبية وهما الزوجان
 وقال عثمان رضي الله عنه يرده على الزوجين وفي شهاب الدين يعني
 في زماننا وانما قدم الرد على ذوى الارحام لان اصحاب الغرض بعد
 احراز الغرضية صاروا ذوى الارحام وفي ذوى الارحام عصبية

النسب
 تقوية مقام العصبية
 كالخوة فانما تقوم
 مقام الام وانما قدم
 عصبية النسبية على

على اصحاب الغرض
 النسبية على قدر حوزهم
 ذوى اصحاب الغرض

اولى من بعض ومن جملة من يرده عصبية النسب وهما قريب الى الميت من جميع
 ذوى الارحام فيجب الرد عليها لقربها فان قيل هذا في الميت مسلم
 ولكن الام ليست باقرب من بنت الميت وبنت ابن الميت فينفقان
 يكون بنت الميت مقدمة على الام واجيب بان الحاكم يراعى في الجنب
 لا في كل فرد على حدة ومن جملة اصحاب الغرض وهدانا بنت الميت
 مقدمة على ذوى الارحام فيكون المالك في مقدمتها على ذوى الارحام
 لان من جنس اصحاب الغرض الذي يجوز الرد عليه واما ذوى الارحام
 هم كل قريب ليس من ذوى الغرض ولا عصبية يعني اذ لم يكن للميت من اصحاب
 الغرض ولد من العصبية النسبية ولا النسبية يقسم ماله بين وثنه
 من ذوى الارحام وانما قدم ذوى الارحام على مولى الموات مع ان
 حق كل واحد منهما ثابت بكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ولو
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وقوله تعالى والذين عاقدت
 ايماكم فاتهم فليصبروا لان ذى الرحم انما يتحقق الارتباق بالنسب
 والانسب كان ثابتا مقدما على عقد الموات وعقدهم لا يبطل ما
 ثبت قبل العقد لان السابق في اسباب التزويج وصورة مولى الموات
 ان يقول شخص مولى النسب كخراصة مولاى توتى اذ امت وتفضل
 عنها اذ اجنبت وقال الاخر قبلت فمعدنا يجمع هذا القول ^{النايل}
 وارثا عاقدا ويسمى مولى الموات واذا كان الاخر ايضا مولى النسب
 وقال الاول مثل ذلك وقيل له وورث كل منا صاحبه وعقد عنه ^{المولى}
 ان يرجع عنه ماله فيقتل عنه مولاه انتهى وفي الكل لا يجمع ولا الموات
 من الاقرباء وعشيرة ولد من عليم ولا نفقة يعني ولا المعتاق

ولا من عليه جناية عقل عنه بيت المال ولولا بين المربي والجمعي
ولا يصح من المسلم للكافر ويصح من الكافر للمسلم وانما قدم
مولى الموالاة على المقل بالنسب على الغي لان مولى الموالاة
استحق كتاب الله تعالى وهو قوله والذين عاقدت ايمانكم
الاية ولا يضر في استحقاق المقل والذي في استحقاقه يضر
اولى من الذي ليس في استحقاقه يضر ثم قال

**كذا الذي له اقرب بالنسب فيستحق الميراث بعد ذي القربى
ومن له يوصي بكل المال ان كان ثم ثمة بيت المال**

اي وسيد من ذكر يوصي للمقل بالنسب على الغير بحيث لم يثبت منسبه
باقراره من ذلك الغير اذ اقامت المقر مصر على اقراره واشتمل هذا
التعريف على ثلاث قيود الاول لا قرار على الغير لانه لو كان على
نفسه كان يقر بان ابنه او ابوه لثبت نسبه واندرج اما في اوصى
الفروض والعصبة القيد الثاني بحيث لم يثبت نسبه من ذلك الغير
كان يقر باخيه مجهول ولم يصدق ابيه فان صدق ابيه يثبت نسبه
من ابيه ويندرج فيما ذكره من الورثة القيد الثالث اذ اقامت المقر
مصر على اقراره فانه اذا برح عن اقراره قبل ان يموت بطل اقراره وشي
بحيث لم يثبت نسبه من ذلك الغير انه لو اقر باخيه وشهد به رجل اخر
بان المقر له اخوه وهو ابن ابيه وليس للمقر له نسبه معروفه هو يصدق
ظاهره يثبت نسبه باقراره منضا الى شرادة غيرم وكذلك لو صدقته
الورثة وهم من اهل الاقرار فاذا اجتمعت هذه الاصناف في المقر له
صار عنده وارثا في المرتبة المذكورة وذلك لان الترتيب في هذه الصورة

كان مقر ايشي بالنسب واستحقاق المال اما النسب فلا يثبت الا باقرار
المنشأ اليه ان كان موجودا او بالبينة ان لم يكن موجودا ولان اقرار
بالنسب على الغير لا تسمع الدعوى به واما المال فيثبت بان قرار
اذ لم يكن له وارث معروف فبان كان له وارث معروف سواء
كان ذلك الوارث من اصحاب الفروض ام من العصبة ام من ذوى
الارحام فانه لا يورث المقر له مع وجود هؤلاء كما هو مفهوم صريح
الترتيب وانما قدم المقر له بالنسب على الوصى له بجميع المال لان
المقر له احتمل ان يكون قريبا للميت والموصى له بجميع المال لا يحتمل
ان يكون قريبا للميت فخرج المقر له باحتمال انه قريب على الشخص الذي
لا احتمال في انه قريب قوله ومن له يوصي بكل المال فالموصى له بما
زاد على الثلث اما ان لا يكون مع وارث وذلك ظاهرا وكان
مع من يرده عليه فان اجاز الوصية يعطى الموصى له الموصى به كايضا
ما كان ويقسم الباقي والموصى له بما زاد على الثلث لا يخلوا اما ان
يكون مع وارث او لا فان لم يكن مع وارث فقد ظهر حكمه في
ترتيب التهمة وان كان مع وارث لا يخلوا اما ان يكون مع من يرده
عليه ومن لا يرده عليه ومن العصبة فان كان من لا يرده عليه فلا يخلوا اما
ان يكون زوجا او زوجة فان كان مع زوج لا يخلوا اما ان يوصى له
بكل المال او بشي المال او بنصف المال فان اجاز الزوج الوصية يعطى
الموصى له ما اوصى له وان لم يجز تقدم الوصية على نصيب الزوج في الثلث
كما تقدم ذكره فان باقى يعطى نصيب الزوج وهو النصف ثم يتم نصيب
الموصى له عن الباقي عن نصيب الزوج ومثاله امرأة اوصت لرجل بنصف

ما لها ثم ماتت عن زوج لا غير ولم يجر الزوج الوصية فيعطى الموصى له
 الثلث ثم يعطى الزوج نصف الباقي وهو ثلث ويبقى ثلث فيكمل
 نصيب الموصى له والباقي لبيت المال فاصل هذه الصورة
 التقدير من ستة ثلثها اثنان للموصى له فيبقى اربعة نصفها
 اثنان للزوج ويبقى اثنان يكمل نصيب الموصى له وهو النصف واحد
 ويبقى واحد لبيت المال وعلى تقدير الجارة اصلها من اربعة
 اثنان للموصى له ويبقى اثنان نصفها واحد للزوج ويبقى
 لبيت المال واحد انتهى وان كان الوارث في هذه الصورة
 زوجة لا يخلوا اما ان تجزأوا فان اجازت كان اصلها من
 اثنين ونصف من ثمانية فله الموصى له النصف وهو اربعة وللزوجة
 ربع الباقي وهو واحد يكون ثلثا ويبقى ثلثا لبيت
 المال وان لم تجز فاصلها من ثلثة للموصى له ثلثها ويبقى اثنان
 وليس لها ربع صحيح فغيرها محذور فرض الزوج وهو اربعة
 في ثلثة يحصل اثني عشر فيعطى اربعة الموصى له الثلث وهو
 اربعة ويبقى ثمانية يعطى الزوجة منها ربعها وهو اثنان ويبقى
 ستة يكمل نصف الموصى له المثل النصف وهو ستة فيبقى اربعة
 وهو ثلث المال يكون لبيت المال وقد وضع بعضهم شيئا كافيا
 اذا كان مع الموصى له احد الزوجين وان لم يكن من انفا هذه الصورة

١٣	على تقدير عدم الجارة من	٨	على تقدير عدم الجارة من
١٣	على تقدير عدم الجارة من	١٢	على تقدير عدم الجارة من
١٢	على تقدير عدم الجارة من	١٢	على تقدير عدم الجارة من

٨	على تقدير عدم الجارة من	١٣	على تقدير عدم الجارة من
١٢	على تقدير عدم الجارة من	١٢	على تقدير عدم الجارة من
١٢	على تقدير عدم الجارة من	١٢	على تقدير عدم الجارة من

وان كان الوارث غير احد الزوجين فان اجاز بينهما وان لم يجز ياخذ الموصى له
 الثلث والباقي للوارث ان كان من المصبتين بالتعصيب وان كان
 من اصحاب الغرض والعرض والرد ثم بيت المال اى اخر المراتب
 التسعة بيت المال قال الشافعي قدس سره اى اذ لم يوجد
 احده من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انها مال ضائع
 لجميع المسلمين وليس له ان يطرق الوارث بها على انهم اخوة الا يرى
 ان الذي يوضع له في بيت المال اذ لم يكن له وارث ولا ميراث
 للمسلم من الكافر ويشهد له ايضا انه يسوى بين الذكر والانثى
 المسلمين في المطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الميراث
 واما عند الشافعي فيستكفيان الميت وتجهيزه ثم دفعه يورثه ثم
 تغد وصاياه ثم يقسم المال بين ورثته على فرايط الله تعالى فان
 فضل عنهم شئ يدفع الى المصبة النسبية ان كانت فان لم تكن فالى
 المصبة البينة وهو مولى المتاعه فان لم يكن احد من هؤلاء يوضع
 حاله في بيت المال ولا يدعى اصحاب الغرض النسبية ان كان بيت المال
 مستظرا والى يرد ولا يعطى لزوج الارحام ولا يصح عنه الميراث عند
 ولا يصح الاقرار بوارث اخر الا اذا كان الميراث محال او اقرب الميراث
 يشب نسبه من في يصح اقرار الميراث ويرث الميراث منه ويثبت نسبه

١٣

١٣

من المنوبة اليه وهو يقدم على مولى العتاقة وان لم يكن كذلك
لم يرث اصلا ويوضع مال الميت في ذمة المالك انتهى

فصل في المانع من الإرث

ويشعر انه يبين اولا اسباب الارث ويذكر الموانع بعدها ولم
يذكر الا سبابه في النظم تبعاً للاصل **فان قلت** لم يذكرها في
الاصول **قلت** لم يذكرها صريحا اعتمادا على ذكرها ضمنيا وهي
ثلاثة انواع **اولها** الرحم وغيرهم بالقرابة مطلقا وهي
شاملة للصحاب والمروض النسبية والمصنفة وذوي الارحام وهذه
الاشياء قد ذكرها المصنف **ثانيها** الشكاح وهو عقد الزوجية
فالزوجان يرث بعضهم من بعض قال الله تعالى واكم نصف ما
ترك ازواجهكم وقال تعالى ولهن الربع مما تركتم **ثالثها** الولد
وهو اطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم الولد لجمعة النسب قال
الحاكم صحيح السناد يعني كما ان النسب يورث به فالولد كذلك
او بالمواودة وقد مر الاقصاص عنها **تنبيه** شرائط الارث اربعة
احدها تحقق موت المورث او الحاقه بالموت تقدير الجنتين
انفصل سببا بجناية توجب المزم فانه يستحقها ورثته بتقدير انه
ولده لان الحاقه دفع عنه الحيوة التي هي لها فجعل بالنسبة
الحية ذلك كالحق حقيقة **ثانيها** تحقق وجود المولى الى الميت باحد
الاسباب صيا عند الموت تقيقا كانه ذلك الوجود وهو ظاهر
او تقدير لكل انفصل صيا الوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة
وسيا في تفصيله في اخر الكتاب **ثالثها** تحقق استقرار حياة هذا

المولى

المولى بعد الموت **رابعها** العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلا وهذا يخص
بالقضاء فله يقبل القافة الشهادة بالارث مطلقا ولا يكتفى بكونه ابن عم مثلا
بل لابد من العلم بالقرابة فالدرجة التي اهتمت فيها القوائم قرشي مثلا فكل قرشي
عند موته ابن عم فلا يرث منهم الا من علم قرابة منه والجار وجود اقرب منه

موانع الميراث **حقا** **اربعة** **فانهم** **كل** **شي** **ثم** **كن** **متبعه**
رق **وقتل** **واختلاف الدين** **ما** **بغته** **الميراث** **عن** **يقيم**
وباعتداف الامر مع حقا **حقيقة** **ذا** **ان** **يكن** **او** **حكما**

موانع الميراث اربعة المانع عبارة عن اعدام الحكم عند وجود الاسباب الميراث
اصلا وارث انقضى الواويا لكسرها ما قبلها يقال ورثته ارثا الا كلف
منقلية عن الواو وانا اسقط الواو من المضارع في قولك ورث يرث
لوقوعها بين يدي كسرة وهما متماثلان والوارث ضارهما فذلت لاكتنا
اياها من الصواع وهذا سمي قول بعضهم لوقوعها بين ضربتها وان
خير بان اعدل المصدر رابع لا عدل الفعل وان كان الفعل مشتقا من
احدها ارق كما لا كان الحق او ناقضا كالم ولد والمكاتب والمبعض
وانما جعل الرق مانعا بالنقل والمقل اما النقل فالكتاب والسنة اما
الكتاب قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء والسنة قوله
صلى الله عليه وسلم العبد لا يملك وان ملكت وقوله صلى الله عليه وسلم العبد
لا يملك الا الطلاق والتمسك بهذين الحديثين النفي العام في الاول
والاستثناء في الثاني فمعه هذا ان العبد لا يملك الا الطلاق
والارث غير الطلاق فبقى نفي العام واما العقل فلان العبد لو
ورث لكان لسيد فيزعم منه قودث الاجنبى من الاجنبى لقوله صلى

الله عليه وسلم المبدوء ما فيه مولده وثانيها القتل والقتل اما بالباشرة او
بالسب فالقتل بالباشرة ثلاثة انواع عدد وشبه عدد وضطاما المعمد بان
يتعد قتل بورثه بسلاح او ما يجري مجراه من معدن كالخشب او الحجر العظيم او
الحرارة بالنار وموجبه الاثم والقصاص لا الكفارة واما شبه المعمد بان يقتل
سورته بما لا يقتل غالبا كالقصاص والحجر الصغير وموجبه الدية على العاقلة ولا
الكفارة واما الخطا بان يرمى صيدا فيخطيه ويصيب بوردته او يتعدى في النعم
على بوردته فيقتله او يقطع حبل من يده عليه فيقتله او تطاوع دابته وهو
راكبها فيقتله فوجبه الكفارة والدية على العاقلة ايضا والقتل بهذه
الانواع يوجب حرمان الميراث وهذا معنى قول صاحب الشريعة القتل
الذي يتلوه وجوب القصاص او الكفارة واما القتل بالسب بان
يختر بيرا في غير مكانه فيقع بوردته فيه فيموت وكذا اذا التقي حجر في غير مكانه
فتعلق به بوردته فمات فوجبه الدية على العاقلة ولا كفارة فالقتل
بالسب لا يوجب حرمان الميراث عندنا لانه لا يتعلق به وجوب القصاص
ولا الكفارة وكذا اذا قتل الصبي بوردته او المجنون بوردته **كان قتل**
لما قتل لا يوجب القصاص ولا الكفارة وهو مانع من الادرث وذلك
الادب اذا قتل ابنه عمدا فانه لا يجب عليه قصاص ولا كفارة كما بين في الرد
قلت هو موجب في اصله القصاص لكنه سقط بقوله صلى الله عليه وسلم
وسلم لا يقتل بالبدولده ولا سيد عبده واما اذا قتل الاب ابنه ضطاما
فانه لا يورث لانه تجب فيه الكفارة واما العادل اذا قتل الباغي وهو
سورته لا يورث لانه لا يوجب القصاص ولا الكفارة واما الباغي
اذا قتل العادل وهو بوردته فهذا على وجهين ان قال قائله وانا اعلم ان

9
على الباطل والاد اعلم ان على الباطل لا يورث بالاجماع وان قال قائله وانا
على الحق والاد ايضا على الحق فانه يورث عندنا فيصنفه ومحمد رحمه الله
هذا القتل لا يجب فيه القصاص ولا الكفارة وقال ابو يوسف لا يورث
لان هذا قتل بغير حق **فان قلت** الممنوم من قوله صلى الله عليه وسلم القاتل لا
يورث حرمان القاتل مطلقا كما هو مذهبنا في كيف اخرجت تلك الصورة
قلت اجاب السيد الشريف رضي الله عنه بقوله اما اخرج القاتل بحق فله
الحرمان شرع عقوبة على القتل المخطور وفيبحث واما اخرج المتعيب فله
ليس بقاتل حقيقة الا يرى انه لو صر بيرا في مكانه لا يواخذ بشئ والقاتل
مواخذ بفعله سواء كان في مكانه ام في غيره كالراعي مثله وايضا القتل
لا يتم الا بمقتول وقد تقدم حال السب فانصره مثلا ان قتل بالادب في
الحيوة ولا يمكن ان يجعل قاتله عند الوقوع في البئر اذ ربما كان الخاف
ميتا واذ لم يكن قاتله حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل اعطى الحرمان
والكفارة واما وجوب الدية على العاقلة فتصيانة دم المقتول في الحد
يخلف المخطئ فانه مباشر للقتل بفعله فيلزم منه الكفارة والحرمان واما
اخراج الصبي والمجنون لان الحرمان كما ذكرنا جزاء القتل المخطور فليهما
ما لا يصح ان يوصف بالمخطئ شرعا اذ لا تصور توجب خطا بالشرع
اليهما بخلاف المخطئ فانه اهل لذلك وايضا الحرمان باعتبار التقصير
الى المخطئ ووسما انتهى واما جعل القتل المذكور ما نفيا بالقتل
اما القتل فقول صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل ولا وصيته لو اثن
وقوله صلى الله عليه وسلم لا يورث القاتل من المقتول بعد صاحب البقرة
واما القتل وهو لو اعطى القاتل ميراثا من المقتول كان سببا لافساد

ولم نقل كوارث مورث **ثالثها** اختلاف الدين أي لا توارث بين أهل
 مذهبين يعني لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر على قول عامة الصحابة
 رضي الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا توارث أهل ملتين شتى وعلم
 ما نفيته بالنقل والعقل أما النقل ما من الأحاديث وإيضاح ما مات أبو
 طالب وترك عليا وجعفر وعقيل وطالب فرسول الله عطي لعقيل وطالب
 ولم يعط عليا وجعفر وأما العقل فلأن الميراث بدل المنفعة ولا تصرف بين
 المسلم والكافر في إوارث بينهما وهذا هو المفتوح وقال بعض العلماء يرث المسلم
 من الكافر لا العكس لقوله تعالى ولئن جعل أسلافكم فرس على المؤمنين لكان
 فقال إن المراد بالسبيل الميراث وأما المرتد قال الإمام الشافعي لا يرثه
 أحد ولا يرث أحد بل ماله في بيت المال وقال الإمام الأعظم يرث المسلم
 من المرتد ما اكتسب في زمن إسلامه ويكون ما اكتسبه في زمن كفره ثلثا
 للمسلمين وقال أصحابنا إن الجميع لورثته المسلمين لأن المرتد لا يرث على
 اعتق بل يجبر على الموت إلى الإسلام فيعتبر حكمه كحكم الكافر في حقه لا
 فيما يتبع هو به بل فيما يتبع به وإرثه ثم إن الكفار يتورثون فيما
 بينهم وإن اختلفت مللهم لأن الكفر ملة واحدة كما ذهب إليه أصحابنا
 ورواه المروزي عن الإمام الشافعي **ورابعها** اختلاف الدارين مانع
 عند أبي حنيفة وأصحابه وعند الشافعي اختلاف الدارين لا يمنع إرثه
 الدار داران الدنيا والآخرة **وقال الشاعر**
الدار داران ما لنا من غيرهما فاضتر لنفسك أي الدارين
 وهذا مانع على أن الدنيا كلها دار واحدة عندهم ودار مختلفة
 عند أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم ثم اختلفت الدارين عند أبي حنيفة

على نوعين حقيقة وحكما أما حقيقة فكما خرج إذا مات في دار الحرب
 وله دارت ذم في دار الإسلام فانه لا يرث الذم في ذلك الحرب
 وكذلك لو مات ذم في دار الإسلام وله دارت ذم في دار الحرب
 فانه لا يرث الحرب من ذلك الذم عند أبي حنيفة والشافعي أما عند أبي حنيفة
 فالسنة تبين الدار وأما عند الشافعي لا تقطع الموالاة بين الحرب
 والذم وقال الإمام النووي من الشافعية في شرح السلم قال أصحابنا
 لو كان حربيا في بلد من بلدان لم يوارثنا لا لقطع الموالاة وأما
 اختلاف الدارين حكما كما استأمن والذي هو من قوله إرثه إرثه
 في دار الحرب في دار الإسلام فانه لا يرث منه وإرثه الذم في دار
 يوضع ماله في بيت المال أما عند الشافعي فظاهره وأما عند أبي حنيفة
 فلا يهاون كان في دار واحدة حقيقة إلا أنها في دارين مختلفتين
 حكما لجيل أن من قتل مستأمنا لا يجب عليه القصاص وكذلك الحربيان
 إذا كانا في دارين مختلفتين لا يرث أحدهما من الآخر لاختلاف الدارين
 حكما كالقوت مع الكندي فانه لا يرث الكندي من الكندي ثم قال المصنف
 إنما اختلفت الدارين باختلاف المنفعة والملك أي إذا كان في دار
 ذم يورث في أخرى مثله واستعمل أحدهما قتل الآخر بحيث لو قتل
 أحدهما برجل من عسكر الآخر لمقتله فلا يوارثان لا لقطع العصمة
 المستند من لا تقطع الكولانية التي هي شرط الودع وانتفاء الشرط
 يستند من انتفاء الشرط **فإن قلت** لم يقدم المنفعة على الملك
 وينبغي عكسه لأن الملك أصل والمنفعة تابع له والأصل أولى **قلت**
قلت اعتبر الشرطية لأنها شرط له والشرط مقدم على الشرط

بما ثم ما في دار السلام

كما يتأثر شرط الشئ بسبقه وحكم الشئ يتبعه **تبينه** وفي فتمة الفتاوى
 ان اختلاف الدارين انما يظهر حكمه في حق اهل الكفر لا في حق المسلمين
 فان حكم الاسلام يحكمهم فلتتباين الدارين بينهم فالمسلم اذا مات في دار
 الاسلام وله امر مسلم في دار الهند والترك يترك منه وكذا المسلم
 التاجر او الذي يسكن في دار الحرب فانه يتوارث مع اقارب المسلمين الذين
 في دار الاسلام لانه لا يتباين حكمهما اما المسلم الذي اسلم في دار الحرب ولم
 يهاجر فالولاية المأخوذة عن اهل نيسابور انه لا يتوارث مع المسلم
 الذي في دار الاسلام لتباين الدارين حقيقة وصحاحا لكن اهل مع ما قيل
 من ان هذا كان في دار الاسلام حين كانت الحجرة فربما كانت الولاية
 بين من هاجر ومن لم يهاجر منتفية بقوله تعالى والمذين امنوا ولم
 يهاجروا ما لكم من ولديهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية
 منتفية كانت ميراث الميراث عليها منتفيا ايضا فاما اليوم فيبقى
 يتوارث لا ينتساق حكم الحجرة بقوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد
 الفتح وبقوله صلى الله عليه وسلم المهاجر من هجر ما بهي اسلمه انت

باب معرفة الغرض من مستندها

والغرض ما قدر في الكتاب على وجه الامر بدلتها
 وذلك يست في كتاب احد النصف والربع بدلتها
 والثلث والثلثان والثلث منه والثلث فانهم ما اقول واسم
 الغرض عبارة عن السد الذي لا يحتمل الزيادة ولا النقص وهو
 ثبت برليل قطعي وقد مر معنا لغم وعرضا والغرض المقدر في
 كتاب احد ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث

واذا اردت ان تعرف اصحاب هذه السهام فلتنظر الى قاعدة **هباء**
من الهاجسة واصحاب النصف ايضا خمسة الزوج والبنت وبنت
 الابن عند عدم البنت والاخت لاب وام والاخت لا عند عدم اولي
 البا باشين واصحاب الربع ايضا الزوج مع الوالد او ولد الابن والزوج
 عند عدم من ذكر الآلف بولم يوصاه بالثمن واحد ايضا وهي الزوج مع
 الولد او ولد الابن والآل بالربعة واصحاب الثلثين اربعة وهم البنات
 الصليتان وبنت الابن مع عدم الصليتين والاختان لا بوي
 والاختان لا ب مع عدم الاختين لا بوي البا باشين واصحاب الثلث
 اثنان ايضا الام مع عدم الولد او ولد الابن او الجمع من الاخوة والاخوات
 والاخوات لام والآل اربعة واصحاب السد ايضا ستة الام
 مع الولد او ولد الابن والام مع الولد او ولد الابن او العدد
 الاخوة والاخوات مطلقا والجد والجدة وبنت الابن مع الصليبة
 والاختان لا ب مع الاخت لا بوي تكملة الثلثين والواحد من ولد
 الام **فان قلت** ما الدليل على استحقاق من ذكر **قلت** اما استحقاق
 الزوج النصف فبقوله تعالى ولكم نصف ما ترك اذ واكم ان لم يكن
 لكم ولد واما البنت فبقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف
 واما بنت الابن اذا كانت منفردة عن البنت فبالجماع واما الاخت
 لا بوي فبقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها النصف
 والاخت لا ب بالجماع وقال ابن الرضا اجمع لعمري ان المراد
 بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اختان اعم من ان تكون
 لا بوي او لا ب واما استحقاق الزوج الربع فبقوله تعالى فان

كان له ولد فترككم الربح واما الزوجة فلقوله تعالى فلهن الربع ما
 تركتم ان لم يكن لكم ولد وولد لابن كولد الصلب واما استحقاق
 الزوجة الثمن فلقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن ما تركتم
 واما استحقاق الصليبين الثلثين فلقوله تعالى فان كون نسائه
 فوق اثنتين فلهن ثلث ما تركن واما بنت الابن فبالجماع ايضا واما
 الاختان فلقوله تعالى فان كانت اثنتين فلهما الثلثان واما
 الاضاف لآب فبالجماع ايضا واما استحقاق الام لثالث فلقوله
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث له واما استحقاق
 الاخوة لام الثلث فلقوله تعالى وان كان رجل يورث من كل امرأة
 وله اخ او اخوة فكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك
 منهم شركاء في الثلث واتفق المفسرون على ان المراد بالام ولد
 هناك ام واما استحقاق الاب السدس فلقوله تعالى لا يرث كل
 واحد منهما السدس وهذه الآية دليل على استحقاق الام السدس
 ايضا واما بنت الابن فبالجماع واما الجد فبالجماع ايضا
 والاخت لآب كذلك ولله لغيره من نسائه على ما علم اهل البيت
 السدس واما الواحد من ولد الام فلقوله تعالى وان كان رجل
 يورث من كل امرأة وله اخ او اخوة فكل واحد منهما السدس فعمل
 بهذه الآية ان السدس لو ولد لام ذكر كان او انثى وسواء
 تفصيلها ان كانت السدس لغيره من نسائه على ما علم اهل البيت
اصحابهم بالنظر في عشرة من الرجال اربعة مشهوره
الاب والجد صحيحان ان يكن والد في مائة وربع مائة
 اما

اما النساء ثمانية **زوجة الميت وهي الثانية**
وبنت ابن الاخ ايضا لآب او ابوين صحيحا ان نصيب
والاخ للام وام بعد وجدة صحيحة فمدها
 والجد الصحيح هو الذي لا يضل في نسبته الى الميت ام واما الذي
 يضل في نسبته الى الميت فهو جد فاسد فانه من ذوى الارحام
 والمدة الصحيحة هي التي لا يضل في نسبته الى الميت جد فاسد واما
 التي يضل في نسبته الى الميت جد فاسد فهو فاسد من ذوى الارحام
 كما ساقى مفصلا وقدم الدعي على الجد لان الجد محبوب بالاب وقدم
 الجد على الدعي لان له محبة بالاب ايضا والحاجب مقدم على المحجوب واخر
 الزوج لان قرابة الزوج سبب ومن تقدم قرابته ونسبته وقدم
 الزوجة على البنت لانها اصلها وقدم الميت على بنت الابن لان
 الميت جزء الميت ونسبته الابن جزء جزئ جزئ السبق مقدم على
 جزء الجزء وقدمها على الاخوة الشقيقة لانها جزء جزء الميت
 والاخت جزء ابية وجزء جزء جزء مقدم على جزء ابية
 وقدم الاخوة الشقيقة على اخوة لآب لانها اقرب منها قرابة
 وقدم الاخوة لآب على الاخوة لام لان قرابة الاب اقرب من
 قرابة الام واخر الام مع انها اصل لان نسبها لام لا يعلم الا بعد
 العلم بنصيب البنات وبناات الابن والاخوات لا يورثن والاخوة
 لآب وقدمها على الجزء لان اتصال الام بالميت بغير واسطة وانفصال
 الاخوة بالواسطة ومن كان بغير واسطة فهو مقدم على من كان
 بالواسطة فلما ذكر اصحاب الرد ضابطا اعاذوا ذكرهم تفصيلا فقالوا

١٥

١٥

اما الوالد لا يخلو احوال ثلاثة فاسمع واعي مقال
الاول الغرض له في النجب والثاني الغرض مع النقيب
والثالث الغرض مع الجد كالمقال في احواله لا يعدم

للا ثلاثة احوال اولها الغرض الخالص وذلك مع الابن او ابن
 الابن والباقي شارة بقوله لدى النجب وهو السكون لقوله تعالى
 ولا يورثه لولا واحد منها السكون فكن لفظ الوالد متينا والذكر
 والاشارة فان كان مع الابن ولد ذكر فلم يرصنه والباقي للابن
 لقوله صلى الله عليه وسلم لم يمتوا الغرض بها فاما بقية فلا ولي
 رجل ذكر واولى الرجال من الغرض بها هو الابن كما سيجي مفصلا وان
 كان مع بنت فلا ولي السكون ولتبت النصف بالغرض وما بقي فلا
 بالنقيب لانه اولى الرجال من الغرض بها الابن **وثالثها الغرض**
 والنقيب وذلك مع بنت الابن او بنت الابن وان سفل ذلك لقوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه ابوه فلا ميراث لهما **فان لم يكن له ولد**
 الباقي للاب فيكون عصبه **قوله** ثم الجد كما لا يخفى ان حكم الجد
 في الميراث حكم الاب فيكون له الغرض الخالص وذلك مع الابن
 او ابن الابن وذلك باجماع الصحابة والغرض مع النقيب وذلك
 مع البنت او مع بنت الابن والنقيب المحض وذلك عند عدم
 الولد او ولدا الابن فيما عدا اربعة مسائل ولهذا قال
فيما عدا اربعة احوال فسوف نأتي على التوالى
ويستطاع المصنف بالاب غير الذي لا يورثه بل بالجد

ما ترك ان كان له
 وله فهذا تنصيص
 على ان الغرض بالاب
 مع الولد السكون

يعني

حينئذ

صلى الله عليه وعلى آله والناصب والارحام وعلى اصحابه الذين سددوا
 ثقل الدين بعد الانشراح ولم يزلوا يحادون في الله حتى حملوا
 عن الدين ريب الشكوك والظلمات والاهام وازالوا المشركين و
 المعاندين والكنابيين فظهر نور الاسلام فعمم المشرقين والمغربين
اما بعد فان علم الغرض من اجل العلم قدرا وادقها سرا وهو
 وان صغرت ذنوبه وعزيت قاطره برؤس القفار وبحر ليس له
 قرار فقوم له طابون وقوم عنه عيون وكل حزم به الله يحسم
 فرجونه وقد كنت في غفوة الشباب ومنه الاخذ والاكساب
 تعلقت باذياله وتسلكت بعروق نواله واخذته من افواه رحاله
 الحائس ساقتي القادير الحاضرة العالم النجدي بحج المحققين وذرية
 المدققين جمال المتصدين كمال الملة والمدين من ايامه بنبلة الملك
 الدوار ولم يورثه مماثل في عصره الا عصار فرند دهره وورثه عصره
 على اقتدى الشهير بالاسد ادام الله وجوده وايض فضلته وجوده
 وكان يومئذ في السادة النقيب عذبة صديقه فلامت محبته
 العالي المهاب والقرمق ملجعة تلك الفصول والابواب وحركته الحية
 الحائس نظمت الرسالة السراجية فامروا المصنف اقمري ذمارة وفريده
 واوانه سراج الدين السجاوندي بوجده ثراه وجعل الجنة مسكنه
 ومثواه ثم سمح لي ان اشرح منظومته شرحا لطيفا يفضل مجلدتها
 ويبين مضاداتها وكيف عم وجوه خرايدها المشام ويجعلها للطلابين
 على طرف الثمام وليس قصدي من هذا ان اعد في صنف المصنفين او
 انظم في علمنا الناطقين بل لما كونه من المنسبين لشرى بفاهم الملتصين

تقاطعت شدا لثامه

لدي لغم الطاعة وعرفا
 وضع لحي سائق لذوي
 المعقول باختيارهم
 المحقق الى قبول ما هو
 خير بالذات مرات

الخبره اللؤلؤة التي
 لم تشعب فاموس

يعني

لغيره افضالهم ضابطا لثوابه الفتن وقواعده ومقتضا لا واسد
 فوائده كل ذلك مع قلة المصناعات والتقصير في تلك المصناعات راجيا
 من الله الملك الوهاب ان لا يخلو في ذلك طالع فيه من الثواب والرجاء
 مما طالع فيه على عشرة قدم او زلة فلم انزع بالتي هي احسن فان
 الحسن في نفسه باحسنه وهي من اهلها احسن فالجواب لا يخلو في كبر
 والسهم لا يبر له من غيره وهما ناسا شرع في المقصود بموضع الله الملك الوهاب
بسم الله الرحمن الرحيم الباء للاستعانة باسم الله وبالله استعانة هي
 الداخلة على الفعل التي لا يوجب الفعل الية بها ومن ثم قيل لها بيا
 الالة كالبا في قولك كتبت بالقلم **فان قلت** كيف ياد هذا المعنى
 صناع انا فنشاهد وجود الفعل بحققه بدونه الاقيان باسم تعالى
قلت قال الخليلي فلا غنى عن الكشف على معنى ان المؤمن لما اعتقد ان
 لا يحج مستداه في الشرع حتى يصدر به ذكر الله جعل فعله مفعولا باسم
 تعالى كما في ان الكتابة مكتبة بالقلم وحاصل جعل الفعل الموجه
 كما في مفعولهم اذ اعزى عن اسم الله تعالى لغواته كاله ويقال كبا
 الاستعانة بالسببية قبل والتعبير بالسببية اولها والمصاحبة الى المعية
 والملازمة لا اسم تعالى فان قيل ما معنى مصاحبة الفعل لا اسم تعالى
 على معنى التبرك اي مصاحبة على جهة التبرك فالجواب ليس في معنى الباء
 وانما هي استفادة من المقام وهي متعلقة بحذف جواز ان تكثر الاستعمال
 قال الخليلي ناله عن صاحب الكشف **فان قلت** في تعلقت الباء قلنا بحذف
 ونظير في حذف متعلق الحار قوله عز وجل في تسع ايات الى نزعون
 اي اذهب في تسع ايات فعمل ان نسبة المتعلق الحار محذوف وهو في نسبة

ما للشيء لالمة انه كلامه اسم **وفعل** مقدم كل منها او مؤخر وذلك
 ابتداء وابتداء في جميعه عام انما هو فاله قسام ثمانية ولا يخفى
 تفصيلها على المفسر فيستقيم فملا محل الحار والمجرور ونصب لا غير
 على المفعولية مطلقا وقيل على المفعولية ان جعلت الباء للمصاحبة
 وعلى الحالية ان جعلت للسببية اي الاستعانة وتقديره اسما
 محذوف ما رفع على القول المشهور من ان الحار والمجرور هو الخبر ونصب على
 القول المشهور بانه معمول لذلك الخبر المحذوف ولا يرد انه من
 حذف المصدر بابقا معموله كما لما قالوه من انه يتوسع في الظروف
 ما لا يتوسع في غيرها لانه ليس من ذلك القبيل وانما يمنع حذف المصدر
 بابقا معموله اذا كان عاملا محل الفعل لا علم مبتدا في خبره ولم يستثن
 احد المصدر في قولهم حيز حذف المبتدا وقال الامام الرازي في تقديره
 مؤخر افعلا ادلى اما لونه مؤخر افعلا فائدة الاهتمام عند الحاجة والحصر
 عند البيانين واما كونه فملا في الاصل في العمل على الفعل كما في ايات
 نسب وايان نستعين وقال بعضهم تقدير اسم فيه راجية الفعل
 مؤخر افعلا في تقديره فملا وهذا منسوب البصريين والاول بكوفي
 اما تقديره مؤخر اسوا كان فملا ام اسما متوق عليه واما تقديره اسما فلا
 الدوام اولى بالحدوث واما كسرت الباء لتساويها في اللزومها للمجرور
 والخبر فلا ترد والقسمة وكذا التثنية وغيرهما لعدم اللزومين وانما كسرت
 اللام الحارة للترقي بينهما وبين لام التثنية وانما فملا اللام الحارة للتثنية لعدم
 اللبس والاسم لغة ما دل على معنى فملا من هذا انه كلامه الاسم والفعل وحرف
 اسم لغة ومنه وعلم ادم لا ما كلفها اي اللفظ الشاملة للحروف والافعال

وعرفنا ما دل على معنى في نفسه بان لا يحتاج في فهمه ذلك اللفظ الذي عليه
 الحذف لفظ اخر غير دال بهيته على زمان والسمية جعل اللفظ دال
 على ذلك المعنى واختلف هل الاسم عين المسمى او غيره قال شيخ الاسلام
 حرره هذه المسئلة المتفاد في حاشيته على انكشف حاصله
 انه لا بد من دلالة قد يراد به نفس لفظ نحو زيد ثلاثي وقد يراد به دلالة
 وسماء نحو زيد كانت فعلى الاول يكون الاسم غير المسمى وعلى الثاني
 يكون الاسم عين المسمى ثم قال والظاهر انه الخلاف في الاسم بمف
 الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم لان تكلمات الغريقين يشتر
 في ذلك لان المتألفين بان الاسم عين المسمى وهما اكثر الاشاعرة
 ثم كواشيل قوله تعالى سبح اسم ربك ويقول تعالى يا مقبدين زودوه ان
 اسما سميت بها انتم وابدأكم فبهنا الاسم والمسمى واحد لانه لا يفهم في
 الاسم المسمى لانه الحكم لا يناسب الا المسمى وهذا هو المراد من قوله المسمى
 عين المسمى والمتألفين بانهم غير تكواشيل قوله تعالى فله اسما الحسن
 فبهنا الاسم غير المسمى اعم لغيرهم من الاسم غير المسمى انتهى وانما قال بسبح
 ولم يقل باسم فرقا بين التيميم والتميم والاسم عند المصنفين مشتق من التيميم
 وهو المعلوم انه يدل على عية الفعل والحرف فانه يسند ويسند اليه عند
 اللغويين مشتق من التيميم وهو العلامة كانه علامة على سماء واجتمع
 المصنفون بانهم جميع على اسما اصله سماء وقلبت الواو انما لتطريفها
 اثر اللفظ ايدته ثم قلبت اللفظ همزة او قلبت الواو همزة ابتداء على
 المذكور في كتاب الصرف وجمع اسما على اسما في اصله اسما وقلبت الواو
 لتطريفها وانكسار ما قبلها في تصغيره على سماء سموا اجتمعت الياء
 والواو

والواو وسبقت اهلها بالكون فقلبت الواو ياء وادغم في الياء الياء
 ونحو الفعل سميت اصله سموت ولما كان اصله اسم سمى كما تقول الكوفية
 كان جمعها اسماء وجمع اسماء او اسم وتصغيره على وسمى ونحو الفعل
 سميت ولم ينج كذا في لغة العرب واجاب الكوفيون بان العرب تصرفت
 فيه بالقلب المكافي ذرية بان القلب المكافي خلاف الاصل ومن ادلة
 الكوفيين انه ما ذهبوا اليه قبل اعداد ما ذهب اليه المصنفون واجيب بان
 انكسار همزة الاعلال اوله من المصير المحرم النظر **وقية عشر لغات**
 اسم وسم تثلث اولها وسمي تثلث السين وسماء بالفتح والهمزة
 الهمزة من سماء خطا كما حذف لفظا بكثرة استعمال بخلاف
 سبح باسم ربك والحق بها سبسم اسم مجراها وان سبسم اسم الرحمن الرحيم
 وان لم يجبا في القرينة الهمزة واحدة لشيئها بها صورة وطولت الياء
 لتدل على زحف الهمزة واسم علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع
 التماثل قال البيضاوي اصله منكر اخذت الهمزة مع حركاتها الغنما
 لعدم وجود ما تنقل اليه الحركة وعوض عنها حرف التعريف واستدل
 على كون حرف التعريف عوضا عن الهمزة وان لا حذو عن سماء التعريف
 بتقطع همزة في التثنية فاسم مع انها همزة وصل لانها لما اقيمت مع
 اللام مقام الحرف اتصلت بمثلها فصار كالجذر من الكلمة فصار
 دخول حرف التثنية عليها وقطع عن ثقلها ولوقيت عن معناها للاساع ونزل
 حرف التثنية عليها لقطع عن ثقلها لانها في المعرفة لا يجوز ادخال حرف
 التثنية عليها ليلزم اجتماع ادنى تعريف على معرف واحد وهو غير جائز
 عند المصنفين ومن ثم على سماء وازنوا الجلالة بقوله لان لا تغارها

منه يسمونه

يخرج غير علة

عليه كتاب والاشرف بل جاء معقول المشقة من قبله ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
علما امي كاذبا انما انزل الله في دينه فصدقوا به اعم من الرسل

والله وصي الكرام والتابعين السادة الاعلام
وهذه مسائل نظمها بسلك فكري بعد ما نقبت

ال النبي صلى الله عليه وسلم من موافق ما شئت والمطلب قبل اتباعه وقيل كل
مؤمن متقي فني والصحاب اجمعين صاحب مني صاحب كل نبي في النبي ومناجاة ومات
على ذلك والكلام جرح كرم مشتق من الكرم فقيض اللوم وتذكر كرم بالضم فهو كرم
كرام وكراما كمل في الصحاح والكتاب المعبد في العبارة الذهبية التي اراكها
او فيها اجزاها انزلت منزلة الشك في هذا الحديث قال الشيخ نور الدين
في حاشيته على الرسالة الرضية هذه هنا استعملت في العبارة المتأخرة
عند النقل الصيغة الدجالية على سبيل الاستعارة الحقيقية في قيل تشبيه
المعقول المتعارف بالحق والحق من مبالغة في كمالا اتميز والتبيين
انتم والمائل جمع مالة وهي ما يبرهن عليه في العلم فانها ما وجدت تستج
تسمى نتيجة من حيث يسأل عنها فتسمى مسألة وفي حيث تعرف في اللفظ
تسمى معنى وفي حيث تعرف من الكلام في معنى هو ما في اللفظ والتظيم بمعنى فهم
في الخيط ويستعار لشمس السلك الخيط الخالي عن الخرز فاذا ضم فيه الخرز
يقال له سخط وانكر النامل والتفتيت والتحيز والتبع المفاخر اذ

فرايض الخير سراج الدين بحسن سبك واضع البين
واسال الله العظيم العز ان يحسن الدوام في ما ارشدا

والغرض من جميع فرضية بمعنى فرضية مشتقة من الغرض وهو التقدير وتطلق
على كل فرضية الله تعالى اعظم ثم جرت مجرى الادعاء انصار فيقال

في النسبة اليه فرايض كما يقال انصارى وهو لغة يقال لعنان منها القطع والخر
ومنه فرض الزكاة حيث يقدر منه وفرض القوس الخبز الذي يقع فيه الترويض
العظيم يقال فرضت للرجل اذا فرضته ومنها التقدير لقوله تعالى
فنفست يا فرضتم ومنها الانزال لقوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن لرادك
الى معاد ومنها البين لقوله تعالى سورة اتراناها وفرضناها بالتخفيف
ومنها السنة يقال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها الاصل لقوله تعالى يا ايمان
على البين من خرج فيها فرضا لله اعزها الحل واصطلاحها السببية المتعددة للوارد
شرعا وقيل سمي هذا العلم بالخرائط لقوله تعالى فرضته في الله كثره
ووراث الغرائب في كمالهم كقولهم فرض الزوج كذا فرض الميت كذا وكونه
يجب فيه المسهام المتقدم لقوله صلى الله عليه وسلم انما الله لم يكل قسمة
الموارث الى ملك مغرب ولا الى نبي مرسل بل تولى قسمتها بنفسه الحديث لقوله
صلى الله عليه وسلم لم يبق الغراب منكم لا تظفوا وعلوها الناس في انظفوا
فالخرائط مقبوض وسبق في هذا العلم من بعدى وقوله صلى الله عليه وسلم لم يبقوا
الغرائب وعلوها الناس فانها نصف العلم اختلفت المفاخر في ذلك قال بعض
لما كان الرسول صادقا اقول بوجوبنا الاتباع لا التاويل وقال بعض
اخر قول النبي صدق واخرا هذا العلم فليدفع فيجب علينا تاول هذا الحديث
قالوا يصير نفسا باعتبار حال فان حال الناس ثمان حياة ووفاء فانهم يرضون
تعلق بحال الوفاة وسائر المقدم تتعلق بحال الحياة تدبر وقال بعض
باعتبار الثواب لا في المزايا بتعلم مسألة واحدة في الغرائب من مائة سنة
وتعلم مسألة واحدة في الفقه لعشر حسنة فالتك لو قدرت ان جميع
الغرائب عشر مسائل وجميع مسائل الفقه مائة يكون حسنة كل واحد منهما

٢
 ١ لا اختيار كما كبر
 والشرا وغير ذلك
 وكفرانهم بتعلق تلك
 الاضطرار

الفروع فصل المادة وقيل باعتبار السبب فان سببه الملك اثنان
 اختياري واضطراري فان الفقه يتعلق بملك الاضطراري وقيل باعتبار
 العلم فان العلم نوعان علم يعرف به الاسباب وعلم يعرف به الاغراض علم الغرض
 يعلم به الاسباب واما العلم يعرف به الاسباب فهذه الاسباب اعتبارها نصف
 العلم وقيل باعتبار المشتقة فان مسائل سائر العلوم كثيرة ومشتقاتها قليلة
 الغرض قليلة ومشتقاتها كثيرة وقيل باعتبار الحقيقة لان فروع مسائل
 الغرض تعلم وتفرع باصولها فاكثرت في ذكر اصولها بخلاف سائر العلوم فانها لا
 تفهم بذكر اصولها لان اصولها مشتقة متفرقة كتبت اصولها مع فروعها
 الغرض فان فروعها تعرف باصولها فاكثرت في ذكر اصولها عن فروعها فان
 كانت بهذا الاعتبار قليلة ولكن الحقيقة لو كتبت فروعها لكانت على
 سائر العلوم وهذا هو التحقيق **فان قلت** ما موضوع هذا العلم وما مصادره وما
 ما يله وما منه استمداده وما غايته **قلت** اما موضوعه فهو التركات لانه
 يبحث فيه عن عوارضها الذاتية لان الغرض يعني بجمعها من حيث يتعلق بالحق
 بها وقسمتها بحسب ما ورد به الشرع واما مصادره فانه علم باصول يعرف منها خمسة
 التركات ومستحقها وانصباغها واما ما يله في القضا ان يطلب
 نسبة تحولاتها الى موضوعاتها في هذا العلم مثل ان نصف المال للبت
 بنت الابن عند النكاح واما ما منه استمداده فهو الكتاب في السنة واجماع
 الامة وقيل الفقه والحساب واما غايته فانه ايضا الحقوق التي فيها والمجمل
 هو المال بتجديد الكلام وتحسينه كذا في الفحاح وقيل بحسب ما يضاف
 الى الموقوف والتقدير بسبب حسن السبك اذ اية الذهب الموضوعة فلا يخفى ما في تشبيه
 المسائل الجواهر اثبات الملك والنظم في الاستقامة المكنية والتجيلية والترجيحة

اربعه تعلقت بالتركه ترتيبهن لازم لا تنزكه
فاولا عليا بالتكليف وثانيا فالزعم قضيا الدين
وثالثا بنفذهما اوصى به من فاضل عن دينه فانتبه
والرابع اقسام بقية ماله على ذم الميراث حسب حاله
 التركة فله بكسر الميم بمعنى مفعوله وهو لغة ما يتركه الشخص واصطلاحها ما
 يتركه خاليا عن حقوق الغير ويجوز تركها وقوله ترتيبهن لازم اه اي فاتباع
 ترتيبها بان تقدم اولها بجهنم الميت وتكفينه ودفنه تقضى دينه وان بقيت
 دينه سوى تنفذ ماله من ثلث ما عني بقضائه الدين وبعد تنفيذ الوصية
 تقسم الباقي في ماله على ورثته ووجه تقديم تكفينه وبجهره على وفاء الدين
 بالاجماع او اعتبار ما جاء به من ان الغناه لا يتبدرون فوضوا على ائراج
 الثواب الملبوسة وما يحتاج اليه من اية ما بالشرع الاول والتبذير والتقتير
 اما باعتبار العدد او باعتبار القيمة اما باعتبار القيمة العدد فتكفين
 الرجل باكثر من ثلاثة اثواب والمرأة باكثر من خمسة اثواب تبذير وباقي
 منها تقير واما باعتبار القيمة فاذا كان الرجل في صلة ليس ثوبا
 قيمة ما ية فالزيادة عليه تبذير والنقص عنه تقير فتوبوا له ثوبا مثلا
 ثلاثة اثواب ثوبا لبدلة وثوب الجمعة وثوب الاعياد فتوبوا له ثوبا تبذير
 وثوبا لبدلة تقير فتوبوا الجمعة اولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل
 طرفي الامور ذميمة وخير الامور وسطها وقال البعض الاولى كفن
 ثوب الاعياد لقوله صلى الله عليه وسلم حسنوا اكلان الموتى فانهم
 يبرأون وروى فيها بينهم ويتفاخرون باكفائهم وقال الذين يبرأون
 ما قلنا عن الخلف ان المدبون اذا كان له ثوبا حسنه تمكنه الكفاة
 بعبادتها باعها القاصي وقضى الدين واشترى بها باقي ثوبا يكفيه

قال واعلم ان الابدان لا تكون ليس مطلقا كما يشعر به العبارة بل كل حق للغير
 فلو بين التركة فانه مقدم على كنفه كالدنيا المتعلق بالمرء في الدار
 كمن لم يت شئ سواه فيقتضيه دينه اولا وكذا ارض جارية العبد الذي
 حنف في صوة مولاه ولا مال له سواه وكذا الحال في البيع المجوس بالثمن فاذا
 مات المشتري عا جاز عا داه وفي العبد الماذون اذ الحقته الدين ثم مات
 العبد صارت له داره ههنا بالاجرة انتهى كلامه وكمن الميت من اصل ماله
 فان لم يكن له مال فكيفه ويخبره على من تدره نفقته في صوته من ذوي
 النسابة وهم الاباء وان علوا ثم الامهات وان علون ثم الاولاد وان علوا
 ذكرهم وانما هم فيه سوا. ويعبر في كل صنف منهم الاقرب فالقرب ثم كل
 دعه ثم محرم فان لم يكن احد منهم او عجزوا فاقرب بيت المال او جماعة المسلمين
 واما الزوجة فكيفها على زوجها مطلقا قال في الدرية كمن الزوجة
 على الزوج عند ابي يوسف والشافعي ومالك فان تركت مالا وفي خلافة
 الفقهاء وعليه المتوى واما تدبير قضاء الدين على الوصية فانه اجماع
 ولما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بقاء
 بالدين قبل الوصية فان قيل فما النكته في تقديم الوصية في القرآن العظيم
 على الدين **قلت** قال السيد قدس سره لا بها تشبه الميراث في كونها ما خلفه
 بل عر عن فائق امر اجها على الورثة فكانت مظنة للتفريط بخلاف الدين
 فانفقهم طهينة الى اداة فتقدم ذكرها بندا على اداها معهم وتبينها على
 اسفائهم في وجوب الاداء والمساومة انتهى واقول لما كانت الوصية
 من البرعات والتطوع واقضت الحكمة ان نفوس الورثة لا تسبح
 بتبرعات الميت قدما اضر زجل لهم واهتماما بشاها والمالك الذي

المولى وليس له مال
 غيره وكذا في كل
 لتساخره فانه اذا
 اعطى المتاجر الاصح
 ثم مات

يجب

يعني ان الحد كالادب في جميع مسائل الورثة الا في اربع حالات
 الثالثة الاول ان ادب لا تترك مع الادب وتترك مع الحد وهو الميراث
 كذا ان ادب فاستهله في ما في مفصله في حالات الخيرة الحالة
 الثانية ان الميت اذا ترك ابوين واحدا الزوجين فلا ميراث لهما في بيت
 احد الزوجين ولو كان كان الزوجين فلا ميراث لهما في بيت
 فاحوال الدم وان يكن جده كان **في الادب** **قلت** جميع المال للدم حسب
 الحالة الثالثة ان ميراث الميت والحد متكاملهم يحجبون بالادب اجماعا ولا يحجبون
 بالحد الا عند ابي حنيفة كما سياتي تفصيله في باب الحد والخوة الحالة الرابعة
 ان بالمتوفى يأخذ سد من الورثة مع ابنة عند ابي يوسف ولو كان كان ادب
 حد لابن كل الولد بالتفريق ولا شئ للزوجة من الورثة وهو المشار اليه في آخر
 باب الوصية بقوله ثم الحد مجموع معهما وانما قدرنا المستثنى منه في جميع مسائل
 الورثة وما قدمناه في جميع المسائل لئلا يطرأ الحكم في غير المسائل الا في
 فليست شاة لان الحد يفارق ادب في اربع اخرى سواها ليست من الغرائب
 الاول ان الصغير يصير مالا باسلام ابية دون من الثانية صدقة
 الفطر يجب على الاب دون الحد الثالثة ان من ادعى اقربا فلا دخل فيه الحد
 دون ادب الواجبة الاب جرحه وله ولد الى ماله دون الحد ايضا يسقط
 الحد الصحيح بالادب تكون الحد يد في الميت بواسطة والادب بواسطة
اما بنو الدم واهلهم **السدن الواحد زوي عنهم**
والثلاث للبحر لا مزب **ذكر اواناث بالسوي**
 قوله زوي عنهم يعني اصحابها والحاصل ان اولاد الدم لهم احوال الاولاد
 للواحد ذكر كان او انثى انثى تقاضى فان كان رجل يورث كلالة او امرأة

وهو قولنا
بنو الام

وله اخ او اخت فكل واحد منهما السيد والمراد بالكلالة من اولاد له ولا ولد له
والمراد بالاخ والاخت في هذه الآية الام لقراءة ابن ابي وقاص وله اخ او
اخت لام وصدر الكلام بالبنين تعليبا للذكر على الوفاة والثلث
للثنتين فصاعدا لقوله تعالى وان كانوا اكثر من ذلك منهم شركا في الثلث
والمساواة ايضا غلت بهذه الآية وهو قوله منهم شركا في الثلث لان الشركة
عبارة عن المساواة في اللغة وامكالم شرع مبني على معنى النصف
والعرف ايضا لانه اذا قيل فلان شريك فلان في ذلك المساواة في الأصل
ذكرهم وانما هم في النسبة وانه تحقق سواء اما القسمة فلان الا نفي
تأخذ مثل الذكر واما الاستحقاق فلان كل من انفرد منهم يستحق السيد ذكر
كان او انثى **فان قلت** ليس بينهم من المساواة في احد الحالتين المساواة في
الارضى **قلت** نعم لان المساواة في القسمة لا يستلزم المساواة في
الاستحقاق لان الميت اذا ترك جبا واخا لابوين واخا لجدته تساو
في القسمة لانه تحقق الاربعة الجدا اذا اخذ نصيبه باخذ الاخ لابوين
ما في الاربع اوبلانه ما جبه واما العكس فلان الاخت لابوين تستحق
مع البنت نصف المال وكذا الاخ لابوين مع البنت كنهها لساواة بين
في القسمة عند اجتماع بل القسمة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم قال
ويعطون ظمهم بالولد اولاد الابن بن القول **ان قد**
والجد مثل الابن اتفاقا في حجة بن الام لا شقاقا
ويقطع اولاد الام بالولد وولد الابن وبالاب والجد بالاتفق انجلا اولاد
الابن ان سقط ظمهم بالجد فم خلاف كما سئل عن ابن شاذان الله تعالى وانما سقط
بهولاء لان ميراثهم شرط كون الميت يورث كلالة كسائر الراء او يورث ميراث

كونه كلالة ففتح الراء وكل منها قراءة فالكلالة على الاول صفة للورثة كما
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الكلالة فقال من مات وليس
له ولد ولا ولد له فوريثته كلالة وعلى الثاني صفة للميت كما روى عن ابن
عباس ان ابنه سئل عنها فقال من اد ولده ولا والد واياها كان فارقا لكلالة
فيبقى بوجود الولد والوالد فيشمل ان ذكر والانه نفي صلبا وعزما والوالد
يشمل الجد على ما تقدم **فان قلت** ميراث اولاد والديه ايضا مشروط
بالكلالة لقوله تعالى يستفنونك قولي الله بغيتكم في الكلالة الآية مع
انما نزلت مع البنت **قلت** المفهوم من الآية ان المشروط بالكلالة
في اولاد والديه استحقاق الزمان منهم نصفها كان او ثلثين وذلك يقتضي
بوجود البنت فاما انهم يحيطون بالمصوتة فبدليل زائد وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لقول الغرابيض باهلها للديت وقوله صلى الله عليه وسلم
اصبلوا الاخوان مع البينات عصيته ولم يتم دليل على ميراث اولاد الام
عند وجود البنت بحجة ما فافترقا **فان قلت** كيف يتم دليل البنت المطلقة
قوله صلى الله عليه وسلم اصبلوا الاخوان الحديث فليلا عليه **قلت** نعم لما
سبحنا ان المراد منه اولاد كلالة انتهى

للزواج حالان نصف المركة مع عدم اولاد ما تركه
والربع ان كان لها اولاد او ولد الابن فلا يراد

للزواج حالان النصف مع عدم الولد وولد الابن لقوله تعالى وكم
نصف ما ترك ازواجهكم ان لم يكن لهن ولد والربع مع الولد وولد الابن
وان سئل لقوله تعالى فان كان لهن ولد فكم لربيع ما تركن الآية **فان**
قلت لم تقدم النصف وينبغي ان يقدم الربع لانه جزء الجزء والجزء مقدم على الكل

قلت النصف تقدم لانه في حالة المدم والربع في حالة الرجوع واذ اقام
 الوجود والمدم يقدم المدم على الرجوع انتهى **فصل النساء**
لزوجته او اكثر الربع اذا لم تكن الاولاد والتمتع كذا
لهن مخصوص مع الاولاد والنصف للثبث لا مرداد
وبعد الثلثان للثنتين وان يكن افع يعصب ثبث
 لما فرغ من بيان طائفة الرجال تفصيلا شرع في طائفة النساء تفصيلا
 ووسط بين هاتين الطائفتين لفظ الفصل للفرق بينهما **فان قلت**
 لم جمع الفصل ولم يزد **قلت** لان المصنف المير جمع فجمع للنسب وايضا
 لما كان ذكر الحالات لكل واحدة من النساء كانه فصل على عدم جمع الفصل
 بهذا الاعتبار والزوجة ثلثان والربع عند عدم الولد وولد الابن
 وان سئل لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقول شهاب
 الدين القناري **فان قلت** كيف يستقيم قوله الربع للزوج فصار مع
 قوله تعالى ولهن الربع مما تركن لانهما ميعنا جمع ومقابل للجمع المير يقتضي
 انقسام الاحاد على الاحاد وقضيته ان يكون لكل زوجة نصيب كامل وهذه
 قاعدة والقاعدة لا يمد عنها الا لفروقة فما الضرورة المرجية للردول
 عن هذه القاعدة **قلت** هي ان يفيض الى ابطال النصوص المقاطعة على
 الغرض لذويها وذلك باطل **ثلا** اذا كان للثبث ربع وفصل الى عقيب كل
 واحد منهن الربع لا يستوعب كل المال **واقول** ان اراد مقابلة الجمع بالجمع
 في الآية الضمير فيهن والضمير في ما تركن فسلم الالة لا يدل على النقص
 وان اراد مقابلة الضمير فيهن بالربع فهذا غير مسلم وايضا المقابلة المذكورة
 في هذا المقام على ان كل حال قال في شرحه الربع والتمتع بينهما بالسوية اما

بالقار

بالاجماع او بقوله تعالى ولهن الثلثان لانه يقتضي المشاركة بينهما وهذا
 الاثر مقتضى الجمع بالمرءة تماثل ما ثلثانية الثلث مع الولد او ولدا الابن
 وان سئل لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثان مما تركن من بعد
 نصية توفرون بها او دين وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الثلثين
 من نصف الثلثين على المتديرة اي في ميراث الولد وعدم الولد واما
 للثبثات فاحوال ثلاث اهل النصف للواحد لقوله تعالى وان
 كانت واحدة فلها النصف والثلثان للثلاث لقوله تعالى وان
 كن حياء فولا ثنتين فلين **ثلا** ما نقله من كتابنا من المعصية
 وبها اخذوا وما روي عن ابن عباس ان جعل للثنتين النصف نظر الى ظاهر
 هذه الآية وتعلق استحقاقهن الثلثين بكونهن نساء او لا
 ويؤكد ضمير الجمع ثانيا والمعلق بالشرط لا يوجد بوجه واحاد
 للجمهور بانه يقتضي الحكم بشرط لا يوجد بغيره عند عدم ذلك الشرط
 لجواز ان يثبت بدليل اخر وهذا كذلك لانه ثبت باثبات الكتاب
 الفصيح والخبر الصحيح والى استدلال الصحيح اما الكتاب فقوله تعالى
 هو ميراث الله في اولادكم بعدكم مثل حظ الانثيين وادنى النصف لا
 ان يجمع بين وبيت فيكون الميراث ثلثا المال والحال ان حظ مثل حظ
 الثلثين فيكون حظ الثلثين ثلثي المال واما الخبر فادوى ان
 سمي ميراثا لربع لما استشهد به بهر وقيل ثلثين قيس بغير احد
 واما كان خلف احاد وبنين وامرأة فاستوى على ما افهم فجات
 المرأة بالانثيين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت عليه الحار
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعصني الله في ذلك فلو انتم بكم

قول

وما بقي عليك فذلك

الملك فمعا الماع فقال اعط المرأة الثمن والثلثين والثلثين والثلثين
 فهو ان الله تعالى فرض على الواحد بعد ما فرض على الزوجين على
 بلقين وسكتهم ذكر البنين فقلنا بذلك شعور الحكم الاول علمها
 وايضا لما كانت البنات امسوا من الاختين وقبل عظيم الثلثين
 للاختين فالبنات اولوا وايضا لفظ في قصة كما في قوله تعالى فانها
 فوق الاعناق وايضا الاصلوط بنت وابن فلان بن الثلثين فثبت
 ثبت وقلنا كمثل هذا الاشياء بدليل قوله تعالى قلنا كرم مثل حفظ
 الاشياء فيكون نصيب البنات الثلثين والثلثين اذا كان معهن
 اخوهن فانه يصيب من لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للزوجة والخاص
 ان للصلبيات ثلاثة احوال النصف الواحد اذا انفردت بمحض
 والثلثان للابنتين فصاعدا اذا انفردت عن المصليين والمصوبة
 اذا كان معهن ابن او اكثر انتهى

وقبيلات الابن في احوال وبعد هاتلثة نقال
فالسدس مع وجود بنت الصلب والمخرج بنتين اي يجب
ان لم يصيب ابن الابن او ابن ابن الابن او ابن قاضهم وابن
كذلك يسقط مع ابن الصلب فاصرفه كان وحسبي

مير هذه الاحوال الثلاثة كما انها ثبتت للصلبيات تثبت لبنات الابن
 ايضا وهي النصف المرحمة في بنات الابن عند انفرد والثلثان للابنتين
 فصاعدا والصلبيات ابن الابن او ابن ابن الابن فان ابن الابن يصيب
 من جذابة ومن فوقه بشرط ان تكون غير ذوات سهم لان من دون
 ويبرها لانه يقال معنى ان لبنات الابن مع البنت المصليين المير

بذلك

تكملة ثلثين وذلك بالاجماع واخره كانت بنت الابن او اكثر بحرين
 مع بنتين فاكثر تكون البنات اخذت الثلثين واجتمعت الامه
 على ان لفظ البنات في الآية المكرمة يتناول بنات الابن او
 عليه انه من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز اجبت
 بانه من عموم المجاز فلا اشكال ويسقط مع الذكور من ولد
 الصلب ايضا وامثله ترك بنتا وبنت ابن للبنت النصف
 ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ولو ترك بنتين وبنت ابن
 او بنتي ابن او بنات ابن فالثلثان للبنتين فان وصدر عصبه
 فالباقي للعصبه والابن على البنات ولا شيء لبنات الابن
 بالاجماع ولو ترك بنتين او اكثر وبنت ابن وابن ابن او ابن ابن
 ابن فلبنتان الثلثان والباقي بين بنت الابن وابن الابن
 او ابن ابن الابن للذكر مثل حظ الانثيين ثم من عادة المصنفين
 ان يذكروا عدة من احكام الاختلاط لمزيدا استقصاء ولطلب
 الاقتدار على سرهم الجواب ويسمونه الاختلاط الاصغر وباق
 الاختلاط الاكبر فنقول هنا خفي ما نت عن زوج وزوجه
 فلزوج النصف وللزوجة الربع واذا كان في المسيلة اخ
 لام فللزوج النصف وللزوجة الربع ولها السدس واذا كانتا
 اخاتين لام فللزوج النصف وللزوجة الربع ولها الثلث واذا كانتا
 وهاجدا ايضا فللزوج النصف وللزوجة الربع ولا ولا الام السوط
 وله النصف المحض واذا كان فيها بنت ابن ايضا فللزوج الربع وللزوجة
 الثلث ولولا ذلك الام السوط والمير النضر والصلبيات ولها الثلثان

بذلك

واذا كان فيها بنت صليبة ايضا فللزوجة الربع وللزوج الثمن
 ولولا داء الدم السقوط وللمهر الفرض والتعصيب ولا ينفق الابن
 المدين ولها النصف واذا كانتا صليبتين فللزوجة والزوج
 الثمن ولا ولا داء الدم السقوط ولها النصف واذا كانتا صليبتين
 فللزوجة وللزوج السقوط وللمهر الفرض والتعصيب وانبت
 الابن عدم الدوث ولها الثلثان واذا كان ابن الابن ايضا
 فيها فللزوجة الربع وللزوجة الثمن ولولا داء الدم السقوط وللمهر
 الفرض المطلق ولا ولا داء الابن العصبية والصليبتين الثلثان
 واذا كان فيها ابن صليبي ايضا فللزوجة الربع وللزوجة الثمن
 ولولا داء الدم السقوط وللمهر الفرض المطلق ولولا داء الابن
 السقوط ولولا داء الصليبة العصبية ويؤدى ما في فرائض النساء
 شهية نقل عن فرائض ابن الهائم قال في حقها ينقضها ان امرأة
 طاعت الحاشية فقالت ان ابني زوجي رجالة الرجال والنساء
 وقد بشرني الزوج فحبلت وبشرت جارية لي فحبلت فمهرهما
 شرح فقص عليا فمهرهم عن فسا لم عنها فقال عدوا اضلعه
 الجاني لا يفران كانت اضلعهما قسم فهو رجل وان كانت اضلعه
 تامة فهو امرأة قيل له من اين اخذت هذا قال من قول تعالى ومن
 منها زوجها فلما خلقت المرأة من ضلع الرجل ومهدا لخص في ضلع
 ولما كانت من الضلع كانت ناقصة العقل والحظ فخرج اقام رجل
 بنيت على ميت متعوف في كفن انه امراته وهولاء اولاده منها وقات
 امرأة بنيت انه زوجها وهولاء اولادها منه فكشفت عنه فاذا هو
 ميت

ضئى له الثلثان فمن النظر ان المال يقسم بينهما يعني ليعطى الرجل
 فرض زوج والمرأة فرض زوج وكذا الحال لو اقاما ميتا من
 انتهى ومما خرج من احوال بنات الابن شرع في مسئلة تتعلق
 بهن وتسمى مسئلة التشبيك بنات الابن والتشبيك في اللغة
 اما تكبير ذكر المرأة في الشرع واما اتياء النار واما تعييب
 المهر ولا ارتفاع من درجة الحرة رتبة كمال المهر في تزوان
 وفي الاصطلاح ذكر الكينات على اشد من المصحات سمي
 بذلك لان فيه تكثير ذكر الكينات فقال

ولو بنات ابن ثلاثا كن مسئلة التشبيك في تكفي

وبعضهن اسفل المصنف كذا بنات ابن ابن ايضا لا يمس

كذا بنات ثالث البنات والبعض اسفل اغتفر اقباء

واما قال بنات ابن على سبيل التعليب فانه في الحقيقة اعلاه
 بنت ابن ووسطا هن بنت ابن الابن وسفلا هن بنت ابن ابن
 ابن الابن واما قال بنات ابن على سبيل التعليب فانه غلبا العلما
 على الباقيين وكذلك في المرقى الثاني والفرق الثالث
 وهن ثلث فرق الفرق الاول والفرق الثاني والفرق الثالث
 فيصير كل من تسع بنات وكل واحدة اسم على صفة فان في الفرق
 الاول عليا ووسطا وسفلى وكذلك الفرقين الباقيين بهذه الصورة

فرق اول فرق ثان فرق ثالث

بن	بن	بن
بن	بن	بن
بن	بن	بن
بن	بن	بن
بن	بن	بن
بن	بن	بن

فيصير كل من تسع
 بنات لكل واحد
 اسم على حدة فان

هذا شروع في بيان ترتيبهن فان العليا من الفرق الاول لا يوازيها
احد لولا تدرج الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البناء
من هو كذلك والوسطى من الفرق الاول توازيها العليا من
الفرق الثاني لان كل منهما تدرج الى الميت بواسطة اثنين والخطى
من الفرق الاول توازيها الوسطى من الفرق الثاني والعليا
من الفرق الثالث لان كل واحدة منهن تدرج الى الميت بثلاثة
وسائط والسفلى من الفرق الثاني توازي الوسطى من الفرق
الثالث لان كل واحدة منهما تدرج الى الميت بأربعة وسائط
ولم يذكر هذا في النظم اعلم واعلم انهم اكليم والسفلى من
الفرق الثالث لا يوازيها احد لانها تدرج الى الميت بخمسة
وسائط وليس في هذه البناء من هو كذلك ولما انتهى القول
على ترتيبهن شروع في بيان احكامهن فقال

واحكامهن ان للمليان من الغريق الاول النصف لانها بمنزلة النصف
بالنسبة الى مسايرها ولكل وسط بينهما من يوازيها وهي العليامة
الغريق

ثم اعلم ان عادة الفرائض قد جرت على انهم يذكرونها مسائل
مفصلة فلا علينا ان نتبع آثارهم في ذلك فان في ذكرها ههنا
قائمين عظيمة وهي تعليم كيفية تفصيل المسائل وان كان تفصيلها
ياحق في ناسه فان ذكر الشئ مجزأ ثم مفصلا اوقع في النفس

۲
۱۰۰

فعلينا

مع سطر الفرق الثالث ذكر مساويها **المسئلة الاولى** وهما اذا
 لم يكن في المسئلة ذكر ~~الفرق~~ الفرق الاول والنصف ولو سطره مع
 من توانيها السطر فالمسئلة فيها نصف سطر واحد واذا كان في
 المسئلة نصف سطر يكون اصلها منه سطر فكذا العليا ثلث
 وهو نصف السطر ووسط الفرق الاول ~~من توانيها~~ واحد هو سطر
 السطر بقي اثنان فقلنا ان المسئلة مربعة فربهاها الى الاربعة
 لما سياتي من انه اما ان يكون مع من يرد عليه من لا يرد عليه واما ان
 لا يكون فان لم يكن فله يكون اما ان يكون من يرد عليه جنسا واحدا
 او اكثر فان كان جنسا واحدا كالاحداث والبنات والجرات
 فمن دورهم يكون اصل المسئلة وان كان اكثر من جنس واحد
 كما في مسئلتنا فمن سهاهم يكون اصل المسئلة وفي مسئلتنا
 سهاهم اربعة اصلها من اربعة ثلثة منها العليا الفرق الاول
 ووسطاه مع من توانيها واحد ولا بد من ثلثة احوال المعتبر
 بين السها والروس والستقامة والمباينة والموافق فسهام
 عليا الفرق الاول ثلثة وهي مستقيمة عليها كسها سطر
 مع موازيتها واحد ودها اثنان وبين الاثنين والواحد مباينة
 فضرنا الاثنين في الاربعة فصار المبلغ ثمانية ومنها اصل المسئلة
 فقلنا من عملنا ثلثة اشيا اصل المسئلة من اربعة والمضروب
 اثنان والمبلغ ثمانية بقي لنا عمل واحد وعمل معرفة نصيب كل فرق
 وعمل معرفة نصيب كل فرد اما الاول فله طريق فيه ان تقرب ما كان
 لكل فرق من اصل المسئلة في المضروب فالاصل بالمضروب

نصيب

نصيب ذلك الفرق وسياق مفصلة وسهاهم عليا الفرق الاول
 من اصل المسئلة ثلثة فضرناها في المضروب وهو اثنان حصل
 فيها وسهاهم سطر واحد وسهاهم سطر واحد وسهاهم سطر واحد
 هو اثنان فحصل اثنان منها واما الثاني فله طريق كثيره اسماها
 طريقة النسبة وهي ان تنسب سهاهم كل فرق الى دورهم فيعطى كل
 واحد من ذلك الفرق مثل ذلك النسبة من المضروب ففي مسئلتنا
 سهاهم عليا الفرق الاول ثلثة ودهاها واحد ونسبتها للثلاثة
 الى الواحد ثلثة امثال فتعطى ثلثة امثال الاثنين وهو سطر واحد
 ووسط الفرق الاول مع من توانيها واحد ودهاها اثنان ونسبة
 الواحد الى الاثنين نصف فيعطى لكل واحد منهما نصف المضروب
 الذي هو اثنان فيكون لكل واحد سهم واحد شي للمسته الما فيه
 واما المسئلة الثمانية وهي اذا كان مع عليا الفرق الاول ذكر فانه
 يعصبها ويقتسمان المال المذكور مثل حفظ الاثنين فاصل المسئلة من
 ثلثة ومنها تقع ولشي الثمانية الباقية واما المسئلة الثالثة وهي
 ما اذا كان مع عليا الفرق الثاني ذكرا فانه ما ت عن بنت وبنتي
 ابن وابن ابن فالنصف لعليا الفرق الاول والباقي وهو النصف
 لوسطاه مع من توانيها ودها عليا الفرق الثاني مع احدها
 واذا كان في المسئلة نصف وما بقي فاصلها من اثنين ويكون
 تنظر في الاحوال الثلاثة بين الروس والسها اما ان تقام
 او المباينة او الموافقة فلعليا الفرق الاول واحد مستقيم عليها
 والمباينة واحد ودها اربعة فبين الاربعة والواحد مباينة

ضربا الادبقة وهو دوس من انكسر عليهم في اصل المسئلة وهو
 اثنان يبلغ ثمانية ومنها تقع المسئلة وبقي لنا عملان عمل المعرفة
 نصيب كل فريق وعمل المعرفة نصيب كل فرد اما الاول فهو ان نصيب سهام
 كل فريق من اصل المسئلة في المضروب فالحاصل نصيب ذلك الفريق في ثمانية
 امليا الفريق الاول من اصل المسئلة واحد ضربناه في المضروب الذي
 هو اربعة يبلغ اربعة فمضى لها وكتبنا في اصل المسئلة واحد
 واما الثاني وهو ان نصيب سهام كل فريق الى دوسهم فتعطي لكل واحد
 منهم مثل تلك النسبة من المضروب ففي مثالنا امليا الفريق
 الاول واحد ورأسها واحد ونسبة الواحد الى الواحد مثل فمضاهيها
 مثل اربعة يعني اربعة وكتبنا في دوسهم اربعة واثنين و
 دوسهم اربعة ونسبة الواحد الى اربعة ربع فتعطي كل بيت
 ربع اربعة وهي المضروب واما المسئلة الرابعة وهو ما
 اذا كان في المسئلة النصف الى سكر وما بقي فاصلها من ستة
 فمليا الفريق الاول النصف ولو طاه مع من يوازيها
 وكسلا مع من يوازيها الباقي بالتصيب وهم ثلاثة بناه في
 دوسهم خمسة ثم تقسمها لاصول الثلاثة بين الكسار والروك
 اما الاستقامة او المباشرة او الموافقة فسهام عليا الفريق الاول
 مستقيمة عليها وسهام من طاه مع موازيتها واحد ورأسها
 اثنان وبينهما مباينة فحفظنا الاثنين وسهام العصبية الخمسة
 اثنان ودوسهم خمسة وبين الخمسة والاثنين مباينة ايضا
 فحفظنا الخمسة بقي المحفوظ معنا اثنان وخمسة ونظرنا
 بين

مع عليا جف فوق
 الكاش وكوسا

بين الاثنين والخمسة فراينا بينهما مباينة ففرضنا الاثنين في الخمسة
 بلغت عشرة فنضربا العشرة في اصل المسئلة الذي هو ستة بلغت
 ستين فعلمنا ثلاثة امور اصل المسئلة من ستة والمضروب
 عشرة والحاصل ستون بقي لنا عملان عمل المعرفة نصيب كل فريق وعمل
 المعرفة نصيب كل فرد اما الاول ان نصيبها لكل فريق من اصل المسئلة
 في المضروب فالحاصل المضروب نصيب ذلك الفريق وفي مثالنا امليا
 الفريق الاول النصف وهو ثلاثة فاذا ضربناها في العشرة تبلغ
 ثلاثين فمضى لها ولو طاه مع موازيتها السدس هو واحد فاذا
 ضربناه في العشرة يبلغ عشرة فمضى لها والمضوية الخمسة اثنان
 فاذا ضربناها في العشرة تبلغ عشرون فمضى لهم واما الثاني فهو
 تنسبها لكل فريق من اصل المسئلة الى دوسهم فتعطي لكل فرد
 من المضروب بمقدار ثلثا الخمسة ففي مثالنا امليا الفريق الاول
 ثلاثة ورأسها واحد فاذا نسبتها الثلاثة الى الواحد كان ثلاثة
 امثال فلها ثلاثة امثال المضروب هو العشرة فثلاثة امثالها ثلثون
 ولو طاه مع موازيتها واحد ورأسها اثنان فاذا نسبتها الواحد
 الى الاثنين كان نصفها فتعطي كل واحد منهما نصف المضروب الذي
 هو العشرة فيكون لكل واحد منهما خمسة والمضوية الخمسة اثنان
 ودوسهم خمسة ونسبة الاثنين الى الخمسة خمسة فكل واحد منهم
 خمسة العشرة وهو اربعة ولا شيء فثلاثة المضويات واما المسئلة
 الخامسة وهو ما اذا كان مع وسطى الفريق الثالث ذكر مساويها
 فكانت تزل عليا الفريق الاول دوس طاه مع موازيتها فيغلا

مع موازيتها وسفل المربع الثاني مع موازيتها وذكرنا فلعليها المربع الأول
 النصف والوسطاه مع موازيتها السدس والباقي المصيبة السبعة وان
 كان في المسئلة نصف من سكر وما بقي فاصلها من ستة فلعليها المربع
 الاول النصف وهو ثلاثة والوسطاه مع موازيتها واحد والمصيبة
 السبعة اثنان فاعتبرها الاحوال الثلاثة التي هي الاستقامة او الميالة
 او المرافقة بين المساهم والروس فليساها على المربع الاول
 ثلاثة ورأسها واحد والثلاثة مستقيمة على الواحد ورأسها اثنان وبين
 وسطا المربع الاول مع موازيتها واحد ورأسها اثنان وبين
 الاثنان والواحد مباينة فحفظنا الاثنان ورأسها المصيبة
 اثنان وروسم سبعة وبين الاثنان والكسبة مباينة ايضا
 فحفظنا السبعة بقي المحفوظ معنا اثنان وسبعة فحفظنا بين
 الاثنان والسبعة فراينا بينهما مباينة فحفظنا اثنان وسبعة
 بلغت اربعة عشر وضربنا الاربعة عشر فاصل المسئلة الذي
 هي ستة فبلغ اربعة وعشرين ومنها تقع وبقيته اعمال قدمت
 مستوفاه فلا نطيل بذكرها واما المسئلة السادسة وهما
 اذا كان مع سفل المربع الثالث غلام ذكر فلعليها المربع الاول
 النصف ايضا والوسطاه مع موازيتها السدس والباقي
 للمصيبة الثمانية اصلها ستة ايضا فلعليها المربع الاول
 ثلاثة اسهم والوسطاه مع موازيتها اسهم واحد والباقي
 وهو سهم للمصيبة الثمانية واعتبرها الاحوال الثلاثة التي
 هي بين الروس والساهم التي هي الاستقامة او الميالة

او المرافقة فساهم عليها المربع الاول ثلاثة ورأسها واحد وكلاهما
 مستقيمة عليها وسهم وسطاه مع موازيتها واحد ورأسها اثنان
 وبين الاثنان والواحد مباينة فحفظنا الاثنان وسهما المصيبة الثمانية
 اثنان وروسم ثمانية وبين الاثنان والثمانية موافقة بالنصف فاحفظنا
 نصف الروس الثمانية وهو اربعة وحفظنا الاربعة بقي المحفوظ معنا
 اثنان واربعة فحفظنا بين الاثنان والاربعة فراينا بينهما مباينة
 واذا كان بين الروس والروس متداخلة يكتفي بالاكثير منها فاحفظنا
 بالاربعة فحفظنا الاربعة في اصل المسئلة بلغت اربعة وعشرين ومنها
 تقع فلعليها المربع الاول ثلاثة ضربها في المربعة وهو الاربعة
 بلغت اثنى عشر وضربنا الوسطاه مع موازيتها واحد ضربها في الاربعة
 باربعة عشر فاحفظنا اثنان والمصيبة الثمانية اثنان ضربها في
 في الاربعة بلغت ثمانية لكل واحد واحد وبقيته الاعمال تعلم ما
 تقدم ويأتي لها مزيد تفصيل وادبه اعلم بالصواب

بجسة قد خصت المتعاقب النصف والثلاثين يا ذا النبايق
وان يكن اخ يوصف بجسة يقسم الباقي كما بينت
وان تكن بنت وبنت الابن يوصف الاخوات الخمس

والاخوات لامية وام خمس حالات الاول النصف للواحدة
 مع عدم الولد او ولد الابن لقوله تعالى قل الله يفتيكم في الخلافة
 ان امر هلك ليرثه ولد وله اخت فلها نصف ما ترك واكتنايته
 اثنان للاثنين فضا عدله وله تعالى وان كانا اثنتين
 فلها الثلثان والمراد بالاخوات كلاب وهم اولاد لانا الاخوات

لو لم قد علم حاله في اية الميراث كما مر فان المصوب من الديات
 الكرميتين اذ البنات لا يرثن الثلثين الا اذا كن فوق اثنتين
 وان الاخوات اذ كن فوق اثنتين لا يرثن الثلثين اجيب بانهم
 في الاخوات بالاثنتين وفي البنات باثنتين لم يعلم حال الاثنين
 حال البنين ومن حال البنات حال الاخوات بالطريق الاول
 واكتفى الله المصوبة المشتركة فمع الاربعة لا يرثن لقوله تعالى وان
 كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كمثل هذا الاثنين ومع الاربعة
 لا يرثن اذا كانت اخوات لا يرثن ايضا للآية المذكورة ايضاً
 والراية المصوبة المحفنة وذلك مع البنت او بنت الابن لقوله
 عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة **فان قلت** جعل النبي
 صلى الله عليه وسلم الجمع عصبة في مقابلة الجمع لا يقتضي عصبة
 مع البنت الواحدة اما بعين بعضهم بان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي
 انقسام الواحد على الواحد فيكونان عصبة لا عصبة الواحدة
 البنين والبنات ما قبل في جوابه بان الدم بينهما الميراث لعدم التمييز
 على العهد ولعدم القرينة على الاستراق والجنسية تنقل من
 الجمعية كما يقال في عرف الفقهاء طلق بانه لا يزوج **فجواب**
 بحيث يتكافؤ واحد لان الابطال مع الجمعية بخلافه طلق
 يزوج نساء فانه لا يحد حتى يملك ثلاثاً لان معنى الجمع باق
 علو حاله وهذا هو قول عامة الصحابة واما عند ابن عباس رضي
 الله عنهما فيقولان بالبنت حائلة الا فراد واما حاله اذا
 بالاخوة فغير رواية عن ابي ابي في كلمة للاخوة لا شرطاً ارثن

بالقائمة

ورد

بالكلية ولا كلاً من وجود البنت لان الولد يتناول الميراث والذكر
 اجيب عنه بان لا نسلم ان الولد يعم الذكر والذكر في هذه الآية
 المقام القرينة على تقييد الولد بالذكر هنا بقوله تعالى وهو يرثها
 ان لم يكن لها ولد فان المراد بالولد ههنا الذكر بالاجماع صحت
 يرثها الا في الابوين اولاد مع البنت بالاجماع وشرط ارفق الاخوة مع
 الولد بالقرينة لا ينافي ارثها معه بالمصوبة واخر الخامسة الاخوات
 لا يرثن وهي الحبيبات بن او ابن الابن وبالاب بالارتفاق وبالجد
 عند الجد حنفية ليرثها مع سابقة الاخوات لا يرثها ولا لا يخفار
ثم بنات الاب مثلهن وان تكن اخوات تجبهن
ان لم يكن اخ شقيقتهن والسدس مع شقيقتهن
ويجب الابن بنى الدعي ثم بنى المملوك يا ذا الشاف
وابنه والاب بالحقاق والجد عند اعظم المراق

يعني ان الاخوات لا يرثن جميع حالات الاولاد المضاف للواحدة
 عند انفرادها عن الاخوات والحق لا يرثن وعن الاخوة والجد
 لا يرث عن ولد المملوك او ولد ابنة والشافعية الابن والمالكة المصوبة
 المشتركة وذلك مع الاربعة والراية المصوبة المحفنة وذلك
 مع البنت او بنت الابن والخامسة يجزى بالشقيقتين ان لم يكن
 لهن اخ يصيرن والسادس مع شقيقة تامة للثنتين والشافعية
 ان بنى الدعي وبني المملوك وبني الاثني ايفقون كلهم
 بالابن وابن الابن وبالاب بالحقاق وبالجد عند حنفية قوله
 ويجب الابن برقع الابن على المغانمية والمصنعة في ابنه في صدر

البنات
 للثنتين فصاعداً
 مع عدم الاخوة
 والاخوات لا يرثن
 ومع عدم الولد

البيت الذي بعده راجع لابن وقوله عند العظم المراقى اعني امام
 الاعظم ونسبه الى المراقى شهره **تبيين** بنوا المعيشة هم الاخوة لـ
 وام وانما سموا بذلك لانهم كانوا اخوة والاضرات اخذوا من اعيا المعيشة
 كالحياة وهم فالاضافة بياض اي السون الذين هم الاعيا وبنوا المعيشة
 هم الاخوة والاضرات لانهم سموا بذلك اما لانهم ناذلون عن بني الاعيا
 اخذوا من الملل الذي هو اقل في الرومي من الملل واما لان المعيشة
 فيهم وهم لاب وامر واحباهم شئ وبنوا الاخوة فيهم الاخوة والاضرات
 لانهم سموا بذلك اما لانهم تعلقوا بالاضرات اخذوا من الخيف الذي هو
 اخذوا في الاعيان والاضافة للبيت ايضا واما لانهم كانوا
 في صيف وامر اخذوا من الخيف الذي هو عند السيف والواوي
 بنو ربيعة وهذه هي الحالة الخامسة القليلة الاعيا التي
 وعندها بنو **وقد** ذكر بعض الشراح بعضها من خاوردناها
 اقتداء بهم ونرميها للطلاب الذين اخذوا لابون واخذت لابون
 لابون بنو النصف وللاخت لاب السد فان كان ثم عصية
 له والادير عليها بقدر ما وقع في اربعة اختان لابون
 واخذت لابون بنو النصف لابون ابنتان ولا شئ للاخت لاب
 فان كان ثم عصية فالباقي له والادير على له ختين لابون
 وتقع من اثنين اختان لابون واخ لاب فله ختين لابون
 ابنتان والباقي للاخت لاب ثلث اخوات لابون وثلاث
 اخوات لاب فالباقي لاب اخوات لابون ولا شئ للاخت لاب
 لاب اخت لابون واخذت لاب واخذت لاب فله ختين لابون

النفق

النفق وللاخت لاب السد بنو النصف وللاخت لام السد
 والباقي يورد عليهم ان لم يكن هناك عصية وتقع من ختم اختان
 لابون واختان لام فله ختين لابون ابنتان وللاختين
 لام الثلث ولا شئ للاختين لاب وتقع من ستة اخ واخذت
 لابون واخ واخذت لاب واخ واخذت لام فله ختين لابون
 والباقي بين الاخ واخذت لابون لابون كمثل خط الانثيين ولا
 شئ لولده لاب بنت واخذت لابون واخ لاب فله ختم السادة
 للثلاث النصف والباقي للاخت لابون ولا شئ للاخت لاب وهو المروي
 عن اصحابنا وعن ابن عباس والباقي للاخت لاب وهذا لا يثبت في الله والله اعلم
للام احوال ثلاث اعني السد مع ولده ولد الابن
او ان يكن جميعا الاخوات او اخوة ايضا الذي الثقات
كذلك ثلث عند فذكر وثلاث ما يسي لدى زوج
مثاله زوج وام وامر او زوجة فكلها سرب
وان يكون مكان ذلك ثلث جميع المال للام حب
 يعني للام ثلث احوال الاول السد مع الولد او ولدا لابن لولده
 تعالى ولا يورثه لكل ولده منها السد وان كان له ولد وولد الابن
 كالولده اما بالاجماع او بموجب المجاز وولد بنو الوار وسكون اللام
 قال الامام البيهقي وعافتر في ولد بنو الوار واللام وتيل جميع **قوله**
 او ان يكن جميعا الخ يعني للام السد ايضا مع الاثنين من الاخوة والام
 فصاعدا ذكرنا كلوا وانما او البعثة كروا لبعض الاخوات من اخوة
 كانوا اي سوا كانوا اخوة لاجل ام اولاد فقط او لام فقط لقوله تعالى

لاب واختان

وان كان له حوة فلامه السدر وسيقور في الاثنين احد وعشرون صورة
 لانها اما اخوان او اخوان اواخ واخت والاول اما ان يكونا ابوين
 او لاب اولام او اخلاهما ابوين والآخر لانه اولام او امد هما لآب
 والآخر لآم فهذه اثنتا عشرة صورة حاصلة من هذه اثنين في
 ستة واثنان اما ان يكونا لآبوين او لآب اولام فهذه ثلاثة او
 احدها لآبوين والآخر لآب اولام او امد هما لآب والآخر لآم وهذه
 ثلاثة ايضا واذا ضربنا الثلاثة في الثلاثة يبلغ الخارج تسعة فليس
 المجموع واحد وعشرون والتعشيل لا يخفى من هذه اذ في سائر اولام
 محبوبة في هذه الصور كلها من المثلث الى السدر وان كانا وارثين كما في
 لآبوين او لآب اولام مع عدم البلية او كانا محبين كما في لآبوين
 او لآب اولام مع وجود البلية او كانا امد واثنا والآخر محبين كما في
 لآبوين واخ لآب مع عدم وجود البلية والمجموع لا يخرج عن ثمانية
 مفعلا وقال ابن عباس لا يخرج لآم الا بالثلاث لا بصيغة الجمع انما هو
 الثلاثه وضعا ابيب عنه بان الحوة اسم جمع فيقولون الاثنين فصاعدا
 ولو سلم انه جمع لا سلم انه لا يطلق على الاثنين بل يطلق على الاثنين
 فصاعدا لقوله صلى الله عليه وسلم الاثنان وما فوقهما جماعة وقوله
 تعالى حكايته عن داود عليه السلام فلما دخلوا على داود فخرج منهم قالوا
 لا تخف فصح ان يفي بيمينه على بعض كان الداخل على داود مكانين
 وقد ذكرها الله تعالى بلفظ الجمع حيث قال ادخلوا وقالوا فسلموا بلفظ
 الجمع يطلق على الاثنين فكلون الحوة مخرج من عند جود الاثنين
 منهم فيستقل فرض لآم من المثلث الى السدر وعظم لغوي والثانية ثلث

الكل عند عدم هوالا لثمة تعالى فانه لم يكن له ولد وورثه ابواه
 فلامه الثلث **فان قلت** قوله تعالى وورثه ابواه اما شرط لمعظم
 على الشرط او في معناه لكونه حال من الفاعل المستتر في الظرف
 فكان يورثها الثلث شرط بشرطين فكلما تحقق الثلث يورث
 الولد كذلك لا يتحقق عند عدم آية **قلت** الآية في تلك
 الحال عصبية ولا تأثير للعصبية في زيادة فرض اصلها على ان
 استحقاتها الثلث لم يكن لقيام الآية بل لمعنى في نفسها بشرط
 عدم الولد والاحوة والثالثة ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين
 اجماعا وادى قضا الى ان يتحقق ان يكون لآم ثلث ما ورثه
 ابواه وهو الباقي المذكور فله الثلث لان ثمة ذلك الذي في الآدم
 ثم حصل لهم بالثلث فعلم ان الآية لا يستحق الباقي من نصيب لآم وانما
 له في الواقع ثلث الكل لا يحصل بضعف ما له بل انقص في
 بعض الصور والنقص يتحقق ذلك عند عدم الحاصبة فيؤدي الى
 مخالفة النسخ والاجماع والفتوى على هذا وقال ابن عباس رضى
 الله عنه لآم ثلث جميع المال في هاتين المسنتين علما بالظاهر
 لان الله جعل لآم فرضين الثلث والسدر ولا يجوز ان يقال لآم ثلث
 قلنا سلمنا انه فرض على فرضين ولكن فيه اشارة الى فرضين اخرين
 ولو اعتبرنا هذا القول لزم رجحان نصيبها على نصيب ثمة الاثنين
 زوج وابوان او زوج وابوان الاول والثاني يقع من ثمة الزوج ثلثه
 وهو نصف لآم وهو المعبر عنه ثلث ما سبق من ثمة الحقيقة
 سدر واللاية الباقي وهو ثلثان والثاني يقع من اربعة الفروقة

واحد وهو الريح واللام واحد وهو المعنى ثلث الباقي والادب
 الباقي وهو الشان وهاتين المستلتيين كقيتا بالعرتين لان عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه قضاهما للام ثلث الباقي بعد فرض
 احد الزوجين ولو كان مكان الباب جد فلام هنا ثلثا جميع المال
 لان الجدة هنا لا يتوهم مقام ادب وهذه من المسائل النافعة
 التي يخالف فيها الجرا والادب وقد كان وعديها وهو مدعيها
 عباس واحد في الروايتين عن الصديق رضي الله عنه عند الحديث
 فانها مع الحديث الباقي كما اذا كان معها ادب وهي الرواية التي
 عن الصديق رضي الله عنه والوجه على الرواية الاولى هو ان تركنا
 ظاهر قوله تعالى فلام ثلث في حق الادب وانما بان معنى قوله
 فلام ثلث ثلث ما ورثاه بعد نصيبها الزوجين كذا يلزم
 تفضيلها عليهم مع تساويهما في العريه وايضا قوله اكثر الصغار
 واما في حق الجدة جري على ظاهره لعدم تساويها في العريه ولا
 استحقاقه في تفضيل الاثنين على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما
 اذا تولت امرأة واختا لادب ولم واخا لان المرأة الربع والاخت
 النصف والباقي للاخ فقد فضلت هنا الاثنين لزيادة قربها عن الذكر
لجنة او اكثر السدس اذا كانت لام ادب فاعمل بهذا
وتسوي في السدس الجدة في القربا وفي البعد محبات
وتسقط الجدة من كل جهه بالام فانهم وقس ما اشبهه
كذلك ام الدب يقطن به والجدة تقطع منه فاستبه
 للجدة حالها الاول السدس والثانية السقوط اما السدس فواحدة

او اكثر سواء كانت لام او ادب **فان قلت** كانت ينبغي ان يقدم الادب
 ويقول ادب كانت او لام كانت فوي والادب ينفذ تقديم المقوى ادب
قلت ادب الجدة بسبب قربها الامومة فكانت جهتها الامومة اصل
 فلهذا قدم ذكر الام اما استحقاقها السدس فيقول صلى الله عليه
 وسلم اطعموا الجدة السدس واما اشتركت في جهتها لاجتماعها
 روي انه ام الدب جاءت الى ابي بكر رضي الله عنه وفي رواية اخرى
 رضي الله عنه وقالت انا اطلب الميراث من ام الام اذ لم اقم بربها
 ولد ولدها ولومت ورثني ولد ولدي فقال هو ذلك السدس
 فان اجتمع تمام نوبتها واياها ضلت به فلو لم يحكم بالشريك بينهما
 فقد اجتمعت الصحابة على ان الجدة انصبت المتعاضات بتشارك
 في السدس بالسوية وقيل اجتمعت الصحابة في بيت الخيرة للثورة
 في امر الجدة فقال محمد بن مسلم انصبت من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقطن اطعموا الجدة السدس وقال عمر رضي الله عنه اذا انشعب
 من المهر واذا انشعب منه واذا خزا وتولد من الشجر حتى ومنه اخررة
 بعد اخرى فايرها اقربا الى الاصل قالوا كلها سواء قال ايضا واسم من فعل
 اقرب من معاصي الاصابع الى اليد قالوا كلها سواء ومن المشورة
 حجة عظيمة من شقاق السقف فتفرق الاصحاب به هيبة الحجة فقام
 عمر رضي الله عنه لان كسبا الى الجدة الملاحقة لانت الجدة فاستشهد
 عمر رضي الله عنه قبل هذه الجدة وانفقدوا الجدة على هذه الرواية
 صانها معا والمراد بالجدة هنا انصبت المتعاضات اي المتساويات
 في الدرجة لان القاسم من نواياهم والجدة النافعة هي

المدح اتحاد السبب واما سقوط الابواب باللام فلا اتحاد السبب
 ومنه وتسقط الابواب دون الامية بالباب وهو قول غنانه
 وعلى رضى عنهم وزيد بن ثابت وغيرهم ونقل عن ابن مسعود وابن
 موسى الاشعري انهم ادب تراث مع الادب واقتصر شرح الخبز
 بن سيرين لما رواه بن مسعود من انه صلى الله عليه وسلم اعطاهم
 الادب الحسن مع وجود الادب والمعنى في ذلك ان ادب الحيات
 ليس باعتبار الاداء لان الاداء بالادنى لا يوجب استحقاق شيء
 من فضيلتها بل استحقاقه من الادب باسم الحيات ويتساوى في
 الاسم الملام والم الادب فكما ان ادب لا يجيب الادنى لا يجيب الثانية
 ايضا وهو مردود بل مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والوراثة
 بل لا بد من اعتبار الاداء ونقول ههنا معنيان اتحاد السبب
 والاداء، والحل منهما ما اثر في الحجب فكما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن
 الاداء، يتلوه حكم الحجب لا يرى انه يحجب شيئا لا بن بالبينتين
 لا اتحاد السبب مع عدم الاداء، كذلك اذا انفرد الاداء، عنه ثبت الحجب
 ايضا فالجدة التي من قبل الام تراث مع الادب لا انفصال الاداء واتحاد
 السبب جميعا واما ان ادب الام برث مع الام مع كونه مدليا بها فتدبر
 لانه لم يوجبهنا اتحاد السبب والامشاركة في السبب بخلاف ام الادب
 فانها تشارك بعض الصور وقيل هذه مستثناة من القاعدة ويجيب
 عما رواه ابن مسعود بان ذلك الادب كان محروما اما بالقتل والرف
 فتأمل قوله والخلاصة طامه معنى ان الحد يسقط الحيات الابواب
 اللاتينية لين به واما التي لا تدل على ان تكون مساوية لم فتكون
 زوجة

تدلى بالانحجب
 لوجود الاول
 تحجب بالانحجب
 السبب والحد الى

زوجية تراث واما ان يكون اول منه فتكون زوجة البنت تراث ايضا
 مقال الاول هكذا **سبب** ومثال الثانية هكذا
 وعلى قدر هذا تراث مع الحد ابواب **سبب**
 ففي الدرجة الاولى تراث مع مده واحدة كما **سبب**
 مثلا وفي الدرجة الثانية تراث مع مدهات وفي الثالثة
 ثلاثة وفي الرابعة اربعة وهكذا وانما سببها به اعلم ثم قل
وتحجب السبع من الحيات **بكل زوج قدوة التقات**
وان تكن واحدة ذات سبب **والزوج استاذا لاهل البيت**
فالسبعين بالسوية **الاعمال يوسف بن مريم**
وقالوا القربى والحساب **قالوا قوم على السبب**
 قوله وتحجب السبع من الحيات كل زوج قدوة التقات وقوله
 قدوة التقات يحذف حرفا النذ فيصور في حجب الزوج السبعين
 اربع صور لان القربى والسبعين اما مبتان او ابوتيان او لقرين
 اسميه والسبعين ابوين او ابناكس وهذا مذهب علي ومنه انه لا يرى
 الروايتين عن زيد بن ثابت وفي رواية اخرى عنه ان المخرج كان
 قبل الام والسبعين من جهة الام فما هو فيكون حجب الزوج السبعين
 في تراث صور فقط وقد علم هذه الرواية مالك والشافعي في الصحيح
 من قوله ودليله ان الحد اعانت مع بالامومة وهي في التي من
 جانب الام اظهر فانها ام تراث بام والآخرى تدعى باب فاذا كانت
 القرينة من جهة الام فلها حجاب بزيادة القرينة ظهوره في

جسيمها فكانت هو الاولى واما اذا كانت القرابة جهة الاب والجد
 من جهة الام فلا حديد لها ظهور والصفة ولا فرق في زيادة القرب
 فيستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الميراث باعتبار
 الامومة وهي الاصلية ومعنى الاصلية في القرب ان يظهر اقرب
 منه في البعد سواء كانا من جهة واحدة ام من جهتين فتكون
 هي مقدمة على البعد مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجب
 للتقديم لكانت ام الدم مقدمة على ام الاب مع تساويها في الدرجة
 وهذا خطأ اجزاء وادته كانت القرب كلاما او عند عدمه مع ام
 الدم وكلام ام مع ام الاب ومحجوب به كما لو عند وجوده فانها
 محجوب به ومع ذلك تجب ام ام الدم في هذه الصورة اعلى من حيث الميت
 الخاب وام الاب وام ام الدم يكون المال كله لاو عندنا لان البعد محجوب
 بالقرابة والقرابة محجوب بالاب لان المحجوب محجوب عنهما فان القرب
 محجوب بالدم من الثلث الى السدس كونه محجوب بالاب والفقوى
 على ما قلناه قوله وان تكن واحدة ذات سبب الخ يعني اذا كانت ام
 الجدتين ذات قرابة والاخرى ذات قرابتين فاكثر فابو كفا يمتد
 الابدان وهو قول سفيان الثوري رحمه الله ومحمد بن جهمان القرابة
 وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال الحسن بن الحسن لا رتبة لابي
 حنيفة في وفي فرائض المشايخ من اصحاب الشافعي بعد ما ذكر قول
 يوسف وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لمحمد ان استحقاق الارث
 بالقرابة فيكون دمه ها بنو له بعد الوالد كما اذا كان له
 الاخوين ام ابن عم في اخذ نصف الثلث بالاخوة والثلثين بالعمومة

وكذا

وكذا زوج هو ابن عم والجد يوسف ان قررت الميراث باعتبار قرابة الولد
 وعند اتحاد طريق الارث لا اعتبار لسبق الميراث كما لا يقتضيه
 فانها لا ترقى الى السدس مع النصف باعتبار سببه الميراث لا اتحاد جهة
 الارث التي هي الاخوية بخلاف النظر في المذكورين حيث اختلفت جهة
 الارث بينهما اذا عرفت هذا فنقول اذا وصفت جهة ذات قرابة واحدة
 مع جهة ذات قرابتين كما ام ام الدم مع ام ام الدم وهي ايضا ام اب
 او كما ام اب ام ام ام ام الدم وهي ايضا ام ام الدم بهما بين الصورة
 اما الصورة الاولى فان امرأة **س**
 تسمى بغير زوجت ابها ببيت **س**
 في ذيب فجا منها صبي فزوجت **س**
 هذه ذلك الصبي بنت بنت لها اخرى ثم جاء منها ولد ومات ذلك
 الولد عن هند وزين فتكون هند ذات قرابتين وزين
 ذات قرابة واحدة والصورة الثانية فان امرأة تسمى فاطمة زوجت
 بنتها ابنة عد فجا منها ابن فزوجته بنت بنت لها اخرى فجا منها
 ولد ومات ذلك الولد عن فاطمة وعن عد فتكون فاطمة ذات
 قرابتين لانهام ام امه وايضا ام ابيهم وعد ذات قرابة واحدة
 وهما ابائهم فيقسم الثلث بين الجدتين انصافا باعتبار الابان
 عند ابي يوسف لما قدمنا من دلالة وعند محمد ثلاثا باعتبار
 جهة القرابة ثلثاه لذات القرابتين وثلثه لذات القرابة
 الواحدة والمراد بقوله ذوات القرابتين والحساب محمد بن الحسن رحمه الله
 ولما كان من عادة الفرائضيين ان يأتوا في اخر الفرائض بسايل

الاضلاط الاكبر ترمي للمطالبين فاقفينا اثرهم التماسا لبركاتهم
 فاقول واسم المعلن والمأمول **صفي** ماتت عن حبة فلها السدس
 وعن ام فليج السقوط وللام الثلث وعن زوج فليج السقوط
 وللام ثلث الكل والنزوح النصف وعن زوجة فليج السقوط
 وللام ثلث الكل والنزوح النصف والنزوح الربع وعن ولد
 فليج السقوط وللام ثلث الكل والنزوح النصف والنزوح
 الربع ولولده ام السدس وعن ولدين لام فليج السقوط
 وللام السدس والنزوح النصف والنزوح الربع ولولدي الام
 الثلث وعن اخت لاب فليج السقوط وللام السدس والنزوح
 النصف والنزوح الربع ولولده ام ثلث ولاخت النصف
 وعن اختين لاب فليج السقوط وللام السدس والنزوح
 النصف والنزوح الربع ولولده ام ثلث ولاختين
 لاب الثلثين وعن اخت لابون فليج السقوط وللام
 السدس والنزوح النصف والنزوح الربع ولولده ام
 الثلث ولاختين لاب السدس ولاخت لابون النصف وعن
 اختين لابون فليج السقوط وللام السدس والنزوح
 والنزوح الربع ولولده ام الثلث ولاختين لاب السقوط
 ولاختين لابون الثلثان وعن اخ لاب فليج السقوط
 وللام السدس والنزوح النصف والنزوح الربع ولولده
 ام الثلث ولاختين لاب مع الاخ لاب المصوبة ولاختين
 لابون الثلثان وعن اخ لابون فليج السقوط وللام

السدس

السدس والنزوح النصف والنزوح الربع ولولده ام الثلث
 ولولده ام السقوط ولولده الابون المصوبة وعن حبة فليج
 السقوط وللام السدس والنزوح النصف والنزوح الربع ولولده
 ام السقوط بالاشفاق ولولده الامه ولابون السقوط عند
 ولحم القصب المحض وعن بنت ابن فليج السقوط وللام السدس
 والنزوح الربع والنزوح الثلث ولولده ام السقوط ولولده اب
 والابون السقوط عند اخيه عن بنت ابن فليج السقوط وللام
 السدس والنزوح الربع والنزوح الثلث ولولده ام السقوط ولولده
 الاب والابون السقوط عند اخيه عن بنت ابن فليج السقوط
 وللام السدس والنزوح الثلثان وعن الصبيته فليج السقوط وللام السدس
 والنزوح الربع والنزوح الثلث ولولده ام السقوط ولولده
 الاب والابون السقوط عند اخيه عن بنت ابن فليج السقوط
 وللام السدس والنزوح الثلثان وعن الصبيتين فليج السقوط
 وللام السدس والنزوح الربع والنزوح الثلث ولولده ام
 السقوط ولولده الام والابون السقوط عند اخيه عن بنت
 الابون السقوط عند اخيه عن بنت ابن فليج السقوط وللام
 السدس والنزوح الربع والنزوح الثلث ولولده ام السقوط
 ولولده الاب والابون السقوط عند اخيه عن بنت ابن فليج
 السقوط وللام السدس والنزوح الثلثان وعن الصبيتين
 فليج السقوط وللام السدس والنزوح الربع والنزوح الثلث
 ولولده ام السقوط ولولده الام والابون السقوط

والجدة الميراث المطلق ولد ولد الابن السقوط ولد ابن الصلب
المعصومة وعن ابن قدامة السقوط وللام السقوط وللزوجة
والزوجة الثمن ولد ولد ادم والابن السقوط وللجد
السقوط ولولد الابن السقوط ولد ولد الصلب المعصومة
ولولد الميراث المطلق ولما فرغ من التسمي الاول من اقسام الارث
شرع في التسمي الثاني منها فقال

باب المصبات
ولتد بالمتبناهم فانها ثلاثة **مهم**
ينفسهم مع غيره **وقيت شرها سد مع غيره**

المعصية لغة مأخوذة من المصوب وهو المنع سميت الورثة بذلك
لثبوت بعضهم ببعض بحيث يحصل لكل منهم منفعة بالآخر وقيل
المعصية مأخوذة من المصابة وهي العمامة لانها تحيط بجميع
الراش كذا في المعصية للرجل يحيط به من الجوانب الاربع فانه
والجد وان على الابن وابن الابن وان سفل اسفل والاخ
وابن الاخ من جانب والعم وابن العم كذلك وفي الاصطلاح
كل من يأخذ ما اقبلته الميراثين وعندما لا افراد يجرز جميع المالك
وقد مر ان هذا سر هذا المعصية والحد الجامع المانع ما سبق ذكره
في صدر الكتاب في تقديم بعض الورثة على بعض ولما كانت المعصية
اولا في اقسام الاول بنفسه والثاني بغيره والثالث مع غيره فقال

بنفسه ان لم يكن من جهة **لميت اني دخلت في ميتة**

يعني ان يقتل ميتا على اني كذا في شرح المناهل
شهاب الدين فلا يرد عليه النقض بالاخ لانه وام جميعا او
نقول

نقول استحقاق المعصومة بقراءة الامام سهل الاخ لانه لا بقراءة الامام
سهل الاخ وانما ثبت بالدم الوجان لان الوجان امران على اصل
الاستحقاق الذي هو قراءة الامام

فجزؤه واصله جزا امه **وعبدته وانما فلتعز به**
مقدم البناء على الاباء **ومعهم اب واحد ناعث**
والاخ وابن الاخ ثم العم **وابنه فحكمه ذاك الحكم**

معنى هذه الابيات ان المعصية بنفسه اربعة اصناف الاول جزا امه
كأبيه وابن ابنة وان سفل والثاني اصله كأبيه وابنه وان سفل
والثالث جزا امه كاخيه لابن اوكه بيه وابن اخيه كذا لابويه او
كأبيه وان تراخي والرابع جزا عمه كأبيه او كاه وان سفل وان
بعد وانما قدم البنين على الامه لانهم فروع الميت والثاني اصله
وانتصالي الفرع بالاصل اظهر من اتصال الاصل بفرعه الذي ان
الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون الاصل المكنى فان
البناء والاشجار يدخلون في بيع الارض ولا تدخل في بيعها فظهر
اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت في الدرجة حقا وان لم يكن ذلك
حقيقة لما ان اتصاله الجانبين بين واسطة كذا في شرح السيد
السند واقول يتبع الفرع اصله في الاستدلال في بعض المواد ووثائق
فهذا اظهر في ترجيح تقديم الفرع على الاصل فهذا هو الاستدلال
واما الاستدلال بالنقل فتدبر قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الأنثيين الى انه قال ولد بويه لكل واحد منها السدس مما
ترك ان كان له ولد فانه يد على ان الابن صاحب فرض مع الولد

والولد عصبة فدل على تقدمه في العصوبة **فادقت** ما ذكرت فيقتضي
تقديم البنت ايضا **فت** نعم لكن تركناه بالنسبة وهو قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا ولي رجل ذكر ولا رجل من آل أبي وقدم بنو البنتين
وانما غلبوا على الاب لان نسبهم اقرب ايضا البنت المتقدمة على ابوه
وكون الاب اقرب درجة من الجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن
الابن وتقييد الجد باب الميت فيخرج عنه ابوا لام لانها فاسدة
من قبيل القراح بما علم ضمنا وانما قدم الاب على اخوة لقوله تعالى
يستفونك قل الله يفتكم في الكلالة ان امره هلك الى قوله تعالى
وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك لم يسل خطا لان شيئين وقد
مر مرارا ان الكلالة من اولادهم ولا والد فممن هذه الامة ان
ميراث الاخوة شروط بدم الاب فكان الاله مقدم عليهم
هذا هو الدليل القلبي واما الدليل العقلي فلان الاخوة يدعون
بالاب ولا خلاف في اولوية الميراث على الميراث واما تقديم الجد على
الاخوة فعند الامام الاعظم رضي الله عنه ودليله ان القول بشاكة
الاخوة الميراث في الارث مستحذر وعصية وفرض اما عصية فلا
المشاركة في الارث بالعصية مع الاختلاف في سببها غير شرعية
وقد اختلف هنا لان سبب عصية الجد اصلية وسبب عصية الاخوة
والخواتم المحاورة في صلبه رحم او صدق فقط واما فرضا
فلان شجرة الفرض اما بالنسبة والادعاء ولا شيء منها اذا تقدم
القول بالمشاركة وجب اسقاط احدها والاخوة او ولي ذلك
لست ذرا اسقاط الجد بالاجماع واما تقديم الاخوة على الامام

لان الاخوة يدعون بالاب والامام بالجد والاب اقرب من الجد فالميراث
بالاقرب ما قرره **اعلم** ان الميراث في اولاد المعصية عدة رؤسهم دون
عدد رؤس ابائهم من اولادهم لانهم لا يورثون ابائهم واثرة بنوهم اخراجه وام
كل من المال يقسم بينهم على عشرة سببا لا على سبعة وكذا لو تولى ابن
اخ لاب وام ونسب بنو اخ اخراجه وام لان المال يقسم بينهم على ستة اسهم
لما عدوا سبعة من سبب هذا الباب ابن ابن الابن وابي قال سكر للاب والميراث
لابن ابن الابن عم كلاب فكل المال كله وام واجبة له لا له فكل المال كله لابي
ابا له ولا شيء للعم عم كلاب وام وعم لابي فكل المال كله لابي وام ابن عم لابي
وام وعم لابي فكل المال كله للعم كلاب ولا شيء لابن العم ابن عم لابي وام
وابن عم لابي فكل المال كله لابن العم كلاب وام ابن ابن عم لابي وام وابن
عم لابي فكل المال كله لابن العم كلاب يكون اقرب درجة ابن ابن اخ لاب
وام وابن ابن اخ لابي فكل المال لابن اخ لاب لقرية درجة اخ لابي
وام وعم لابي وام فكل المال للاخ لابي وام لما تقدم اخ لابي وعم لابي وام
فكل المال للاخ لابي ابن اخ لابي وام وعم كلاب وام فكل المال لابن ابن
الاخ لابي وام وابن العم ابن اخ لابي وعم لابي وام فكل المال لابن ابن
الاخ ابن اخ لابي وام وابن اخ لابي فكل المال كله لابي لا له لابي وام
ابن ابن اخ لابي وام وابن اخ لابي فكل المال كله لابن اخ لابي لقرية درجة
ابن اخ لابي وام واخ لابي فكل المال كله للاخ لابي لما تقدم وانما لم يذكر
العم لام وابن العم لام وابن الاخ لابي لامي لما سياتي انهم من ذوي الارحام
ثم اولاد المعصية لا يصير عصبة ولا صاحبات فرض لانهم ذوي
الارحام الا بنت الابن وانما سفلت فانما صاحبته فرض عند عدم

انما يصير عصبة اذا كانا ذوي امارا لا انما يصير اولاد المعصية

البنتين والابن وقصير عصبة مع ابن الابن اذا كانت في درجة لما مر في
 المسئلة التثنية حتى لو ترك ابنهم وبنتهم سواء كانا لأم أو لأب
 فان المال كله لابن المم ولدشئ لبنت المم فانه سبحانه اعلم
اقربهم اولى واذ قد استورا اقوام قرابة يزار ورا
قول النبي المصطفى العذابي امسقطني لعملي بالاعيان
مثاله اخ لام واب اولى لامي النعانة ابن الاب
 يعني ان اقربهم الى الميت هو الاولى بالبراث اعني المستحق بالوصية
 كالابن فانه اقرب من المم والاب فانه اقرب من الجد والجد فانه اقرب من
 الاخ المصيبة والاخ المصيبة فانه اقرب من المم الى امر الميت واعنا
 قيدت الاخ بالمصيبة لانه لا يورث المم وكذا ينبغي تقييد الجد بالجد الصحيح
 من جهة اعتقاد الحق في المصيبة المأخوذة في المتعارفين هذا مذهب فقهاء
 الحد والذخيرة وان استورا في الزب فاوليهم فوام قرابة كالام والابن
 فانه اقرب من الاخ لانه لابن الاب فانه اقرب من ابن الاب لانه لاب
 والمم لا يورث فانه اقرب من المم لاب وابن المم لا يورث فانه اقرب من
 ابن المم لانه اقرب من القسيس ابن الابن فانه اقرب من المم والمم لا يورث
 انهم يرجون بقوة القرابة بعد الترجيح بقرابة الدرجة قوله صلى الله عليه
 وسلم ان اعيان بنحو آدم يتوارثون دون بني المملوك فان معناه ان
 الاعيان اولى بالبراث من بني المملوك وقد اوردنا الحديث في
 النظم بالمعنى لضيق النظم **فانظروا** هل ترجع المصيبة بقوة القرابة
 وان كانت عصبة مع غيره **قلت** نعم فان الاخ لا يورث المم مع البنت
 الصلبة اولى من الاخ لانه لاب له خلف واسمه اعلم

من الاب
 الامم الاعظم
 من ابنة واما
 صاحباه فسياتيك
 تفصيل هذه ههنا
 باب

اما الذي يغيره نصيب فادرج في النساء **نحب**
بنت وبنت ابن واخت لاب كذا شققة اذ الم **نحب**
وكل اني لم تنزل في فرض فالاخ يحجبها بقوله **مرفوع**
مثاله عم واخت المم فان كل المال حظ المم
 اقول المصيبة بغيره كل اني تغير عصبة باقتسام عصبة بنفسها وهذا
 اول ما عرف به بعض الشارحين من وجهين الاول ان المصيبة بقوله ذات
 فرض مستدرك بقوله قوله قصير عصبة باقتسام الثاني ان يغير ما مع المم
 عصبة باقتسامها او ابن لغيرها والمصيبة بغيره ادراج الاول لبنت الصلبة
 الواحدة فصاعدا قصير عصبة باقتسام الثاني بنت الابن الواحدة فصاعدا
 بقصير عصبة باقتسامها واقتسامها وبابن لغيرها اذ الم يكن ذات سهم هو ما مر في
 تشييب البنات الثالث اخ لا يورث المم والواحدة فصاعدا مع غيرها
 الرابع اخ لا يورث المم والواحدة فصاعدا مع غيرها ومن لا فرض لها من ابناء
 عيال بان يكون من ذريه اذ رهام فان اضافها اذ كان عصبة لا بقصير
 هو عصبة به مثاله عم وعمته او ابن عم وبنتهم فان المال كله للذكر دون
 الانثى وذلك لما تقرر من ان النفس الواحدة في تعصيب الانثى بالذكر اما
 ورد في البنات والاعوان فلا يلحق بهن غيرهن فاقصر على مورد النفس
والنصف مع بنت وبنت الابن **نقص** **لم تقطن بالابن**
 قوله والاخت مع بنت الخ اشارة الى المصيبة مع غيره وهي كل انثى
 بقصير عصبة باقتسام انثى اخرى لها لكن لا يملكها بل الاخرات واحدة
 كانت او جمعا لانه وام او اب بغير عصبية مع البنت او بنت الابن
 بشرط ان يكون مع البنات او صلبا فاذا وجد مع البنات ابن صلب

فانه يجزى من ذلك اجزاء لا يحجب الاحكام وقد مر تفصيله في
 حالاتين **فان قيل** ما الفرق بين المصنوع بغيره والمصنوع مع غيره
 حتى لم يجعل قسما واحدا بل افرز كل واحد عن الآخر ^{فما} سمي باسم خاص
قلت ذكرنا ذلك وجهين الاول ان اكلها لا يفسد اكلها
 تقتضي مشاركة المصنوع والمصنوع في متعلق الاكل كما يقال
 مضيت به او لصق المرص في كماله كماله مع طائر لا يفيد الا المتابعة
 الى اكله وان كان في متعلق المعية من ضروراتها كما في قولهم اكلت
 مع الامير صيد لا يقتضي شركة الا في اكله فلو قيل قوله تعالى وجعلنا
 معه اخاه هارون وزيرا والثنائي ان الدعوة سبب لمصنوعه ^{الخوان}
 والبناءات شرط لمصنوعه علم انهن قسما سببا للسببية ومع للشرط
 وقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا الذوات مع البناءات عصبة وكيل
 على التسمية بالمعية وقوله عن رجل يوصيكم الله في اولادكم فليذكر
 مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن مثل ما
 ترك وليل على ان الذنئ مقبلة عصبة بسبب جنسها لانه لما جمع الاولاد
 المذكور والاثاث لم يبين نصيب البناءات ولما افردهن عن
 المذكورين بان للواحدة النصف وللثنتين فصاها الثلثان
 فلم يفرق الاشارة انهن يصيرن عصبة بسبب اخوتهن

ويعد هراوة كل متعلق من ذكرنا وانق لا يفرق
ويعد من يصيب الوالي **تقصيب ترتب على التوالى**
لقوله صلى الله عليه وسلم **خير الوالي محمد بن عبد الله**
فليس لنا من الولاء **غير الذي اعتق بنا منى**

هذا بيان اخر المصبات وهو موافق العتاق سواء كان المعتق ذكرا او
 انثى وسواء اعتقه لوجه اسرار للشيطان او جعله سائبة او اعتقه على راس
 وسواء اعتقه برضا او قسوة عليه ولا ريب ان اشتراطها ما به
 يمتنع عليه ما اذا مات هذا الوجهين وتكون بالذات فاني المتدين للعتق
 لكل واحدة الثلث والباقي وهو الثلث للعتق التي اشترت بالاعا واعا
 اخر موافق العتاق في المصبات النسبية لقوله صلى الله عليه وسلم من اعتق
 عبدا هو مولد فان شكلت فهو حرة وان كملت فهو حر ^{انما} وان مات
 وله ترك وانما كنت انت عصبة فالمراد بالوارث في الحديث المصنوع
 بدليل قوله كنت انت عصبة ومن استدل بهذا الحديث على ان موافق العتاق
 هو من ذوى الرحم ^{فقد ثبت} كذا قالوا ثم بعد موافق العتاق عصبة فراغا
 فيهم ما روي في المصبات من تقديمها لا قرب قال فرجه ثم بعد ذلك
 يرجح بقوله القرابة مثلا يقدم جز الميت وهو ابن وابن الابن وان
 ثم الاب والجد وان علم ثم الاب ثم ابن ثم العم ثم ابنه واذ استوفى
 القرب يرجح فله قسمة القرابة قال في الاب وام يقدم على الاب والجد
 لانه وام يقدم على ابن الاب والجد فالام لاب وام تقدم على العم لاب
 وام تقدم على ابن العم لانه اقرب الى عليهما صلى الله عليه وسلم الولد لعمته بالنسب
 معناه والله اعلم ان الحرية حرة الذنئ اذا بها يقبض له صفة المالك كسنة
 التي امتان بها عن ساوم اعداء من الحيوان والجمادات والرقبة تملكه وعتقه
 بالنسبة الى المولى والمعتق سببا كصاحب المصنوع بهذا المعنى ان الاب سبب لاجداد
 الولد فكما ان الولد يصير منسوب الى ابيه بالنسب الى اقربائه بغيره كذا كانت
 المعتق يصير منسوب الى المعتق بالولد والمعتق بالنسبة فكل بيتا اوث

الارحام فليس
 لانه المأواه لوارث
 فيه المجمع على تورثه
 وذا ولا ارحام ليس
 بحسب على تورثهم

بالسبب كذلك ثبت الولد، ولما استشرى الولد وهو نفيها إذا تدخل الأمانة
من وراثته المتيقن في الإرث من المتيقن لقوله صلى الله عليه وسلم في الولد الحقة
كلمة النسب في الحديث الذي هو من قبيل المهرود وهو قوله صلى الله عليه
وسلم ليس للنساء من الولد، إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن اعتقن أو
كانت لها وكاتب من كاتب أو برز أو برز من برز أو جرد أو يستقر من
أو اعتق معتق من أو اعتق على الحديث من وجهين الأول في إعرابه ليس
من إناوات كان والنساء من إناوات المهرود وهو ما تقدم ومؤايد الولد
اسمها هو مؤايد الولد ليس للنساء، ولا الأداة استثناء، والمستثنى قدوة
تقديره الأول معتق من أو معتق من أو معتق من أو معتق من أو معتق من
أما لا يلزم ذلك لأن المستثنى من عام والمستثنى خاص وما هو موصول
اسمى بحكم الرفع أو النسب على الاختلاف في المذكور في باب الاستثناء
لكن على حذف بعضنا لم يبق أنما اعتقن صلتها والمأيد محذوف
والنقد ير اعتقن على هذا السؤال تمام الحديث الثاني في معناه يعني
أن النساء لا يورثن عصبته بأنفسهن مطلقا أهم من البنية والنسبية
الإمارة اعتقت عبدا أو اعتق معتقها أو برزت عبدا أو برز برزها
أو كاتب عبدا أو كاتب كاتبها الخ **فان قيل** وضع ما لا يعمل فلهي
شأنها في أول الحديث ومن في آخره **قلت** لما كان المبدأ مقصودا
عن التصرفات الحق بما لا يعمل **فان قيل** بعدما اعتقتم صار يملك
التصرفات **قلت** نعم لكنهم قالوا ما قاربنا شيئا يملكه بديل ولا
مقال إذا طلعت النساء فبدنن أجلا فامسكوهن ببروف إلا يتكالا
ذكر في كتب التفسير وعجالة البيضاء على الجاهل أي أضر عذرته والجل
بالبون

مطلق للفق ولستهاها فيقال لعمري لا تساق وللموت الذي به ينزل
ثم قال بعدد والبلوغ الوصول إلى الشئ ويقال للموت منه على التسامح
انتهى وموت المتيقن وموت المتيقن والمكاتب والمكاتب المالكين ظاهر
وأما مدبرهن بأن تدبر المرأة عبدها أو لهن بالحرية مرتدة ويقض
الفاضل بالظاهر مرتدة فانه إذا قضى لفاضل بذلك صار مطلقا
فيعتق عبدها ويكتب السيد أو ولد ثم تأتي مسلمة وموت مدبرها
فترث كما هو مبين في الفروع **ومرورة** جرد له معتق من إناوات
عبدها معتقة رجل وجا، منها أولاد وأماهم أحرار لقوله صلى الله عليه وسلم
أمة رقية أو حرة ويكون ولدهم لولدهم فإذا اعتقت هذه المرأة
عبدها ثم ماتت فانه يجر ولد، أولاده إليه ثم إلى مولده **واعلم** أن
ههنا حقيقة لا بد من التبيين عليها وذلك أن المتيقن لا يجر ولد، أولاده
إلى مولده أو مولده إلا إذا كانت لهم معتقة أما إذا كانت غرة لاهل
فانه لا يجر ولدهم إلى مولده أو مولده كما هو مذكور في المردود وغيرها
بما لا مزيد من إجماع ان ثبت انتهى ثم قال

تورث الميت أبا المتيقن وابنه سدس الولد فلقن
للزوجة والباقي عند الثاني للابن والمطلد المنيحان
للأب ثم الجد محجوب معه وهذه أيضا تمام الآية

تورث الميت أبا المتيقن وأبا المتيقن فاضت فيه عند أبيه
سدس الولد للأب والباقي للأب وهو قوله الأخير وهو أحد الروايتين
عن ابن مسعود وبه قال شريح والشافعي وعند أبي حنيفة ومحمد بنهما الله
الولد كله للأب وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب الشافعي والمقلد

أبيات مائة
100

دينار وفاطم خمسة دينار فيكون المجموع خمسة وسبعين ديناراً ثم مات
 الأب عنهن لا غير فاحصل المسئلة من ثلاثة ثلثان لهنهم من ثلث
 والثلث للثلاث اشترين اباهن بالنصيب وبين سهام البنات
 الا ربع وروسم موافقة بالنصف فاخذنا نصف وروسم وهو
 اثنان وحفظناهما ونظرنا بين ما وضعته البنات في الثلث فرباه
 موافق بالخرق فان خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس الخمسة والعشرين فمنه
 وخمس الخمسة والثلثان سبعة فيكون المجموع من الموافقة خمس عشرة
 فتعملها بنزلة وروسم واحد وهو ميان الخمسة عشر فقط
 ونظرنا بين الاثنين والخمسة عشر فرباهما متباينين ففرضنا
 في الخمسة عشر مئتين واذا ضربنا الثلثين التي هي حاصل ضرب
 الروس في الروس في اصل المسئلة وهو ثلاثة يكون الحاصل مئتين
 وسبعمائة فنجز ٩ لهند خمسون ولبعد تسعة عشر وثمانون
 بالفرض واربع عشر بالولد ولربيع خمسون وعشرون بالفرض
 وعشرون بالولد ولنا طم احدى عشرون خمسون بالفرض وستة
 بالولد **ولما** شروع كثيره فان الزكوي عمل بالشار بالولد لا يحكم ^{المنزلة} ^{المنزلة}

باب الحج

لما كانت الفرض بعد النزاع من بيان احوال اصحاب الفرائض والمصبات
 الشروع في بيان كيفية تصحيح سائلها المتفرقات حتى لا يقع كسر في
 السهام ولا يقع الجور على بعض الورثة وكان كذا في ذلك مقتدياً لا
 يتيسر الشروع فيما لا يبعد عن غيرها مفصلات كالحج وفادح الفروض
 القدرية والاعول وما بين المرددين من المناسبات شروع في تفصيلها

دعقد لصل منها باباً او فضل تيسير المتقبلها فقار
والحج عند العلماء اثنان فمنه ذو نقص وذو حرمان
فالنقص للام والزوجين والنفقة للزوجة بعينها
وبنت الابن هذه التمام فاحفظ فكل حافظ امام
 الحج في النفقة المنع ومنه سبب الواب حاجباً لما يمنع المنع عن الدخول
 الى بيوت المولى ويقال للستر محاب لان يمنع عن النظر وفي الشريعة
 منع من يتأهل بالبراءت باجرها كان له لولده فقولنا منع بمنزلة الجس
 وقولنا من يتأهل للميراث عما كان له لولده بمنزلة الفصل بخروج
 المحرم كالمكافى والرقيق **فان قلت** محجب الاب بالولد من المصوبة
 الى المسكن المحرم محجب نقصاً مع انه لا يصدق عليه الحج ولا يسمونه
 محجباً **قلت** لا فله ان محجب نقصاً لا لا المصوبة لما كانت سبباً
 له استحقاق الورث معاً وبالغرض كاف للحج مقترناً في كل منهما على حدة
 فالحج في حق المصوبة وحدها محجب حرمان اذ لم يتقل عنها الى غيرها
 اخرى يستحق بها الا نقص فله ان يحجب بنفسه لولده وجوداً
 بين المصوبات اما محجب بنفسه فله ان يحجب بالزوج فان الولد اولاد
 الابن يحجب من النصف الى الربع الباقي الزوج فانها يحجب من الربع الى
 الثلث بالولد والاولاد الثلث لأم فانها تحجب من الثلث الى الثلث
 بالولاد وولد الابن ربعاً بعد من الوحدة والاعوات وان كان محجوباً
 كما لو زلت ابواً واثنين فان الاثنين يحجبها من الثلث الى الثلث
 مع ان الاثنين يحجبون بالزوجة الرابع بنات الابن فانهم يحجبون
 من النصف الى السبعين بالبنات الصلبة الخامسة من الاعوات فانهم

والجبر مجرب عن الوراثه بالاب في احواله المتداثه
والابن يحجب ابنا ابدا والاخيه في الجهاث وحدا
هذا وان الشروع في حجب الحرمان فالاب يحجب اخيه عن جميع احواله
والابن يحجب ابنا الابن وابن الابن يحجب ابنا الابن وحكم جرد كل من
الاب والابن يحجب الاخوة والافوات سواء كانوا لأم أو لآب أو لأم أو لآب
والجد ايضا يحجب الاخوة والافوات مطلقا عندنا وقد مر مرار والاف
لآب وأم يحجب الاخوة لآب وأم يحجب ابنا الاخوة لآب وأم لآب وأم
يحجب الأم لآب وابن الأم لآب وأم يحجب ابنا الأم لآب وأم لآب وأم
لأم وابن الأم لأم لأم من ذوى الارحام كما سيذكر في موضع ان شاء الله ولما
كان حجب الحرمان بآل اصله وارضا هذا من اصله في معنى تفاصيل اقسامه
والحجب بيني علي اصلين حفظهما بجلول في عيني
فكل من ينفك بشخصه وادب للميت محجب بذلك الوارث
فيما عدا اولاد الامهم لا يحجبون مع خود امهم
والاخر الاقرب للميت كما تدر في التفسير منه فهم

والدائم في قوله والمحب بنوعه على أصدين آه للعلماء أكثرى لا فالمنبر على
أصلاين هو محجب الخمران والأصل الأول هو أن كل من يدعى إلى الميت
بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص معناه أن كل من يدعى
إلى الميت بشخص فإن كان ذلك الشخص يستحق جميع التركة لا يرث
معها وإن كان بينهما اتحاد السبب كالأب والجد والابن وابن الابن
أو لم يكن كالأب والدة والأخوة والأخوات وإن ادعى بث شخص لا يستحق جميع
التركة فإن كان بينهما اتحاد السبب لا يرث مع أيضا كالجد مع
الأب وقد مر أن لا محجب للجد من أي جهة كانت وإن لم يكن بينهما
اتحاد السبب يرث مع كالأب ولولدها فانه يرث بسبب الأمومة
وهم يرثون بسبب الأخت **فان قيل** اليس لا يتم تحقق جميع التركة
إذا انفردت عن غيرها من أصحاب الميراث والمصباح **قلت** ليس كذلك
الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض
وبعضها بالود والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كالمصباح
الواصل الثاني يرجح الأقرب فالأقرب إلى الميت سواء كان القرب
حقيقة كاقربته الأخ لأب من ابن الأخ لأبوين أو كالمقربة
الأخ لأبوين من الأخ لأب كالمصباح من أن حق القربة في حكم
قرب الدرجة **فان قيل** هذا الأصل ليس بمطرد فان المصباح أقرب
من بنت لأب حقيقة وله تحجبها وأخت الواحدة لأبوين أقرب
الأخت لأب محكا وتحجبها **قلت** ذلك لفردية كلمة الثلثين
ولهذا احتج بها من مازاد على ذلك لما قيل أن يقول الأقرب يحجب
إذا لم يمنع مانع من رفق وغيره من موانع الميراث **قلت** قيد المانع

في الأصول الكلية غير لازم على المصليين اذ عرفت هذا فاسمع يا متبحر
 على كل من اصيلين فعلى الاول يخرج حجب الابن او ادره والاب
 الاصلاد والجرات من قبله والاخوة مطلقا والعم الجرات من
 قبلها والاخوة لابوين اولاد ابينهم والاعمام ابينهم وعلى
 الثاني يخرج حجب الابن او ادره ابن اخو البنت بنات الابن
 وحجب العم الجرات من قبل الاب وحجب الاخ لابوين بنات العم
 لاب وبالعكس وحجب اعمام الميت اعمام ابيه واعمام جده وحجب
 الاعمام لابوين بنات الاعمام وبالعكس وحجب كل من الاب والبنات
 الاخوة والاخوات لازم كل ذلك للمقر الحقيقي وكذا يخرج عليه
 حجب الاخ لابوين الاخ وحجب الاخوات لابوين الاخوات لاب
 وحجب الاب والجد او ادره والعم وقد تكررت في المتن

ولا يحجب المحروم كالرقيق والمحجوب بالاصديقي
 والمحروم عن الميراث بالكلية كالكافر والرقيق والقائمة ومباين
 المذاهب حقيقة وحكم لا يخرج عنهم عذرا اصلا لا حجة فضا ولا
 حجة حرمنا وهو قول عامة المصمبة وروى ان امرأة مسلمة تركت
 زوجها مسلما واخوين لامها مسلمين وابنا كافرا فقضى فيها على
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم بان الزوج المصنف ولاخواتها
 الثلث وما بقي فهو لاصبتها وعندنا من يوجب المحروم حجب المصنف
 لا حجب الحرمان في المسئلة المذكورة يكون عند الزوج الرابع
 وللأخوين الثلث والباقي للمصبة والمحجوب حجب حرمان حجب غيره
 كل المحجوبين بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود كالأخوين من الاخوة

والاخوات

والاخوات فصا من اي جهة كانا لا يرتان مع الاب لكن يحجبان العم
 من الثلث الى المسكن وكذا الحال في حجب الحرمان فان ادم لا يحجب غيره
 به وحاجته لادم ادم اما عند ابن مسعود فان المحروم عذره حاجب
 مع انه ليس بوارث اصلا فكذا المحجوب بل هو وادى لادم وادى من
 وجهه ووزوجه والمصنفنا فله في المحروم انما جعلناه بمنزلة المحروم
 لانه ليس باهل الميراث من كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل الميراث من كل وجه
 دون اخر فيجعل كالميت في حق استحقاق الورث حتى لا يرث شيئا كمثل
 حيا في حق المحجوب وادى في حق المحجوب لولا طهية فيجبه وقالوا الميراث
 بين المحروم والمحجوب انه المحروم محجوب بل هو في نفسه والمحجوب محجوب للمعنى
 في غير كسب المحروم للميت فانه ممنوع للميت في نفسه والبيع في وقت المذابة ممنوع للميت

باب مخارج الفروض
 ثم الفروض ستة تمام النصف والثلاثان يا امام
 ونصف كل ثم نصف نفسه والثمن والدرهم ونصف منصف

لما خرج من بيتنا اصحاب الفروض العتبات والمحجوب شرع في بيان اصول
 يحتاج اليها في قيمة الفروض على مستقيمتها ولما كانت الفروض كلها
 كسورا وكان خارجها مخارج الكسور يخرج كل كسر مزيد اقل عدد
 يكون ذلك الكسر منه واحدا صحيحا فخرج النصف اثنتان والثلث
 ثلاثة وسيا في مفضل ثم مخارج الفروض نوعان الاول النصف
 والرابع والثمن والثاني الثلثان والثلث والذكر وقارة يقال
 النصف ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن والثلثان
 ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو المسكن وقارة يقال

الثمن والدرهم وضعفها واما الربع والمثلث وضعف ضعفها وهو النصف
 والمثلثان والسبب في انهم جعلوا الغرض الستة نوعين انهم طلبوا
 ما هو اقل من تلك الغرض مقدار فرضه الثمن الذي يخرج
 ثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بل كسر فعملوا هذه
 المثلثة نوعا واحدا ثم طلبوا اقل فرض بعد الثمن فوجدوا الدرهم
 الذي يخرج ستة ووجدوا المثلث والثلاثين خارجين منها بل
 كسر فعملوا هذه المثلثة نوعا اخر وقال بعض الافاضل انما
 جعلوا النوع الاول اولاد منه نصيب الاول الموجودات اعني الزوجين
 لان نصيبها لا يوجد اذ فيه ثم شرع في بيان استخراج المسائل فقال
مخرج الغرض سمي لفظه فيما عدا النصف لزوم حفظه
فالربع من اربعة مقام والثمن من ثمان يا همام
والمثلث من ثلاثة يكون والدرهم من ستة وذا مسنون
والدرهم ثم ضعفه ضعفه من ستة فذكر عمل عن وصفه
والثمن ثم الربع ثم النصف مخرج المثلثان هذا النصف
 معنى مخرج الغرض سمي لما مر ان الغرض كسور وهذا مبني على بقائه
 وهو ان الغرض من وجودها في المسائل على ثلاثة اقسام الاول ان
 يتوحد احدا والثاني ان يتوحد منى وثالث من نوع واحد الثالث
 ان يختلط النوع الاول بالنوع الثاني او ببعضه ببعضه اما
 القسم الاول فهو ان يكون في المسئلة نصف ونصف كزوج
 واختلاف بيني الاولا فاما من اثنين او نصف ما بقي كزوج
 وعملا بام فانها من اثنين او يكون في المسئلة ثلث وثلثين

كلام واضح لا يورث اوام وعم لا يورث فانها من ثلاثة او ثلثين
 كاختين لا يورث واختين ام كذلك او يكون ستة وما بقي كما
 وان او اقل من او لا يورث فانها من ستة او يكون فيها ربع وما
 بقي كزوجية او اقل من او كزوج وان فانها من اربعة او ثمن وما بقي
 كزوجية وان فانها من ثمانية ولهذا قال مخرج الغرض سمي لفظه فيما
 عدا النصف لزوم حفظه يريد ان كل كسر يخرج سمي او النصف فان
 يخرج ثلثان **فان قيل** الدرهم مخرج غير سمي **قلت** هو سمي لان اصل
 ستة سمي قلبا لثمانية لشدتها ورفاوة اليين وايضا
 تكون اليين مهيوسا والمال مجهور ثم قلبت اليين الثانية ثمانية
 وادخلت الثاني ثمانية فصار ستة والمخرج اسم مكان بمعنى ان
 شلا مكان مخرج الربع لانه الربع المخرج مخرج من اربعة وعلى هذا
 القياس الثمن وعينه واما المقسم الثاني هو ان يختلط اقسام كل
 نوع ببعضها ببعض يعني اذا اجتمع من نوع واحد من نوعي الغرض
 مثني او ثلاث مخرج كل فرض مخرج نصفه ونصفه ضعفه كالمثلث
 فانها مخرج لثمنه والمثلثين لثمنه وللربع وللنصف والاربعة
 فانها مخرج للربع وللنصف والستة فانها مخرج للثلثين
 ايضا والثلثة فانها مخرج للثلثين ايضا لما تقر في علم الحساب
 بان الكسور اذا اتراخت اقلها لان المخرج الاكثر اقل من المخرج
 الاقل ودخل فيه فيكون في المخرج الكل منه جميع ما يتصور وصور
 الاجتماعات من نوع واحد ثمان لكل نوع اربعة لانه الاجتماع
 في النوع الاول مثلا اما بين النصف والربع او بين النصف والثمن

او بين الربيع والثمن او بين الكل من هذه اربعة والاختلافان عقيمتان

نوع ثان	نوع اول	نوع اول	نوع ثان
٩	نصف وربع	٩	ثلاثون
٩	نصف وثمان	٩	ثلاثون
٩	ربع وثمان	٩	ثلاثون
٩	الكل	٩	الكل

والنصف اذا خلط كل الثاني من ستة فاحفظ بلا توافق
والربع اذا خلطه قديما شتم اربعه يكون من اثني عشر
والثمن اذا خلطه من اربعه ايضا وعشرين مع واثبعه

واما القسم الثالث وهو ان تختلط النوع الاول بالنوع الثاني فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني او ببعضه فيكون مخرج ستة لان النصف اذا اختلط مع الثلث او الثلثين يكون مخرج النصف اثنين ومخرج الثلث او الثلثين ثلاثة وبين الاثنين والثلاثة مبان فيه فيخرج الاثنين في الثلاثة فيبلغ ستة كزوج واختين لام او زوج واختين لا بونية الربيع اذا اختلط بالنوع الثاني او ببعضه فمخرج اثني عشر لان الربيع من اربعه والثمن او الثلثين من ثلاثة وبين الثلاثة والادوم مبان فيه فيخرج الثلاثة في الاربعه تبلغ اثني عشر كزوج واختان لا بونين او زوج واختين لام وكذا اذا اختلط الربيع بالسكر كزوج واخت لام لان الزوجة فرضها الربيع والزوج والاخت لام فرضها السكر وبين الاربعه والستة

واقعة

موافقة بالنصف فاذا فرضنا بنصف احداهما في كامل الاخر يحصل اثني عشر واما الثمن اذا اختلط بكل الثاني او ببعضه يكون من اربعة وعشرين كزوجة واختين فالزوجة فرضها الثمن والثمن فرضها الثلثان وبين الثمانية والثلاثة مبان فيه فاذا فرضنا الثلاثة في الثمانية تبلغ اربعة وعشرين وكزوجة واختين وام فالزوجة فرضها الثمن والثلثان فرضها الثلثان والادوم فرضها السكر ومخرج داخل في مخرج السكر فاكتمينا بالسكر فبقى معنا ثمن وكرن الثمن مخرج ثمانية والسكر مخرج ستة وبين الستة والثمانية موافقة بالنصف فرضنا بنصف احداهما في كامل الاخر يبلغ اربعة وعشرين وجميع ما يتصور من صور الاختلافات تسعة واربعون حاصلة من ضرب ستة في سبعة لانا اختلط من النوع الاول اما واحد او اثنان او ثلاثة والواحد اما نصف او ربع او ثمن او ثلثان اما نصف او ربع او نصف ثمن او ربع وثمان واما الكل فيكون المجموع سبعة وعلى التقادير السبعة اما ان تختلط بواحد النوع الثاني او باثنين او ثلاثة الى اخر الصور السبعة فالسبعة في سبعة تسعة واربعون قال بعض الفاضل احد عشر دون منها منتخبة ونمايه وعشرون منها عقيمة اثنان وعشرون بالاتفق اربعة على مذهب الجمهور هذه قال ابن مسعود وذلك لان كل اختلاف فيه ربع وثمان من عقيم لان الثمن سهم المرأة عند وجود الولد او ولد الابن وعند ذلك لا يقصور الربيع لاحد وكذا كل اختلاف فيه ربع وثلث عقيم على قول الجمهور وينبع على قول ابن مسعود

على ما مر من اصله ان المهرم يجب حجب المقصود لا حجب الحرمان
 فالولد المهرم يجب المهرمة من الربع الى الثلث ولا يجب ولدى الام
 من الثلث وكذا اكل اختلاط فيه النصف والربع والثلثان
 لان النصف والثلثين لا يجتمعان الا للزوج او اخيه
 فيصور الربع وكذا اكل اختلاط فيه النصف والثلث والثلثان
 لان النصف والثلثين لا يجتمعان الا للزوج واخيه ولا يوجد
 للثمن عند ذلك ويستخرج الصور من هذا الشكل كما ترى

النوع الاول زوج الثاني	ثلثان	نصف	ربع	ثلث	ثلثان	نصف	ربع
نصف	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع
ربع	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع
ثلث	ع	عقيم	ع	عقيم	ع	عقيم	عقيم
نصف وربع	عقيم	ع	ع	عقيم	ع	ع	ع
نصف وثلث	عقيم	عقيم	ع	ع	ع	ع	ع
ربع وثلث	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع
الحكل	ع	ع	ع	ع	ع	ع	ع

اما لاختلاط الثلث مع الثلث لا يتصور لا على قول بن موهب ولا على
 صحيح مسلم واما الدرعا على الثلث الاخر فتشوع اذا مبني
 الكل

الحكل على عدم تصور اجتماع الزوج والزوج وذلك متصور اذا
 مات المقتل المسك فترك زوجة واخيه واخيه واخيه
 اخيه لدم دام وهذا هو وجه النظر المبرور بما يصاحبه في التسم
 الثاني من الشكل الاول فالاول ان يقال لا يتصور اختلاط النصف
 والثلث مع الثلثين لان الثلث نصيب الزوجة مع الولد فتعين ان يكون
 ذلك الولد بنتين فصاعدا فيكون الثلثان لهما فلا يتصور النصف
 لاحد الا للزوج ولا للزوجات وكذا مع الثلث الا على قول ابن موهب
 وهو كما لا يتصور كل النوع الاول المانع الكس لان الثلثين
 للزوج مع وجود الولد فان كان النصف لم يات به يكون بنتا لا يتصور
 الثلثان والثلث واحد وان كان محروما لا يتصور النصف مع الثلثين
 وكذا مع الثلث الا على قول بن موهب وهو ان يسمعه فعلى هذا
 صور الاختلاطات العقيمة سنة عشر ثمانية منها عقيمة اثنا
 وثمانية منها فيها خلاف بن موهب وقد رتبنا في الشكل هذه
 السنة عشر بالدائرة عليها حتى يعلم ان الاختلاطات العقيمة
 في تصور اجتماع الزوجين هي التي عليها الدائرة على ما هو
 المختار والبقية في منتجات وقد نتج من هذا الشكل انه لا يمكن
 ان يجتمع في مسألة اكثر من اربع نصوص من الموضع الستة
 على ما قاله شيخنا بالدين القاري والعلامة

باب المولود
 واراد على المخرج نزلت سها او اكثر فالمولود آيسمي
 بخادم الزوجة سبعة ابدان حول ميرور اربعها اثبت
 المولود في اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور يقال له لا يميل

على أي ميل جابرا أو يعني الغلبة يقال فلان عال خيره أي غلب
أو يعني الرضع يقال عال الميزان إذا رضعه ويمكن أن يكون
المعنى المصطلح مأخوذا من الأول أو من الأخير ثم المول ان
يزاد على مخرج المسئلة نصفها أو سدسها أو ثلثها والخاص يزداد
عليها بجزء من اجزائها **والخاص** ان المخرج بها ضاعف الوفا
بالفروض المجتمعة فيه ترفع التركة الحصة أكثر من ذلك المخرج
ثم يقسم حتى يدخل النقص على الجميع على نسبة سهامهم كما يليك
تفصيله واول من حكمه بالمعول عمره ونحوه عنه فانه وقع في
عده صورة صفاق مخرجها عن سهام الورثة فشا والوصاية
فينا فاشاد العباس الى المعول وقال اعيلوا الغوايط فاقبوا
على ذلك وقوله مخارج الفروض سبعة لان الفروض المذكورة
في كتابه ستة وهو النصف والرابع والثلث والثلثان
والثلث والسدس ومخرج النصف اثنان ومخرج الربع
اربعة على ما يأتي والثلث ثمانية ومخرج الثلث والثلثان
واحد وهو ثلاثة فصارت خمسة الاثنان والثلث والاربعة
والسنة والثمانية وانا الفروض لها اثنان حالة افراد
وحالة اجتماع فحالة الافراد ما ذكرنا وفي حالة التركيب
يحتاج الى مخرجين لانا التركيب اخرج عن اربعة احوال
وهي التماس والتداخل والتوافق والتباين فان كان
المركبان متماثلين كسنة وسنة اكتبى باجدها وان كانا
متداخلين كسدس وثلث أو سدس وثلثين أو كسنتين ونصف
المخرج

الربع ونصف اكتبى بالكبرها وان كان المركبان متوافقين كسنة
واربعة وثمانية كسنة تقرب وفق احدهما في كل واحد فاذلها
وفقا لاربعة وهو اثنان في كل السنة يحصل اثنى عشر او ضربها
وفقا لسنة وهو ثلاثة في كل الثمانية يحصل اربعة وعشرون وان
كان المركبان متباينين كثلثة واثنين وكثلثة واربعة وكثمانية
وثلاثة فالت تقرب احد المتباينين في كل الباين الاخر فاذا
ضربنا ثلثة في اثنين يحصل ستة واذا ضربنا ثلثة في اربعة حصل
اثنى عشر واذا ضربنا ثمانية في ثلثة يحصل اربعة وعشرون وفي
حالة الاجتماع يحصل ثلاثة ستة واثنان عشر واربع عشر
وعشرون فامسقطنا السنة لانها موجودة في حالة الافراد
وبقي اثنان وهما اثنى عشر والاربعة والاثني عشر فبقية اربعة
كمخرج للثلثين ثم الربع والنصف والثلث بقول موعى
فلا تعال هذه الاصول وغيره فقول مقبول

هذا شروع في الخارج التي لا تقول والخارج التي تقول اما
التي لا تقول فاربعة الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية
اما الاثنان فاذا كانت المسئلة من اثنين فيكون فيها
نصف ونصف كزوج واخت لا يوتيا ونصف وما بقى كزوج
واخت لا يوتيا او زوج وعم وليس في الزايط مسئلة فيها
نصف ونصف غير هذه وتنفق هذه المسئلة بالنتيجة اذ
ليس في الزايط نظيرها واما الثلاثة فلا تكون في مسئلة

الا اذا كان منها ثلث وما بقي عام دعم او ثلث ثلثان كاضيق لدم
 واخترين لا يوين واما الاربعة فانها لا توجد في مسئلة الا اذا كان
 فيها ربع وما بقي كزوج وابن او زوجة وابوين او ربع ونصف كزوج
 وبنيت فانه اذا اوصد في المسئلة ربع ذلك تكون من اثني عشر
 واما الثمانية فانها لا تكون الا في مسئلة منها ثمن وما بقي كزوج
 وابن فلهذا لا نقول هذه الاصول الاربعة وقال بعض العلماء
 ان المول وعدم المول مبنى على قاعدة مذكورة في علم الحساب
 وهي ان العدد اما ان يزداد او ينقص او يساوي فاما الزايد
 هو كل عدد تزيد لجزاؤه عليه كالاثني عشر فان لها نصفها
 صحيحا وهو ستة وثلثا صحيحا وهو اربعة وربعها صحيحا وهو
 ثلاثة وثلثا صحيحا وهو اثنان واذا اجتمعا لورها تبلغ
 خمسة عشر والاربعة والعشرين فان لها نصفها صحيحا
 وهو اثني عشر وثلثا صحيحا وهو ثمانية وربعها صحيحا وهو
 ستة وثلثا صحيحا وهو اربعة واذا اجتمعا لورها تبلغ ثمانية
 واما الناقص كالاشنين فان لها نصفها صحيحا لا غير وهو
 واحد والثلثة فان لها ثلثا صحيحا لا غير ولا اعتبار بالركب
 المركب كالثلثين والثلثة ارباع فيكون ايضا ناقصا والاربعة
 فان لها نصفها وهو اثنان وربعها صحيحا وهو واحد ونحو
 كورها ثلثة منى تنقص عن الاربعة والثمانية فان لها
 نصفها صحيحا وهو اربعة وربعها صحيحا وهو اثنان وثلثا
 صحيحا وهو واحد واذا اجتمعا لورها تبلغ سبعة

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

ناقصة عن الثمانية واما المساوي كالسنة فان لها نصفها صحيحا
 وهو ثلاثة وثلثا صحيحا وهو اثنان وكذا صحيحا وهو واحد واذا
 جمعنا كورها تبلغ ستة وقد بينا ان على ان لا يعتبر ونالكس
 المكرر فالعدد الناقص لا يقول بالزايد والمساوي يقول وقد
 ذكرنا ههنا مناسبا اخر يكون السنة بقول الى العشرة بشعرا
 ووزاد يكون الاثنى عشر بقول الى سبعة عشر ووزاد الاثني عشر بقول
 لعدم التقرب عليها فان شئت راجعها في محالها

كسنة فمولاها للشرة **شعرا ووزادها فاضيق** **واذكر**
وان ذكرت بعدها الاثنى عشر **فمولاها الى سبعة عشر**
وترالجاشع وعول السامع **سبع عشر ووزادها سارعة**

لما انقضى الكلام على المسائل الاربعة التماسا بقول وتبين سبب
 عولها سريعا الذي في بيان المسائل التي تقول اما السنة فانها قد تقبل
 الى العشرة كما ذكر في المنظم فانها قد تقول بثلثها الى سبعة فيما اذا
 اجتمع نصف وثلثان كزوج ولغنين لوب وام واجتمع نصفان وكذا
 كزوج واخت لا بام ووجه وتقول بثلثها الى ثمانية فيما اذا اجتمع
 وثلثان وكسر كزوج واخترين لا بام وام واجتمع نصفان وكذا
 كزوج واخت لا بام واخترين لدم وتقول بنصفها الى تسعة فيما اذا
 اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج واخترين لدم وام واخترين لدم
 او اجتمع نصفان وثلث وكسر كزوج واخت لا بام واخترين لدم وام
 وتقول بثلثها الى عشرة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وكسر
 كزوج واخترين لا بام واخترين لدم وام وهذه المسئلة تسمى الشريعة

لان شرايها ففيها بان الزوج ثلاثة من عشرة فبعض الزوج يطوف
 في البلاد ويسال الناس عن امرأة ماتت من زوج ولم تحلف ولدا
 ولدا لمن ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون النصف فيقول لم
 يعطى شريح لا نصف ولا ثلثا فبلغ ذلك فطلبه وعززه وقال
 قد سبقني هذا الحكم امام عادل يريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما
 ادعى عشر فانها تقول الى سبعة عشر وترا لا شغفا فاما تقول الى
 ثلاثة عشر بنصف سدسها فيما اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة
 واختين لأم وام واخت لأم او كزوج وبنين وام وتقول الى
 خمسة بربرها فيما اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين
 لأم وام واختين لأم او اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج واختين
 لأم وام واخت لأم وام وتقول الى سبعة عشر بأكملها وبربرها
 فيما اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة واختين لأم
 وام واختين لأم وام واما الاربع والعشرون فانها تقول الى
 سبعة وعشرين حصة واحدة في المسئلة المسماة بالمسيرة وهي
 امرأة وبنات وابوان واما سميت بمسيرة لان امير المؤمنين علي بن
 ابي طالب كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة فاجاب
 عنها بديهة فقال لا ايل تعتقنا اليك الزوجة التي فقال رضي
 الله عنها ثمنا تسما ومضى في خطبة فتعجب الصحابة من فطنته ولا
 يزد على هذا العدد الا عند ابن مسعود فان الاربع والعشرين
 عند تقول الى احد وثلاثين بزيادة ثمنها وسدسها عليها وهذا
 مبني على اصله من ان المهر لا يحجب حجب الحرمان ويحجب حجب النقصان

قال

قاله زوجة واختان لأم وام واختان لأم وام وابن زوجة
 فان هذه المسئلة على هذا عينا تكون من اثني عشر كان فيها واما
 وسدسا وثلثا وثلثين والثلث والثلثان والثلثان في مخرج
 السدس في مخرج الربع وهو اربعة ومخرج السدس هو
 ستة ودين الاربع والسته موافقة بالنصف فقرب وفق
 احد هما في كامل الاخر يبلغ اثني عشر نكحها تقول الى سبعة عشر
 فكل زوجة الربع وهو ثلاثة والملاصتين لأم وام ثمانية والملاصتين
 لأم اربعة والملاصتين لأم اثنان ومجموع الاربع سبعة عشر ولا شيء
 المهروم بالاقتراف والاعند ابن مسعود رضي الله عنه واهله فلك
 الدين المهروم بحجب الزوجة من الزوج الى الثمن ولا يحجب الخواتم
 فيكون على هذا في المسئلة ثمن وسدس وثلث وثلثان فاما
 اصلها اربعة وعشرون وتقول الى احد وثلاثين والله اعلم بالصواب

باب معرفة النجس بين الاعداد من التماثل والتوافق والتعاضد والتباين
 اعلم ان الاعداد اثنان فاكثر لا يبطأ بالنسبة الى غيرها من الاعداد
 من نسبة من نسب اربع وهما التوافق والتماثل والتعاضد والتباين
 ولما كان لا بد من معرفة ما يسهل عليه معرفة المسائل على
 الورثة من عين كسرة واهلها با على حدة فقال

تماثل الاعداد ان يساوي كية الا فراد بالتساوي
لكن من القيد لهم خرج ثمانية فتنقسم
عليهم اما المتداخل ان يعد اقلها الاكثر مثل خمسة
او ان قسم على الاقل لا كسيرة وكما وصل

او ان يزيد وامثلة عليه **يكن مساوية بلا تسوية**
او يكن الاقل من الاكثر كسبعة ومثلها في الشهر

اما نسبة التماثل بين العددين كثلثة عشر وعبيد لهم ثلثة دنائير
 فان الثلثة مثل لثلثة وكخمس وخمسة وستة وستة هذه
 من غير مسايل المزايف ما فيها نحن بصدد بان يوصل
 عن زوجة وثلث اخوات لابوين وثلث اخوات لادم وثلث
 حبات فان للثلاثة فيها ربع وثلث وثلثان وكسر فان
 الثلثين والثلث من ثلثة والكسر من ستة والثلثة دلتة في
 الست لما استوفى فبقى معنا ربع وكسر والربع من اربعة
 والكسر من ستة وبين الاربعة والستة موافقة بالانصاف اذا
 ضربنا نصف ادم في كامل الاخر يبلغ اثني عشر فيكون اصلها
 اثني عشر وتقول الى سبعة عشر للزوج وربعها وهو ثلثة والاربعة
 لابوين ثمانية وروسم ثلثة وهي مائة لروسم فحفظنا وروسم
 ثلثة وللخوات ادم اربعة وروسم ثلثة وهي مائة لروسم
 والحبات السدس وهو ثلثان وهي ايضا مائة لروسم فحفظنا بين
 رسول الشقاق والذوات لادم والحبات فرمياها مائة فاكثنا
 بادمها وهو ثلثة وعزمياها في اصل المسئلة مع غيرها وهو ستة
 عشر قبيل بالضمير لادم وخمين وستاتيك مفصلة في باب تجميع
 المسائل واما نسبة التداخل بين العددين وهو ان يمد اقلها
 الاكثر ومعنى عدله انه يغنيه اذا سقطت الاكثر بالادقل
 كالسبعة اذا سقطت بالثلثة مرتين تغني واذا سقطت بالاربعة
 ثلاث

ثلثة مرات فانها تغني ايضا بخلاف الثمانية فانك اذا اسقطتها
 بالستة مرة لا تغني بل يبقى اثنان منها موافقان كما سياتي قريبا
 اما اذا اسقطتها بالاربعة مرتين فانها تغني فتكون الاربعة دلتة
 في الثمانية وامثلتها كالثلثة والاثني عشر او الاربعة والاثني
 عشر او الستة والاثني عشر او الاربعة والاثني عشر فان هذه
 كلها دلتة في الاربعة عشر بمعنى انك اذا اسقطت الاربعة عشر
 بادم هذه الاعداد تغني وكالمسئلة والخمسة فانك اذا اسقطت
 الخمسة بالخمسة مرتين ثم مثل بقوله حم كد فان عددهم ثمانية
 واربعين وعددهم اربعة وعشرون واذا اسقطت الثمانية
 والاربعين بالاربعة والعشرين مرتين تغني ثم قال وان خمسة
 ادم الاكثر على الادقل كسرم وروسم ادم فبناه كبا ادم وديا فان
 عددها ادم عشر وعددهم اربعة فان عددها ثلثة وثلثون
 فاذا اقصمت الثلثة والثلثين على ادم عشر يخرج ثلثة بد
 كسر وخمسة عشر وخمسة فاذا اقصمت الخمسة عشر على الخمسة يخرج
 ثلثة بد كسر بخلاف الخمسة عشر والاربعة فانك اذا اقصمت الخمسة
 عشر على الاربعة يخرج ثلثة وثلثة ارباع او الخمسة عشر والستة
 فاذا اقصمت الخمسة عشر على الستة يخرج اثنان ونصف ثم
 قال او ان يزيد وامثلة عليه وامثاله كالستة والثلثة
 فانك اذا اردت على الثلثة مثلها تساو على الستة التسعة
 والثلثة فانك اذا اردت مثل الثلثة عليها تساو التسعة
 وكما انك عشر والستة او والثلثة او الاربعة ثم قال

او يكون الاقل جزءا لاكثر يعني اذا نسبت الاقل الى الاكثر يكون
 جزءا من اجزاءه كالثلاث مثلا كالتسعة والثلثة فانك اذا نسبت
 الثلثة للتسعة تكون ثلثها والربع لو انك اذا نسبت الثلثة
 الى الثمانية تكون ربعها واذا نسبت الاثنين الى العشرة
 تكون خمسها وقوله تسعة وثلثها يعني تسعة وثلاثة فان
 هذا يعني مثلا للتداخل على جميع المقاسير فانك لثلاثة فقد
 التسعة اي ثمنها واخضا اذا قسمت التسعة على الثلاثة
 يخرج ثلاثة من غير كسر واذا دعت على الثلاثة مرتين على
 الثلاثة تساوي التسعة والثلاثة ايضا لث التسعة وهو ^{الاجزاء}
اذ نالت اقناها من العدد موافقان فاحفظن تطو الرشد
كسنة مع الثمان امنا يعنيها الاثنان فانهم وافقنا
موافق ينصفه كل فدا تكن عن الحكم الصحيح معك
 واما نسبة التوافق بين العددين ان لا يبد اقلها الاكثر
 لكن يبد هما عدد ثالث وهذا التعريف مبني على ان الواحد ليس
 بعدد مبنا على ان تعريف العدد بالكمية المتوافقة من الوحدات
 لان الواحد ليس متافقا من الوحدات او على تعريفهم العدد يات
 مساوي نصف مجموع هاتين كالاثنين كلتيهما السفل واحد
 وكلتيهما العليا ثلاثة واذا جمعتا الواحد الثلاثة صار المجموع
 اربعة والاثنان نصف الاربعة بخلاف الواحد فانه ليس
 كذلك لا اعرف من قولهم العدد ما وقع في مرتبة الاعداد
 على هذا قوله ان ثالث اقناها من العدد لان الواحد يعني جميع الاعداد

فلو

فلو كانا الواحد عددا والآخر ثانياين قطعا او يحتاج الى ان يقال
 ثالث غير الواحد مثاله كسنة وثمانية فان التسعة لا تقسم
 الثمانية ويكون بقا الثمانية والتسعة عدد ثالث وهو الاثنان
 منها متوافقان بالنصف وكالثمانية والعشرة فان الثمانية
 لا تقسم العشرة ويكون بقاها اثنان وكالثمانية والعشرين
 كذلك الثمانية لا تقسم العشرين لكن يبد هما عدد ثالث
 وهو اربعة فان الاربعة بقا الثمانية اي ثمنها مرتين وقفا
 العشرين بخروج اربعة متوافقان بالربع لما استوفى فان
فان قلت يخرج النصف عفا الاثنين يبد هما ايضا فبدا
 صليهما من المتوافقين بالنصف **قلت** المعتبر في هذه الصا
 مع تعدد المادة اكثر عدد يبد هما ليكون جزءا الوفا اقل
 فيقول الحاسب الا برب ان ربع الشيء اقل من نصفه وانساب
 السهل ولا مناقات في ان يكون بين عددين توافق من وجه
 متعده كالثلاثي عشر والثمانية عشرا فانها متوافقات
 بالنصف والثلث والاربع والاذ المبرق في هولة الحساب
 بتوافقها بالسبعة الذي هو من احدى اثمان ومن الاخر
 ثلاثة وموافق لبقاعدتهم التي سنذكرها وهي انما اذا اقطنا
 من الثمانية عشر اثنى عشرة يفضل ببداله سقاط ستة
 واذا اقطنا من الاثنى عشرة ثمانية يبقى ستة فتكون الموافقة
سايين اذا كان لا يبد فلا يسد ثالث مسده
مثاله كسنة وثمانية او ابد يعنيها البقية

واما نسبة التباين بين العددين باذن لا ينفذ اقلها الا كتر اى
 بعده ولا ينفذها عدد ثالث سوى الواحد فان الواحد لا ينفذ
 على ما سلف بيان كالحسنة والسنه والثمانية والسبعة
 والسبعة والعشرة ولا يخفى في معرفة القائل والمتدخل
 بين العددين بل بين التوافق والتباين قدما قال
وان اردت تعرف المواقف من المباين استمع ووافقا
فتسقط الاكثر بالاقول بحيث يبقى واحد الاقل
وذا ان اسقطت للمقوط ولا تخذ عن باقي الشروط
وبعد فاعبر في الفاصل مباين بواحد ان تفاضل
موافق ان كان غير الواحد ووفق الخارج لا يتعاد
ففاضل الاثنين من النصف والمثلث ان ثلاثة لا تجزى
او اربع فالربع هكذا الى عشرون تبقى المناو والقل
وهكذا ايضا وراء العشر فوفق بمجرده لا تنكوه
 واما طريق معرفة الفرق بين المباينة والموافقة هو ان تنقل
 الى العددين المتعلقين وتقص من الاكثر بمقدار الاقل
 من الجانبين موافقا حتى يتقافا في رجة واحدة فان اتقافا
 في واحد فلا رجة بينهما وان اتقافا في عدد فهما متوافقان
 في الجزء الذي يخفى ذلك العدد مثلا اذا بقيت من العشرة
 مرة واحدة بقي اربعة واذا بقيت اربعة من السبعة بقي ثلثا
 واذا بقيت اثنان من اربعة بقي ثلثان فقد اتفقت السبعة
 والعشرة بالاكفاء من الجانبين في الاثنين منها متوافقان
 بالانف

واذا

واذا بقيت من العشرة سبعة مرة واحدة بقي ثلاثة واذا بقيت
 من السبعة ثلاثة مرتين بقي واحد واذا بقيت من الثلاثة
 واحد مرتين بقي واحد فقد اتفقت السبعة والعشرة بالاكفاء
 الاقل من الاكثر من الجانبين مرارا في الواحد فانه الباقي من
 كل منهما في بعض درجات الكفاءتها متباينان **وتفصيل**
 ذلك بادفع من هذا على وجه يشرح شيئا المتداخل وهو ان
 تسقط الاكثر بالاقول مرة او مرارا ووجه التسقاط ان
 تقسم الاكثر على الاقل فان انقسم عليه فهما متداخلان
 كخمس عشرة وخمس وان بقي منه واحد فهما متباينان اذا
 لم ينفذها سوى الواحد وان بقي منه عدد اقل من الاقل فان
 عددها الباقي الاقل من اربع الباقي الاكثر عددها
 على معنى انه ليس هناك عدد ينفذها وهو اكثر منه كاشي
 عشر وثمانية وعشرون فاذا عددينا الثمانية والعشرين
 بالاثني عشر مرتين بقي اربعة وهو اقل من الاثنى عشر واذا
 عددينا الاثنى عشر بالاربعة مرتين بقي اربعة فهما متوافقان
 بالربع وان بقي من الاقل واحد فهما متباينان كما مثلنا في
 مثال العشرة والسبعة وان بقي من الباقي عدد وهو اقل
 من الباقي الاول فان عد الباقي الثاني الباقي الاول يكون
 ذلك العدد اكثر عدد ينفذها وفق من مثاله مرارا وليس يحتمل
 ان يبقى دايما من الجانبين عدد كذلك بل لابد ان ينتهي اما الى عدد
 مساو لغيره فيعدد جميع ما قبله فيكون هو اكثر عدد ينفذ

المدد في توافقان في الكسر الذي هو مخزجه وأما إلى الواحد
 فيتباينان وهذه الأحكام مبنية على ما ذكرنا في أصول
 الحساب فإن بقي بعد الاستقاطات اثنتان منها متباينان
 بالنصف أو ثلاثة فبالثلث أو أربعة فبالربع أو خمسة
 فبالخمس إلى العشرة فبالعشر وتسمى هذه الكسور مع ما
 يتركب منها بالتكرير أو الاضاف بالكسور المنطقية وفيها
 وراء العشرة يتوافقان جزء من أحد عشر كائين وعشرين
 وثلاثة وثلاثين فالثالث إذا فليت الثلاثة والثلاثين
 بالأثنين والعشرين مرة يبقى أحد عشر وإذا انضبت
 الأثنين والعشرين بأحد عشر مرة يبقى أحد عشر وفي ثلاثة
 عشر يتوافقان بجزء من ثلاثة عشر كسرة وعشرين بقية
 وثلاثين وفي خمسة عشر بجزء من سبعة عشر كسرة وثلاثين بقية
 وخمسين وفي خمسة عشر بجزء من خمسة عشر كسرة وثلاثين مع
 الخمسة والاربعين فإن الخمسة عشر تعدوها مقاديرها متوافقة
 بجزء من خمسة عشر ويقال في هذا أنها متوافقة بثلث الخمس
 الذي يخرج من خمسة عشر كما يعبر فيها بعد ما اثنا عشر كسرة
 وعشرين كسرة وثلاثين فأنها يتوافقان بنصف واحد
 بعد ما أربعة عشر كسرة وعشرين واثنين واربعتين فأنها تتوافقان
 بنصف السبع وبالجملة يكن في ما وراء العشرة ما يسرها أن يعبر

في التوافق بالاجزاء المضافة إلى الخارج كجزء من أحد عشر وجزء من
 اثنين عشر وجزء من خمسة عشر ويكون في بعضها أن يعبر بها الكسور
 المنطقية المركبة كثلث جزء وعشرين ثلث ونصف جزء واحد
 نصف **باب تصحيح المسائل**
وانضبطت مسألة المسائل تهدي إلى التصحيح بل توافق
 عليها معرفة تصحيح المسائل من أهم المهمات حتى قال بعضهم
 لا ينبغي من تعلم الزايعين الا عدم معرفة تصحيح المسائل ومعرفة
 تصحيح المسائل متوقف على ضبط قاعدة النسب الاربع بين أجزاء
 من المثال والتوافق والتباين فليدققوا وانضبطت إلى غيره
 فإنه من سبعة أصول **ثلاثة منها لا تفصيل**
بين الروس واليهام فاعلم **اربع بين الروس فافهم**
 معنى يحتاج في تصحيح المسائل إلى معرفة سبعة أصول ثلاثة منها
 بين السهام والروس واربعة منها بين الروس والروس كما هو
 الثلاثة التي هي بين السهام والروس ادعها ما ذكره بقوله
فان كان تنقسم السهام من عشرة كسرة لا انقسام
على روس الكسرة الثاني تنقسم السهام لا توافق
على روس كسرة موافقة **دوهم سهامها بالثمة**
فليتروى فقط في اصلها **ان لم تقبل وان تقبل في عملها**
مثال زوج وام واب **كسرة ثمانية لبنات تحسب**
 اعدا لأصول السبعة ان تكون سهام كل فرد في سبعة عليهم فلا
 حاجة إلى الضرب كما يرون ويتباين فإن المسئلة في سبعة لله

سمان وها سمان على الوتر لكل واحد منهم سهم وللبنتين ثلثها
 وهو اربعة والاربعة منقسمة على البنتين لكل بنت سمان فثلاثة
 السهام على زوج الورثة لا كسر وكزوجة وام واخت لام وثمان
 اخوات لابه وام اصل المسئلة من اثني عشر ونقول الى خمسة عشر
 المروجة الربع وهو ثلاثة وللأم الدر وهو اثنان وللأخت لآ
 الدر وهو اثنان ايضا وللك اخوات لابه وام الثلثان وهو
 ثمانية فيكون المجموع خمسة عشر فالأخوات لآب وام لهن ثمانية ويكون
 ثمانية وهي منقسمة علىهن والاصل الثالث ان تنكسر السهام
 على زوج طائفة واحدة لكن يكون بين رؤسهم وها سهم اربعة
 فالعمل فيها ان تضرب وفق رؤسهم في اصل المسئلة ان لم يكن
 عالية وفي عولها ان كانت عالية مثال عول العالمة كابوين
 وعشر بنات اصل المسئلة ستة للابوين السمان وها
 اثنان لكل واحد منها سكر البنات العشر اثنان وهو
 اربعة والاربعة لا تنقسم على العشرة لكن بين رؤسهن
 سمان موافقة بالنصف لانه لا يبدوها غيرا لا يتغيرها
 وفق رؤسهن وهو خمسة في اصل المسئلة تبلغ ثلثين لكل
 واحد من الابوين سهم واحد ضربناه فيما ضرب السبعة منه وهو
 خمسة يبلغ خمسة للبنات اربعة ضربناه فيما ضربت فيه المسئلة
 وهو خمسة يبلغ عشرين سمان لكل بنت سمان ومثال العالمة
 زوج وام وابنة وست بنات اصل المسئلة من اثني عشر
 ونقول الى خمسة عشر لان فيها ربعا وسدا بين عول الج

وهو

وهو اربعة والدر وهو ستة موافقة بالنصف واذا ضربنا
 نصف امدها في كامل الاخر يبلغ اثني عشر ونقول الى خمسة عشر اذا
 كان للزوج ربعها وهو ثلاثة وللأبوين سكرها وها اربعة
 ولا كسر هنا للبنات الستة اثنان وها ثمانية وهي غير
 منقسمة على الستة لكن بين رؤسهن سمان موافقة بالنصف
 فاخذنا نصف رؤسهن وهو ثلاثة وضربناها في الخمسة عشر يبلغ
 واربعين كان للزوج ثلاثة ضربناها في ما ضربت فيه المسئلة وهو
 ثلاثة يبلغ تسعة حوله ولكل واحد من الابوين اثنان ضربناها في ما
 ضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة يبلغ اثني عشر وكل واحد منها ستة
 وكان للبنات الستة من اصلها ثمانية فاذا ضربناها فيما ضربت
 فيه المسئلة وهو ثلاثة يبلغ اربعة وعشرين لكل واحدة منهن
 اربعة فاذا اجمعتا سمانهم تبلغ خمسة واربعين

وثالث الأصول ان تنكسر على فريق واحد يلد سرا
رؤسهم بباين السهام فلتضرب رؤسهم تمام
في أصلها كالزوج ثم الأم وفقر اخوات الخمس برام

هذا شروع في معرفة بيان الأصل الثالث من البينة وهو
 تنكسر السهام على رؤس طائفة واحدة لكن يكون بين رؤسهم
 رؤسهم وها سهم مباينة فالعمل فيها ان تضرب رؤسهم تمام في
 اصل المسئلة ان لم تكن عالية وفي اصلها مع عولها ان كانت
 عالية مثال عول العالمة على اخوات لابه وام واخت لام وام
 فان المسئلة من ستة لان فيها الدر والثلثان والحزب الثلثين

فر بناروسهين

وهي ثلاثة داخل في مخرج السكك للاثم سدها وهو احد ولا ضفت
 لاثم سدها وهو احد ايضا ولا كسر فيها ولا خوات لا بين الخمسة
 اربعة وهي مباينة لزوجين وهي خمسة في اصل المسئلة وهي تبلغ
 ثلاثين كان للام واحد اذا ضربناه فيما ضربت فيه المسئلة
 خمسة يبلغ خمسة كان لها خمسة وكان للامضت لثم واحد ايضا
 فلها خمسة على ذلك ان ما تقدم وكان للاخوات لاجل ام الخمسة
 اربعة ضربناها فيما ضربت فيه المسئلة وهو خمسة تبلغ عشرين
 يكون لكل واحدة منهن اربعة ومثال العالمة زوج وام
 وهي اخوات لاجل وام والاصل المسئلة ستة كان فيها
 نصفها وسبعة ثلثين لكنها تقول الى الثمانية للزوج نفسها
 وهو ثلاثة فاخذها واللام سدها وهو واحد فاخذته
 وللخوات الخمسة ثلثهاا وهما اربعة لكنها مباينة لزوج
 فاذا ضربت عدد زوجين وهو خمسة في اصل المسئلة مع عولها
 وهو ثمانية تبلغ اربعين كان للزوج ثلاثة اذا ضربناها
 فيما ضربت فيه المسئلة وهو خمسة تبلغ خمسة عشر هو له وكان
 للام واحد اذا ضربناه فيما ضربت فيه المسئلة وهو خمسة
 كان خمسة وهو لها وكان للاخوات الخمسة اربعة اذا ضربناها
 فيما ضربت فيه المسئلة وهو خمسة يبلغ عشرين لكل اصب اربعة
 وقد علمنا هذا ما يبرر عليك من الجزئيات واسم علم
والاربعة الثلاث بها وعدنا بين الزوج والزوج الادنى
بان يكون الكسر فيهم حقا على فريقيين يعني اصدقا

لكن

لكن بين عدد الزوجين تمامي فانه عن المتدليس
وما في الاصول ان يماثل بين الزوجين بعضها تراخدا
لخدم المائتين واحدا وخدم المداخطين الزايدا
واضربها في اصلها وحكما واحفظ لكن بين الانام حالما
مما است من البنات ثلاثة العظام والجرات
 هذه الاصول الاربعة الموعود بها وهي النسبة بين الزوج والزوج
 لانه لا يخلو اما ان يكون بينهما مائنة او مائة او مائة او مائة
 فمعرفة هذا التعريف العرف بين الاصول المائنة التي هي لوجه
 وبين هذه فان الاصول المائنة فيما اذا كان الكسر على طائفة واحدة
 وهذا الاصل فيما اذا كان الكسر على طائفتين فاكثر اما اصل
 الاول مثال ما اذا كان الكسر على طائفتين كست اخوات لاثم
 وام وثلاث اخوات لاثم فان المسئلة من ثلاثة ثلثها وام وهو
 نصيب الثلاث اخوات لاثم وبين نصيبين وكذلك مباينة فقط
 زوجين وهو ثلاثة وثلاثها اثنان وهو نصيبات لاثم
 لاثم لكن كسها من بين اربعة لزوجين بالنصف فخذنا ضف
 زوجين وهو ثلاثة ثم نظرتا بين الزوج والزوج فوجدناها
 مماثلة هكذا **خوات ام** **خوات ابوين اصل المسئلة** **تصوم**
٣ ٣ ٣ ٩
 فاكثفينا باحدها وهو ثلاثة وضربناه في اصل المسئلة وهو ثلاثة
 بلغ تسعة اذا كان للثلاث اخوات لاثم من اصلها واحد ضربناه
 فيما ضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة يبلغ ثلاثة لكل واحدة

وكانت المسئلة اخوات لا يورث من اصلها اثنتان ضربتاها فبما ضربت في
المسئلة وهو ثلثه بلغ ستة لكل واحدة منهم واحد ومثل ما اذا
كان الكسر على اكثر من طائفتين ست بنات وثلاث حبات
وثلاث اعمام فالمسئلة من ستة للبنات الست اثنتان وهو
اربعة ولا يستقيم عليهن ولكن بين اربعة وعدد زوجين
بالنصف فاخذنا نصف عدد زوجين وهو ثلثه وللحبات
الثلث السدس وهو واحد ولا يستقيم عليهن وهو مبين
لزوجين فاخذنا جميع زوجين وهو ثلثه ايضا وللعمام
الباقى وهو سدس وهو ايضا واحد ولا يستقيم عليهم لكن بين
وبين زوجهم مبانيه فاخذنا جميع زوجهم وهو ثلثه
ثم نظرنا في نسبة هذه الاعداد المأخوذة من اياتها فظهر

بنات	حبات	اعمام	اصل المسئلة	تجمع
٣	٣	٣	٦	١٤

فأكتفينا باحدها وهو ثلثه ثم ضربناها في اصل المسئلة فخرج
ثم بلغ ثمانية عشر ومنها تقع المسئلة اذ كان للبنات
الست اربعة ضربتاها في المضروب بلغ اثني عشر فكل
واحدة من اثنتان وكان للحبات الثلث واحد ضربتاها
في المضروب الذي هو ثلثه بلغ ثلثه لكل واحدة من واحد
وكان للعمام ايضا واحد ضربتاها في المضروب الذي هو
ثلثه وهو ثلثه يكون لكل واحد منهم واحد والاصل المأخوذ
من الاصول اربعة ان يكون بعض الاعداد المنكسر عليهم

مها

سها من طائفتين او اكثر متداخلة في البعض فالعمل فيها ان تكتفى بما هو اكثر
وهو سبعة قوله وخذ من المدخلين الزايد وتقريبه في اصل المسئلة مثاله
اربعة زوجات وثلاث حبات واثني عشرهما اصل المسئلة من اثني عشر للحبات
الثلث السدس وهو اثنتان ولا يستقيم عليهن وبين سها من واحد
زوجين مبانيه فاخذنا مجموع عدد زوجين وهو ثلثه وحفظناه وللزوجات
الاربعة ربعها وهو ثلثه فلا يستقيم الثلاثة على زوجين وبين سها من
زوجين مبانيه فاخذنا عدد زوجين وحفظناه وللعمام الباقى وهو
سدس ولا يستقيم على زوجهم وبين سها من زوجهم مبانيه فحفظنا عدد زوجهم

بنات	حبات	اعمام	اصل المسئلة	تجمع
٣	٣	٣	٦	١٤

بتمام هذه الصورة
ثم طلبنا النسبة بين
الزوجين والزوجات فواضنا اربعة دالة في الاثني عشر ولانها ضربها التي فيها
ثلاث مرات فاكسفيناها لأكبر الذي هو اثني عشر وضربناه في اصل
المسئلة وكان اصلها اثني عشر وايضا بلغ مائة واربع واربعين ومنها
تقع المسئلة اذ كان للزوجات من اصلها ثلاثة وقد ضربناها في سها من
فصل المسئلة وهو اثني عشر فبلغ ستة وثلاثين لكل واحدة منهن ستة
وكان للحبات من اصلها اثنتان وقد ضربتاها في سها من المسئلة بلغ
اربعة وعشرون لكل واحدة منهن ثمانية وكان للعمام من اصلها سبعة
وقد ضربتاها في سها من المسئلة بلغ اربعة وثلاثين لكل واحد منهن
سبعة ولو كان في المسئلة الموضوعة بدل الاربع زوجات زوجة
واحدة كانت الكسر على طائفتين فقط ويكون بين زوجين للحبات والعمام
مدخله ايضا فيكتفى بأكثرها وهو الاثنى عشر وتقع من مائة واربعة

واربعين ولو كان بدل الحرام حبة واحدة كان الكسر ايضا ملحوظا فيمين
 ويكون بين زوجي الزوج والاعام نسبة المتفاضل ايضا وتقع في المبلغ
 المذكور وفي غيرها نظايرها
ثالث الاصول ان يوافقا بعض الزوجين بعضا توافقا
فصلها بها بقرب وفق الاول في كامل الاخر فيكون مقبولا
وبعد فالبالغ اصله منه في اصلها وله تحيد عنه
 والاصل الثالث ان يكون بين الزوجين موافقة فالعمل فيه ان يقرب
 وفق احد العددين في جميع المثاني ثم ما بلغ في دفعه الثالث ثم ما بلغ
 في دفع الرابع ثم المبلغ في اصل المسئلة ان لم يكن عايدة وفي اصلها
 مع عملها ان كانت عايدة مثاله اربع زوجات وثلاث عشرة بنتا
 وخمسة عشرة حرم وستم اعام اصل المسئلة من اربعة زوجات وثلث
 فيها ثمانية الزوج الاول والكسر والمثلثان من النوع الثاني في
 الزوجات الاربعة ثمن وهو ثلاثة والمثلثان لا تستقيم على ذلك
 فاخذنا دونهن وهو اربعة وحفظناها ونصيب البنات الثمانية عشر
 ستة عشر وهو لا تستقيم على ذلك وفيها وبين زوجات موافقة
 بالنصف فاخذنا نصف عدد زوجات وهو ستة وحفظناها
 ونصيب الاعام واحد وروسم ستة وهو لا يستقيم عليهم وبينه
 وبين زوجهم مائة فاخذنا عدد زوجهم وهو ستة وحفظناها
 ونصيب الحرات الخمسة اربعة وهو لا تستقيم على عدد زوجهم
 وبينها وبين زوجهم مائة فاخذنا عدد زوجهم وهو خمسة
 عشر وحفظناها فحصل معنا من اعداد الزوجين اربعة وستم

ونسم

جزائهم
 ١٨٠
 ٤٢٢٠

وتسعة ونحوه في هذه الصورة
 فنظرنا في النسبة بين الزوجين
 والزوجين فرأيناها متوافقة أولا ونظرنا بين الستة والاربعة رأيناها
 متوافقة ثان بالانصاف ضربنا نصف احداهما في كامل الاخر بلغ اثني عشر
 ثم رأينا الثاني عشر موافقة للستة بالثلاث ضربنا ثلاث الستة وهو
 ثلثة في الاثنى عشر بلغ ستة وثلاثين وبين الستة والمثلثين والمثلثين
 موافقة بالثلاث ضربنا المثلث المثلثين وهو ستة في الستة والمثلثين
 بلغ مائة وثلاثين وهو السهم بين السهم الستة ثم بقرب المائة والثاني
 في اصل المسئلة يبلغ اربعين وثلاثين وعشرين ومنها قسم المسئلة
 اذ كان الزوجات من اصلها ثلاثة فاذا ضربناها فيما ضربت فيه المسئلة
 يبلغ خمسمائة واربعين لكل واحدة منهن مائة وعشمة وثلاثون وكان
 البنات من اصلها ستة عشر فاذا ضربناها فيما ضربت فيه المسئلة
 يبلغ الفين وثمنا مائة وثلاثين لكل بنت منهن مائة وستون وكان
 الحريم من اصلها اربعة فاذا ضربناها فيما ضربت فيه المسئلة
 يبلغ سبعمائة وعشرين لكل حرم منهن ثمانية واربعون وكان
 الاعام من اصلها واحد اذ ضربناه فيما ضربت فيه المسئلة يبلغ
 مائة وثلاثون لكل عم ثلاثون وقس على هذا اربع زوجات وستة
 بنين عم اصل المسئلة ثمانية وتسع من اثنين وبنين تسعة بنات
 وستة بنين عم اصل المسئلة ثمانية وتسع من مائة وثلاثين لكل بن منهن
 ولكل ابن عم خمسة عشر سهما واسم اعلم بالصواب
وراج الاصول ان يباينا بعض الزوجين بعضا يباينا

فالحكم فيه ضرب كل الاولى **وكامل الاخرى كسبت السواد**
والبالغ اضره بكل الثالث ولا يخرج من طاعت او حادثة
وما انتهى في اصلها اضره وذلك جزء السهم فاحفظه
ست من المبيعات والبنات عشر وفي سائر المبيعات
وسبع اعمام وروحيين مثالها قد تم كالبحرين

الاسل الرابع ان يكون بين الروس والروس ميامية فالعمل فيها
 ان تقرب جميع روس الطائفة الاولى في جميع روس الطائفة الثانية
 ثم ما بلغ في اصل المسئلة مثاله ست جدات وعشر بنات وسبعة
 اعمام وروحيين اصل المسئلة من اربعة وعشرين للجدات الستة
 السكون وهو اربعة لا تقسم على روهن وبهنا وبين روهن
 موازنة بالنصف فاخذنا وفق روهن وهو ثلاثة وحفظناها
 ونضيف العشرينات الثلاثان وهي ثمانية عشر لا تقسم على روهن
 وبين روهن موازنة بالنصف فاخذنا وفق روهن وهو ثمانية
 وحفظناها ونضيف الاعمام واحد وهو لا يقسم عليهم وبهنا وبين
 روسهم ميامية وكانت روسهم بمئة فحفظناها ونضيف الروحيين
 ثلاثة لا تقسم على روهن وبهنا ميامية وكانت روسهم اثنتين
 فحفظناها فصار معنا من عدد الروس اثنتان وثلاثة وخمسة مائة

زوجيات	جدات	بنات	اعمام	جزء السهم	تجمع مع
٣	٣	٥	٧	٢١٠	٥٠٤٠

ثم نظرنا في النسبة الراقعة بين الروس والروس وايضاها ميامية ميامية
 الاثنان في الثلاثة بلغ ستة ثم نظرنا بين الستة والخمسة وايضاها
 ميامية

ميامية في ضريبة الستة في الخمسة بلع ثلاثين ثم نظرنا بين الثلاثين والسبعة
 وايضاها ميامية في ضريبة الثلاثين في السبعة بلع مائتين وثلاثة وروهن
 الذي يسمى من السهم ميامية في السبعة جز السهم فاذا اضر بناه في
 اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون يبلغ خمسة الف واربعين ومنها
 تقع اذا كان للجدات من اصلها اربعة وهو لا يسكن فاذا اضر بناها وناظر
 في المسئلة وهو مائتان وعشرون يبلغ ثمانية واربعين فكل جزء مائة
 وثلاثون وكان لبنات العشر من اصلها ستة عشر فاذا اضر بناها فاما
 ضرب في المسئلة يبلغ ثلثة الاف وثمناية وستين لكل بنت ثمانية وستة
 وثلاثون وكان للاعمام السبعة واحدا فاذا اضر بناه فاما اضره في
 بلغ مائتين وعشرة لكل عم ثلاثون وكان للروحيين ثلثة فاذا اضر بناها
 فاما اضره في المسئلة يبلغ ستماية وثلاثين لكل زوج ثمانية وخمسة عشر

مثال اخر ثلاث اموات لادب وام واربع اخوات لام اصل مسئلتهن
 من ثلثة للاخوات لادب ام سهران وروهن ثلثة لا يقسمان
 عليهن وبهنا وبين روهن ميامية فحفظنا روهن في الاموات لام
 ايضا وهو اربعة فصار معنا ثلثة واربعة بهذا الصورة

اموات لادب	اموات لام	جزء السهم	تجمع مع
٣	٣	١١	٦٦

بين الروس والروس فوجدناها ميامية فضر بنا الثلثة في الاربعة
 بلغ اثني عشر وضر بنا السهم فاذا اضر بناها في اصل المسئلة وهو ثلاثة
 يبلغ ستة وثلاثون ومنها تقع المسئلة ومعنى جز السهم اي خط السهم
 الواحد من اصل المسئلة او ميامية امول ان عالت من الصحيح ووجه تسميته
 بذلك كما قال ابن الهيثم انه اذا قسم المصالح على الاصل تاما اصلا لم يخرج هو

لو ان الحاصل من الضربة اذا قسم على احد المصرد بين مخرج المصرد والآخر والنتيجة
 بالقسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عليه في جملة المقسوم والواحد
 من المقسوم عليه وهو الاصل او المخرج المسمى بالمولد يسمى بهما والخط
 يسمى جزءا فلذلك قبل جزء السهم او خط الواحد من الاصل او المخرج
باب معرفة نصيب كل فريق من التصحيح
وان ترد معرفة النصيب لكل فريق على الترتيب
فلتضرب نصيب كل طائفة فيما ضربت اصلها ولا طئة
وحاصل الضرب هو نصيب ذلك الفريق
 اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق
 من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة فبالغ فهو نصيب ذلك الفريق
 مثال من اخوات لادب وام وثلاث حبات وابنا عم اصل المسئلة من
 ستة للاخوات الثلثان وهو اربعة لا يستقيم عليهن ولا موافقة فقط
 جميع عدد روكهن وهو خمسة والمجموع السدس وهو واحد لا يستقيم
 عليهن وبينها مباينة ايضا فحفظنا جميع عدد روكهن وهو ثلثون ولا بين
 الهم واحد وهو لا يستقيم عليهم وبين روكهم مباينة فحفظنا
 وهما اثنتان فصار معنا من اعداد الرووس اثنان وثلثون وخمس ثم نظرنا
 في النسبة بين الرووس فوجدناها المباينة فضربنا الثلثين في الثلاثة
 بلغ ستة ثم بين الست والخمس مباينة ايضا فضربنا الست في الستة
 بلغ ثلثين ثم ضربنا الثلثين في اصل المسئلة وكان ستة فبلغ مائة
 وثمانين ومنها نضع المسئلة اذا كان للاخوات لا يكون في الخمسة اربعة فاذا
 ضربناها في الثلثين يبلغ مائة وعشرين فهو نصيب الاخوات لادب وام

وكان

وكان للثلاث الثلثة من اصلها واحد فاذا ضربناها في الثلثين يبلغ
 ثلثين وكان لادب الم ايضا واحد فاذا ضربناه في الثلثين
 يبلغ ثلثين منهن نصيبها وقد مر هذا العمل مرارا
وان اردت ايضا صبا المحامد **فليس من نصيب كل طائفة** **على دسها ولا تحالف**
ثم اضرب الخارج في المقروب **والبالغ الحظية لا تكذب**
فهو ان نصيب كل واحد **من ذلك الفريق غير زائد**
 واما اذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احوال الفريق فله وجه
 الاول ان تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد روكهم ثم
 تقرب الخارج من القسمة في المصرد يسمى فيما ضربته في اصل المسئلة فالحاصل
 نصيب كل واحد من احوال الفريق كما في مسئلتنا هذه وهو خمس اخوات
 لادب وام وثلاث حبات وابنا عم لو ان نصيب الاخوات من اصل المسئلة
 اربعة وعدد روكهن خمسة فقسنا الاربعة على خمسة كخرج بالقيسمة
 اربعة اخماس هم فاذا ضربنا الاربعة اخماس في المقروب وذلك
 يبلغ اربعة وعشرين وهو نصيب كل واحدة من الاخوات وكان للمجموع
 من اصل المسئلة واحد فاذا قسمناه على الثلثة التي هي عدد روكهن
 مخرج ثلثهم فاذا ضربنا الثلث في المقروب الذي هو ثلثون يكون
 ثلثه وذلك عشرة وكان لادب الم من اصلها واحد وعدد روكهم
 اثنان فاذا قسمنا الواحد على اثنين مخرج بالقسمة نصفهم فاذا
 ضربناه في المقروب يبلغ نصفنا وهو عشرة فيكون لكل ابن عم
 خمسة والوجه الثاني وهو ان تقسم المصرد بين الذي ضربته

في اصل المسئلة على عدد المزدوجين شئت ثم اخرج الخارج في نصيب
 الفرق الذي قسمت عليهم المزدوج فالبالغ نصيب كل واحد من اعداد ذلك
 الفرق كما في مسئلتنا هذه وهم خمس اخوات لا جدام وثلاث جدات
 وابنا عم اما الاخوات فعدد زوجان خمسة اذا قسمنا المزدوج الذي هو
 الثلاثون على زوجان الخمسة يخرج بالقسمة ستة فنقرب الستة في نصيب
 من اصل المسئلة وهو اربعة يحصل اربعة عشر وربع وهو نصيب كل واحدة من
 الاخوات واما الجدات فعدد زوجان ثلاثا اذا قسمنا المزدوج وهو
 ثلاثون على الثلاثين يخرج عشر ثم نقرب العشرة في نصيبين وهو واحد
 عشرة فهو نصيب كل واحدة منهن واما ابنا العم فعدد زوجان اثنان اذا
 قسمنا الثلاثين على الاثنين يخرج خمسة عشر ثم اذا ضربنا الخمسة عشر في
 نصيبهم وهو واحد يحصل عشر الزوج الثالث وهو طريق النسبة وهو
 ال وضع والاهل لعدم احتياجه الى الضرب والقسمة وهو ان تنسب
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد زوجان ثم تقسم على ذلك
 النسبة من المزدوج حينئذ من الذي ضربته في اصل المسئلة وهو نصيب
 كل واحد من اعداد ذلك الفرق كما في مسئلتنا هذه وهم اخوات لاب
 وام وثلاث جدات وابنا عم اما الاخوات فنصيبهن من اصل المسئلة
 اربعة وعدد زوجان خمسة اذا قسمنا ال اربعة الى الخمسة وجدناها اربعة
 اخماس فاما اربعة فاما المزدوج وهو اربعة عشر وربع فهو كل واحدة
 من الاخوات واما الجدات فنصيبهن واحد وعدد زوجان ثلثا
 الواحد الى الثلاثين فوجدنا ثلثا فاما ذلك المزدوج الذي هو ثلاثون
 يكون عشرة وهو نصيب كل واحد من الجدات واما ابنا العم فنصيبهم

من اصل المسئلة واحد ووسعا اثنان فاما النسبة الواحدة الى الاثنين
 يكون نصفا فاما ذلك نصفا الاثنين وذلك فمشر وهو نصيب كل ابن
 عم الوجه الرابع ان تنسب واحدا من عدد زوجان كل فريق الى مجموعهما فاما
 تلك النسبة من المزدوج ونقرب في سهام ذلك الفرق من اصل المسئلة
 فما حصل هو نصيب كل واحد من ذلك الفرق كما في مسئلتنا هذه وهي
 خمس اخوات لاب وام وثلاث جدات وابنا عم اما الاخوات الخمسة
 فنبنا واحدا منها الى خمسة وجدناها خمس لانه الواحد الى الخمسة فاما
 خمس المزدوج الذي هو ثلاثون وذلك ستة ثم نقرب الستة في سهام اربعة
 من اصل المسئلة وذلك اربعة يحصل اربعة عشر وهو نصيب كل واحدة
 من الاخوات واما الجدات فعدد زوجان ثلثا فنسبنا واحدا الى الثلث
 وجدنا ثلثا فاما ذلك الاثنين وهو عشرة ونقرب في نصيبين وهو
 واحد يحصل عشرة منى لكل واحدة من الجدات واما ابنا العم فعدد زوجان
 اثنان فنسبنا الواحد الى الاثنين يكون نصفا فاما ذلك الاثنين
 وهو عشرة ثم ضربناه في نصيبهم من اصل المسئلة وهو واحد
 خمسة عشر فهو نصيب كل واحد من ابنا العم الوجه الخامس ان تطلب الفرق
 بين عدد زوجان كل فريق وبين المزدوج ثم تأخذ الفرق من المزدوج
 فنصيب ذلك الفرق من اصل المسئلة فما حصل هو نصيب كل واحد من ذلك
 الفرق كما في مسئلتنا هذه وهي خمس اخوات لا جدام وثلاث جدات واما
 عم اما الاخوات فعدد زوجان خمسة فاذا اطلبنا المرافقة بين
 الخمسة وبين الاثنين وجدنا بينهما مرافقة الخمسة اثنان الى الاثنين وهو
 ستة وضربناه في نصيبين وهو اربعة يحصل اربعة عشر وهو نصيب كل واحدة

في الاوقات واما الجرات فعدد وسن ثلاثة فطلبنا الموافقة بين
 الثلاثة والثلاثين وجربناها بالثلاث فاضرنا ثلث الثلثين
 وهو عشرة وضربناها في نصيب الجرات من اصل المسئلة وهو
 واحد حصل عشرة فمضى نصيب كل واحدة من الجرات واما ابنا
 المم فعدد دواهم اثنا عشر طلبنا الموافقة بين الاثنين وبين
 الثلاثين وجربناها مناصفة اثنان نصف المضروب وهو
 خمسة عشر وضربناه في نصيبهم من اصل المسئلة وهو واحد
 حصل خمسة عشر فمضى نصيب كل واحد من ابني المم ومضى هذه
 الوجوه كلها فاحد لكن جرت عادة للساجفة بعد ثمانية المطالبين
فصل في قسمة التركة بين الورثة والغسرة
فانصب في التصحيح حظ الوارث في تركه الميت لدى التوارث
والبلغ اقسمة على التصحيح تغربفضل واخر وجب
ان وافق التصحيح كل المال فانصب سهام بكل حال
في وفق ذلك المال ثم ما يفرغ نصيب في الوارث هذا هو
 هذا شروع في بيان قسمة التركة على الورثة وهو ان تصب سهام
 كل واحد من الورثة من القسمة في جميع التركة ثم قسم المبلغ على التصحيح
 فما حصل فهو نصيب كل واحد من التركة ثم اعلم بان التركة لا تخلوا
 اما ان تكون دراهم او دنانير معينة او مكيد او موزونا او عقارا
 او عروضها ونحوها فان كانت دراهم او دنانير معينة او مكيد او
 موزونا معينة فلا تخلوا اما ان يكون الكل صحيحا لا كسرها كالمائة
 دينار او مائة درهم او مائة كيل او مائة مقي او كذا ذلك او مع التصحيح

كسر

كسر اما اذا كان الكل صحيحا فانظر ان كان بيت مجموع التركة اصل
 المسئلة موافقة بحجة فرد كل واحد من اصل المسئلة والتركه الى
 جز الوفق ثم اضرب سهام كل وارث من اصل المسئلة في جزه وفي
 التركة فما حصل فاقسمه على جزه وفق المسئلة فما بلغ فهو نصيب
 ذلك الوارث واما اذا لم يكن بين اصل المسئلة وبين التركة موافقة
 يجوز فاضرب سهام كل وارث من اصل المسئلة في التركة فما حصل
 فاقسمه على اصل المسئلة فما بلغ فهو نصيب ذلك الوارث من التركة
 هذا اذا كانت التركة دراهم او دنانير او مكيد او موزونا او
 صحيح لا كسر فيها مثال الموافقة فيما اذا تركت ذوا واهلين
 لابه وام فاصل مسلتهم من ستة وتقول الى السبعة للزوج ثلث
 وللأختين اربعة وقد كانت التركة اثني عشر واربعين دينارا
 وبين اصل المسئلة والتركه موافقة بالسبع فنزلهم في ثبات هكذا
 فوضعنا الزوج اول الشبان اعلا والزوجين
 ١ - خلفه على الترتيب ثم وضعنا مجموع
 السهام فوق اقصياتهم على الخط ثم وضعنا
 بقية التركة ونظرنا بين مجموع السهام
 الذي هو التصحيح وبين التركة فوجدنا بينهما موافقة بالسبع
 فاضدنا سبع التركة وهو ستة ووضعناه على القيمة بآراء التصحيح
 واضدنا سبع التصحيح وهو واحد ووضعناه على قياس التركة فوق
 الخط تحت قبته ثم فصر في نصيب الزوج وهو ثلاثة وفي باقي التركة الذي
 هو ستة يحصل ثمانية عشر ونقسمها على وفق التصحيح الذي هو واحد

٦	١٢	١٢
زوج	٣	١٢
أخت	٢	١٢
أخت	٢	١٢

يخرج ثمانية عشر ثم كل بنت تفعل في نفسها ما ذكرنا مثال آخر
 زوجة وبنات وعم اصل مستلهم اربعة وعشرون اذ فيها ثلث
 من النوع الاول والثلاثان من النوع الثاني للزوج ثلثة
 وكل بنت ثمانية وللم خمسة فاذا فرضنا التركة ثمانية عشر
 ديناراً فنظرنا بين الصحيح والتركة فرباها متوافقين بالثلث
 بهذه الصورة

7	24	18	9
درجه	3	2	2
سب	8	6	1
سب	8	6	1
عم	5	3	7

فأخذنا الثلث التركة
 وهو ستة وثلاثون
 وأخذنا الثلث الصحيح
 وهو ثمانية وثمانون
 فوق الخط في الدرجه
 كان للزوج ثلثة

من اصل المسألة ضربناها في الستة يبلغ ثمانية عشر ثم قسمناها
 على الثمانية يخرج ديناران وربع دينار وهو نصيبها من التركة
 لكل بنت ثمانية اذ ضربناها في الستة تبلغ ثمانية واربعين فاذا
 قسمناها على الثمانية يخرج ستة دنانير فهي لكل بنتا وكان
 للمعم خمسة فاذا ضربناها في الستة تبلغ ثلاثين ثم اذا قسمناها
 على الثمانية يخرج بالمقسمة ثلاثه دنانير وثلثة ارباع دينار
 هذا اذا كان بين التركة والصحيح موافقة اما اذا كان بين الصحيح
 والتركة مباينة كما في مثلنا هذه فان فرضنا التركة خمسة وثلاثين

فربا هذه الصورة

3	36	30	6
درجه	3	5	2
سب	8	11	4
سب	8	11	4
عم	5	7	1

نقطع مجموع التركة فوق
 الصحيح ثم نحل الصحيح

وهو

وهو الاربعة والمشرق الى اضلاع التي تركب منها وهي ستة واربعه
 كان للزوج ثلثة من الصحيح ثلاثه اذ ضربناه في الخمسة والثلثة ثلث
 يبلغ مائة وخمسة ثم قسمه او اربع على الاربعة ثم على الستة يخرج
 بالقسمة اربعة قروش وتسع اشهايات وكان لكل بنت من
 الصحيح ثمانية فاذا ضربناها في التركة يحصل مائتان وثمانون
 ثم قسمه على الاربعة والستة يخرج بالقسمة احدى عشر قروشا وستة
 عشر مشاهير وكان للمعم من الصحيح خمسة فاذا ضربناها في التركة
 يبلغ مائة وخمسة وسبعين فاذا قسمناه على اضلاع الصحيح وهو
 اربعة عشر يخرج بالقسمة سبعة قروش وسبع اشهايات هذا
 اذا لم يكن في التركة كسر اما اذا كان في التركة كسر فابسط التركة
 من جنس الكسر الموجود ثم تبسط الصحيح من جنس الكسر ايضا
 ونظر ان كان بين الصحيح والتركة موافقة فاضربها في
 وارث في فوق التركة والمبلغ من الضربا في صحيح وفوق الصحيح
 يخرج ما لكل وارث مثالة المسئلة السابقة وهو زوجة
 وبنات وعم والتركة خمسة وثلاثون وثلثان لعم من ان
 تكون درهم او دينار او مكيلا او موزونا فابسط التركة
 باز وضرب الصحيح منها في يخرج الثلث وهو ثلثة وزد على
 الباقي بالضرب المكسر هو الثلثان يبلغ مائة وسبعة وحفظها
 ثم ايسر الصحيح الثلاثا يبلغ اثنين وسبعين بهذه الصورة

واحفظها فاذا نظرنا بين التركة
 والصحيح وايها مائتان

24	30	36	6
درجه	3	5	2
سب	8	11	4
سب	8	11	4
عم	5	7	1

2 2

فضع المائة والسبعة فوق التصحيح على القبة ثم حل الاثنين والسبعين
الى اصلها وهو ثمانية وتسعة على ميا والتركعة مقدما الاكبر
فالأكبر كان للزوج ثلثة من التصحيح فاذا ضربناها في التركة
ثم قسمنا الحاصل على التصحيح يخرج اربعة واربعه استاع وثم
تسع وكان لكل بنت ثمانية من التصحيح فاذا ضربناها في
التركة وقسمنا المبلغ على التصحيح يخرج لكل بنت احدى عشر
وثمانية استاع وكان للممصة خمسة من التصحيح فاذا ضربناها
في التركة وقسمنا الحاصل بالتصحيح على التصحيح يخرج سبعة
وثلث وسبعة اثمان تسع وعلى هذا القياس والله اعلم بالصواب

وان تدم معرفة نصيب لكل فرقة على الترتيب

فلتقر بنصيب كل طائفة ان واقفت في وقتها كالمساكنة

والمبلغ الحاصل فاقسمه فدقو التصحيح واعلمنه

وان يكن تباين فلكل نصيب في الكل على ما استلوا

والحاصل اقسمة على التصحيح بكل قول موحى راجع

واما معرفة نصيب كل طائفة منهم فاضرب ما كان لكل طائفة
من اصل المسئلة في ذوق التركة ثم اقسيم المبلغ الحاصل من
هذا الضرب على ذوق تصحيح المسئلة ان كان بين التركة والتصحيح
موافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب لكل فرقة في كل التركة
ثم اقسيم الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فالخارج نصيب لكل الفرقة
في الوجهين اي الموافقة والمباينة سألنا الموافقة زوج واربع

انوات

انوات لاد وادم واخوات لادم اصل المسئلة ثمة لكنها تقول
الى التسعة فلو فرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والتصحيح
موافقة بالثلث فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلثة في ذوق
التركة وهو عشرة بلغ ثلثين فاذا اقصمت الحاصل على ثلث المسئلة
وهو ثلثة يخرج بالقسمة عشرة وهو نصيب الزوج واذا ضربنا
الانوات لاد وادم من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار
اربعة فاذا اقسمتها على ثلث المسئلة كان الخارج ثلثة عشر
وثلث هو نصيب الانوات لاد وادم واذا ضربنا نصيب الاخوات
لادم وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا اقسمتها على
ثلث المسئلة كان الخارج ستة وثلثان وهو نصيب اخوات لادم
وانما تخير بما فصلناه سابقا بان لك في صورة الموافقة ان
تضرب نصيب كل وارث في كل التركة وتقسيم الحاصل على جميع
التصحيح فيخرج نصيبهم ايضا وبان الماخلة في حكم الموافقة
مثال المباينة ان تفرق التركة في المسئلة المذكورة اثنين
وثلثين فيكون بينهما وبين التصحيح الذي هو تسعة مباينة
فاذا ضربنا نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلثة في كل التركة
حصل ستة وتسعون فاذا اقسمتها هذا المبلغ على جميع المسئلة
وهو تسعة كان الخارج عشرة وثلثان نصيب الزوج
التركة واذا ضربنا نصيب الاخوات لاد وادم وهو اربعة في
كل التركة حصل باية وثمانية وعشرون فاذا اقسمتها هذا
الحاصل على التسعة كان الخارج اربعة عشر وتسع نصيب

الاختلاف من الدين من التركة واذا اضربا نصيب الاختصين
 لزم في جميع التركة بلع اربعة سنين فاذا قسمنا هذا المبلغ
 على التسعة كان الخارج سبعة وتسع وهو نصيب الاختصين
 التركة المروضة انتهى

واختصت تركة المديون ولم تق بسائر المديون
فاجل سهام الدين الميت مثل سهام وارث نصيب
وجملة الدين كالنصيب هذا ان لم يحد عن تصحيبي

واما قضاء الديون فدين كل عزم بمنزلة كل عام كل وارث في المثل
 ومجموع الديون بمنزلة التصحيح واعلم ان الباقي من التركة
 بعد تجهيز والتكفين ان رضى بالمديون فلا اشكال لان كل
 عزم ياضر دينه كلا وان لم يرض بها فلا خيار اما ان يكون العزم
 واحدا او اكثر فان كان واحدا فلا اشكال ايضا وان كان
 اكثر من واحد فالصحيح في معرفة نصيب كل عزم من تلك
 التركة العاصرة ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث
 تصحيح المسئلة وتجعل مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح وكل
 ههنا ما روي في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك
 ثمانية عشر دينارا وكان عليه لواء عشرة دنانير واربعة مائة

دنانير وان عر ثمانية دنانير
 نرضعها لها شيكا بهذه الصورة
 فكان مجموع الديون احدى
 وعشرين دينارا فنظرنا

بين

٧	١٩	٢١
١٤	٨	١١
٢٤	٠٢	٣
٦	٠٦	٨

بين مجموع الديون وبين التركة ووجدناها موافقة بالمثلث
 اخذنا مثلث التركة وهو ستة ووضعناها فوق مجموع الديون واخذنا
 مثلث مجموع الديون ووضعناه على يسار التركة فوق الخط الاعلى
 في المنزلة الثالثة وكان سبعة كما ترى ثم ضربنا العشرة في الستة
 بلغت ستين ثم قسمنا المبلغ على السبعة خرج بالقسمة ثمانية
 دنانير واربعة اسباع دينار وفي لصاحب العشرة ثم ضربنا الثلاثة
 في رضى التركة الذي هو ستة بلغ ثمانية عشر فقسمنا على رضى التصحيح
 الذي هو سبعة خرج بالقسمة ديناران واربعة اسباع الدينار فهو
 لصاحب الثلاثة ثم ضربنا الثمانية في رضى التركة بلغ ثمانية واربعة
 ثم قسمناه على رضى التصحيح خرج بالقسمة ستة دنانير وستة اسباع
 دينار هذا اذا كانت بين الديون وبين التركة مبانين كما اذا
 مات رجل وترك سبعة وثلاثين دينارا وكان عليه اربعة مائة
 دنانير ولعمري تسعة دنانير وكبر عشق دنانير وبشر ثمانية عشر
 دينارا فكان مجموع الديون اربعة مائة وثمانين وبين التركة مبانين
 فخذنا الديون الى اضلاع وهي خمسة وثمانين ووضعناها على
 التركة كما ترى وقد بيننا في هذا المصورة

كان لزيد ثمانية اذ اضربها
 كل واحد بالاضلاع ما يتبع رضى
 وتسمين واذا قسمناها على
 اضلاع مجموع الديون يخرج
 سبعة وذلك في اعمان وخمس

٥	٨	٣٧	٤٠
١	٣	١٧	٠٨
٣	٢	٠٨	٠٩
١	٢	٠٩	١٠
١	٠	١٢	١٣

دينار او كان لزوج تسعة دنانير فاذا ارضها في التركة يحصل
بالضريبة ثمانية دنانير وثلاثة اقسامها على اربعة
مجموع الدينون يخرج بالقسمة ثمانية دنانير وربع دينار وثلاثة
اقسام ثمن دينار وكان دكي عشرة دنانير فاذا ارضها في
التركة يبلغ ثلاثمائة وسبعين واذا ارضها كما يخرج تسعة
دنانير وربع دينار وكان ليشر ثلاثة عشر دينار فاذا ارضها في
التركة يبلغ اربعة واصل وثلاثون فاذا ارضها كما يخرج
الثماني عشر دينار او خمس ثمن دينار واسم علم بالصفوح

باب التخرج

وان يصلح من له سهام	يطرح من التصحيح باهم
وبعد تقسيم كل المال	على الذي بقي بكل حال
زوج وعم ثم ام بعد	فصول الزوج على ما يرد
عن ما الذي الزوجة من صدق	في ذمة الزوج بلا اشتاق
فتقسم التركة بين الام	والام اثلاثا بهذا الحكم
فثلثها للام والثلثان	للعم فاشكر صاحب البيان

في التخرج تقاعل من الزوج والمراد به ان يصلح الورثة على
اخراج بعضهم من الميراث مبني على عدم من التركة وهو
ما يرد عند الترافعة فله محرق كتاب يصلح عن ابن عباس
رضي الله عنه عن عروة بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف طلق امراته
ماضرا كلبية في مرض موته ثم مات وهو في العدة فوردتها عثمان
وصار مع ثلاث سنين اضر فصالها على ربع ثمنها على ثلاثة

دنانير

وثلاثين الفاقيل كانت دنانير ومنه صلح من الورثة على ثمن معلوم من
التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسام باقي التركة على سهام
الباقين كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من سبعة
على الورثة للزوج منها سهام ثلاثة وللأم سهمان ولعم سهم فصول
الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على ما في ذمة الزوجية من المهر
ويخرج من الدين فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم
اثلاثا متبدا سهامها من التصحيح فيكون ثلاثة سهام سمان للام
وسهم للعم كما كان الحال كذلك في سهامها **فان قلت** هذه جعلت
الزوج مبدأ المصالحة واخذ المهر وخروجها بمنزلة المردوم واي
فايد في جيل داخل في تصحيح المسئلة مع انه لا يأخذ شيئا وراه
ما اخذه **قلت** فايده انما لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة
وراه المهر لا نقبل نصيب الام من ثلث اصل المال الى ثلث ما
يبقى اذ حينئذ يقيم الباقي اثلاثا للام سهم ولعم سهمان وهذا
خلاف الاجماع ان حقها ثلث الاصل واذا ادخلنا الزوج في
المسئلة كان للام سهمان من السنة ولعم سهم واحد فيقسم على
هذه الطريقة فتكون مستوفية سهمها من الميراث **فان قيل** ترك بيتنا
ولدين دينار ومن الورثة اختا لأم وام واخوين لام
وابن عم فاخذت الوخت بمقابلة نصيبها من التركة البستان
كم كان قيمة البستان **قال** الجمل الدين رضي الله عنه في معرفة
هذا الجنس من المسائل ان تقسم بقية التركة على سهام بقية
الورثة ثم انظر كم اصاب كل سهم فاذا عرفت هذا فانظر

ثبت الصلح بالسؤوف والرد ولا يرد على الاضوات لادبه مع الضعف لا بد من
 صحت ياخذنا الاضوات لادب فرضين والباقي للاضت لا بد من فرضنا
 ورد اوله يرد على اوله والدم مع الدم يعني ياخذ اوله والدم فرضهم والباقي
 للدم فرضنا ورد او ايضا اذا كان معها من يرد عليه غير ما يرد كما في الرد
 ولا يرد على الحقة مع ذي فرض اخر يرد بالوجه كما ذكرنا على ابن عباس
 ولو انفرد من عولاه طائفة مثل كالاضوات لادبه وبنات الابن واولاد الاب
 والحيات يرد عليهم سواء الزوجين وعن عثمان رضي في رواية شاذة انه
 يرد عليها ايضا وبه اخبرنا جابر بن زيد والمدايل على هذا الرد قوله تعالى ولو
 الا وهام بعضهم اوله ببعض فيكون صاحبها من اوله بالمال من بيت
 المال وايضا لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عبد بن الجوق
 في بيته قال سمعنا انك لا يرثنا الا ابنتي افا وصي جميع مالي قال على
 الله عليه وسلم لا قال يا رسول الله ابغضت المال قال صلى الله عليه وسلم
 لا قال يا رسول الله بئس المال قال صلى الله عليه وسلم كالميت ميراثه
 كثيرا فقد ظهر ان هذا معتقد ان البنت توفى جميع المال ولم يترك عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ومنعه عن الوصية ما زاد على الثلث مع انه
 لا وارث له الا تلك البنت فدل ذلك على صحة القول بالرد اذ لو
 لم تستحق الزيادة على النصف بالرد لم يوز له الوصية بالنصف وفي
 حديث عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم ورث
 الملائكة جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك الا بطريق الرد
 وايضا اصحاب الفروض قد شاركوا المسلمين في الاسلام وترجعوا
 بالقرابة وبجهد القرابة في حق اصحاب الفروض وان لم يكن علمه للمصنف

كان

لكن ثبت بها الترجيح بقوله قرابة الام في حق الوهاب وام فان قرابة
 الام وان لم توجب بانزادها المسوية الا ان يحصل بها الترجيح والله اعلم
ثم نقل مسائل الباب بمرتبته اقسام وذلك لان الوجوه في المسئلة اما
 جنس واحد من يرد عليه واما اكثر من جنس على تقديرين اما ان يكون
 في المسئلة من لا يرد عليه ولا يكون فاعرض الباب في الاقسام الاربعة
 احدها ان يكون في المسئلة جنس واحد من يرد عليه عند عدم من لا يرد
 عليه وعلى هذا التقدير فاجعل المسئلة تنقسم الى قسمين اذ جميع المال اليهم
 والرد معا وتوهم تماثلهم فلا يترتب لاصحهم عولاه جز وذلك كالبنين
 او الاضتين او الوترين فاجعل المسئلة من اثنين واعط كل واحد منها
 نصف التركة لتساويهما في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليهما على
 السوية فيكون التهمة على عدد الورث كما في العصيات اعراضا اذا
 ترك ابنين او اخوين وقس على هذا اذا مات عن اربع بنات او اخوات لهم
وان يكن جنسان فهو اثنان من اهل الرد بل نقصنا
فجعل النصفين من هاهم كاشين ان سكران قد خصا
وان يكن ثلث كذا والسدس فنزلت فذكرت النفس
وقد يكون النصف والسدس مع فصحبها اياما من اربع
وان يكن سدس مع الثلثين من خمسة فاعترض هذين
 ثانيا اقسام الرد ان يكون في المسئلة جنسان او اكثر من يرد عليه
 مع عدم من لا يرد عليه فالحكم فيها ان تقبل المسئلة من هاهم واذا
 علمت ذلك علمت ان يخرج المسئلة لا يكون له السمة لان المسئلة لما لم
 يكون فيها زوج ولا ثمن فلا تقبلوا اما ان يكون فيها النصف من النع

مدت

الاول فتلطوا بكل الثاني او ببعضه وذلك من ستة لما علمت سابقا
 او يكون فيها الثلث والسكر والثلثان والسكر ذلك من
 ستة ايضا بهذا التقى الثمانية والاربعة والعشرون ثم نقول
 تكون المسئلة من اثبات اذا كان فيها سكران كانه لدم ووجع لا غير
 خلا في سهم والمجتمعة سهم ومن ثلثه اذا كان فيها ثلث وسكر كاخرون لدم
 وام فالمسئلة من ثلثة اسهم فلك اخرون لدم سكران وللام سهم واخرون
 لدم وحدة ومن اربعة اذا كان فيها نصف وسكر كينت ونبت ابن
 فمسألة من اربعة اسهم كينت ثلثة اسهم ونبت ابن سهم واحد
 او اخت لا يورث واخت لأم او بنت وام او بنت وام او بنت ووجع واخت
 لا يورث واخ لدم فجميع هذه الصور من اربعة من خمسة اذا كان فيها
 ثلثان وسكر او نصف وسكران كبتين وام او اختين لا يورث
 اوله بواحدة لدم او اخت لا يورث وام واخت لدم فاصل المسئلة
 في هذه الصورة الثلثة من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة ففي
 الصورة الاولى كبتين الثلثان من ستة وهما اربعة وللام السكر
 وهو واحد فاذا اجعنا الواحد لثلاثة اربعة بنج خمسة فجميع التركة انما
 للبتين اربعة اخماسها وللام خمسها وفي الصورة الثانية للاختين
 لا يورث الثلثان وذلك اربعة وللام سكر وهو واحد
 فيبلغ المجموع خمسة يكون للاختين لا يورث اربعة اخماسها وللسكر
 لدم خمسها والاختين لدم كذلك وفي الصورة الثالثة للاختين
 النصف وهو ثلثة من المخرج الذي هو ستة وللام سكر وهو
 واحد من الستة وللاخت لدم كذلك سكر وهو واحد ايضا
 مقي

فبقية ما سألنا للاخت لا يورث ثلثة اخماسها وللام خمسها وللاخت
 وثالث ان يصح من الاول من يورث الرد على ما فصل
 فتعطى المحروم كل فرضه مما اقل يخرج لفرضه
 ان استقام فاضل السهام على ذوي الرد بلا امتداد
 افعم بها زوج مع البنات ثلثة فضلا لدم اشقاء
ثالثا ان يكون مع الاول بين من جنى واحد من يورث عليه وهو
 المبر عنه هنا بالمحروم فتعطى فرض من لا يورث عليه من اقل بخارج
 ثم اقسام الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من لا يورث عليه اعني ذلك
 الحصر الواحد كما كنت تقسم جميع المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا
 عن لا يورث عليه فان استقام الباقي على عدد رؤوس من لا يورث فيها وقت
 كزوج وثلث بنات اقل بخارج من لا يورث عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج
 واحد اسفها بثلثة وهو مستقيمة على عدد رؤوس البنات فلا حاجة الى
 الضرب هو نظير ما روي في جميع السبل وان لم يستقيم فاضل ما ذكره بقوله
 وبعد ان لم يستقم الباقي على ذوي الرد بلا اشقاق
 فاضرب رؤوس كل واحد في مخرج من لا يستحق الرد واتبع ذلك
 وحاصل الضرب اجعل في جميعها لاصلاها ووضع في توضيحها
 مثال اخر من البنات كذلك زوج عدة الشقات
 يعني اذا لم يستقم الباقي على رؤوس من يورث عليه لا يخلوا اما ان يكون عدد
 رؤوسهم موافقا لذلك او مباينا اذا اعتبر بالمراعاة كما سوفان كان
 الباقي موافقا رؤوسهم فاضرب في مخرج فرض من لا يورث عليه
 وما بلغ من جميع المسئلة مثاله زوج وست بنات فان اقل يخرج فرض من لا

يرد عليه أربعة كما إذا أعطيت الزوج فرضه الذي هو الربع في هذه
 المسألة على ما علمت من قبل بخارج وهو أربعة بغير ثلاثة والثلاثة لا
 تستقيم على البنات الستة لكن بين الثلاثة والستة موافقة بالثلث
 إذا ضربنا دهن ردهم وهو ثمان ومخرج الربع وهو أربعة يحصل
 ثمانية كان الزوج واحد إذا ضربناه في المضروب الذي هو ثمان فما
 لم يكن للبنات الثلاثة إذا ضربناه في المضروب يبلغ ستة دهن
 لمن لكل بنت واحد وإذا لم يكن بين الباقي من مخرج فرض من لا
 يرد عليه وبين ردهم موافقة بل مبانيه فاضرب كل ردهم في
 مخرج فرض من يرد عليه فالبلغ فهو تقسيم المسألة مثالها زوج
 وبنات هذه الصورة أصلها من اثني عشر واجتماع الربع من
 النوع الأول يبين النوع الثاني وهو الثلثان كالصورة بين
 الساتين لكن يرد مثلها إلى أربعة التي هي أقل بخارج فرض
 من لا يرد عليه فإذا أعطيت الزوج منها واحد بغير ثلاثة لا تستقيم
 على البنات الخمسة بل بينها وبين عدد رهن البنات مبانيه فإذا
 ضربت كل عدد رهن في مخرج فرض من لا يرد عليه إلى أربعة
 يحصل عشرون ومنها تقسم المسألة كان الزوج واحد إذا ضربته
 في المضروب الذي هو خمسة يحصل خمسة دهن وكان للبنات ثلاثة
 إذا ضربناه في المضروب الذي هو خمسة يحصل خمسة عشر دهن لكل بنت ثلاثة
والرابع أن يكن مع الجنين من جرم الرد بغير ما بين
فلنقط سهم غير ذات الرد ثم أقسم الباقي لأهل الرد
كزوج وأربع البنات أيضا لأم ستة أخوات

ولها

والرابع أن يكون مع اجتماع جنين من يرد عليه من لا يرد عليه وإنما
 اكتفيينا باجتماع جنين بنا على أنه مستعمل على أنه يوجد مسألة
 فيها أربعة طوائف وهي رواية قال بعض الحكماء المسألة إذا كان
 فيها أربع طوائف فهي ما عاد له أو عائلته أما العادلة كما إذا تزوجت
 اختا لابوين واختا لاب واختا لأم وأما ما من مسئلتين من ستة
 لاخت لابوين النصف وهو ثلاثة وكل واحد من النصف لآب
 والنصف لأم والدم السدر والجمع ثلاثة أيضا فيكون المجموع ستة
 فتقسم المسألة عليهم وأما العادلة كما إذا تزوجت زوجا واختا
 لابوين واختا لأم وأما أصل المسألة من ستة وقول إلى ثمانية الزوج
 النصف وهو ثلاثة ولاخت لابوين النصف أيضا وهو ثلاثة و
 لاخت لأم السدر وهو واحد ولأم السدر أيضا وهو واحد
 فتكون عايلة إلى الثمانية فاقسم إلى هذا القسم وهو أن يكون في
 المسألة جنسان من يرد عليه مع من لا يرد عليه أن تقسم ما بقي
 من مخرج فرض من لا يرد عليه على ستة من يرد عليه أن استقام
 الباقي من ذلك المخرج عمل هذه المسألة فلا حاجة إلى المضرب لأن
 الباقي هو من يرد عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مسئلتهم فما أصاب
 منها واحد فهو أصابه ذلك السهم وما أصاب منهن فهو أصابها
 فإن استقام الباقي على مسئلتهم لم يجمع ههنا إلى عمل في ذلك نعم
 يمكن أن يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما أصاب كل جنين عدد
 دهن فمحتاج هناك إلى المضرب وهذا الذي ذكرناه من كون

الباقي في القسم الرابع مستقيما هو مسئلة من يرد عليهم انما هو في صورة
 واحدة وذلك كزوجته كسأخوات لام واربع جدات كان اقل يخرج
 فرضه من لا يرد عليه ربعة فاذا اختلفت المرأة واحدة اربع ثلثة وفي
 ههنا مستقيمه على من يرد عليها لانها ايضا ثلاث لان حق الاخوات
 لام الثلث وهو الجذات السدس فالاخوات سهام والجدات هم
 واحد في هذه الصورة استقام الباقي على مسئلة من يرد عليه كمن
 نصيب الجذات الاربع واحد فلا يستقيم عليهم بل بينهما مباينة
 فخططنا عدد زوجين باسره وكذا نصيب الاخوات اثنتان فلا
 يستقامان عليهم لكن بين عدد زوجين وسهام من مواضع بانفس
 فردنا عدد زوجين الى نصفه وهو ثلثة ثم طبقنا التوافق بين عدد
 الزوجين فلم نجدها ففرضنا وفي زوج الاخوات وهو ثلثة في كل
 عدد محرر الجذات وهو اربعة فحصل اثني عشر ثم ضربناها
 في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانية وعشرين
 ففهما نصيب المسئلة كان الزوج واحد ضربناه في المصروب الذي هو
 اثنا عشر فلم يتغير فاعطيناها الزوج واحد وكان الجذات ايضا
 واحد ضربناه في ذلك المصروب فكان اثني عشر فكل واحدة منهن
 ثلثة وكان الاخوات اثنتان ضربناهما في المصروب بلغ اربعة
 وعشرين لكل واحدة منهن اربعة هذا اذا استقام الباقي عن زوجين
 من لا يرد عليه من سهام مسئلة من يرد عليه واما اذا لم يستقم فقد بينا
 ان مستقيمات والافاضل **ما قلت قبل واتبع الفضل الحسن**

فاضرب جميع مسئلة ذي الرود في مخرج المحروم وهو قصده
 وحاصل الضرب يكون مخرجا **فرض الغريقين قسم منها**
كسجدات بنات تسع واربع الزوجات خمس النزاع
 يعني ان لم يستقم ما بقى من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد
 عليه فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه
 فالحاصل هذا الضرب مخرج فرض الغريقين كما رجع زوجات
 وتسع بنات وستجدات اصل هذه المسئلة على ما سلف من
 اربعة وعشرين لا خذوط الثمن بالثلثين والسدس بكنها
 رتبة فردناها الى اقل مخارج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية
 فادفعنا ثمنها الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على الخصة التي
 مسئلة من يرد عليه ههنا لان الفرضين ثلثان وكدس ل بينهما
 مباينة فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه على الخصة في مخرج فرض
 لا يرد عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين ففهما المبلغ مخرج فرض
 الغريقين واذا اردت تعرف حصص كل فريق من هذا المبلغ الذي
 هو مخرج فرضها فقل بيقه ما قال
ثم اضرب سهام كل من كان من اهل الرود لا عملا
فاصل من يكن من اهل الرود يكن نصيب غير ذات الرود
واضرب سهام من عليه ربحا فيما بقي ان جملة او فردا
من مخرجا الرود الذي قد خصا اصحاب غير الرود حكما نقضا
يكن نصيب من لم يسرد فيما روي وهو القوي الا
 يعني بعد ان تضرب مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه

لا بد من معرفة نصيب كل فريق من المبلغ الخاضع بالضرب فالعمل فيه ان
تضرب سهام من لا يرد عليه من اقل خارج فرضه في مسألة من يرد
عليه فالخاضع هو نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور وذلك
لاننا اذا ضربنا سهام من لا يرد عليه من اقل خارج فرضه في مسألة
من يرد عليه فيكون الخاضع من ضرب سهامه في المضروب الذي هو
مسألة من يرد عليه حصته من المبلغ الخاضع بالضرب على ما تحقق
وتضرب سهام كل فريق من يرد عليه من مسألة فيما بقي من خرج
فرض من لا يرد عليه فيكون الخاضع نصيب ذلك الفريق من يرد
عليه وذلك لان كل فريق من يرد عليه انما هو في الباقي
عن خرج فرض لا يرد عليه بقدر سهامهم ففي المسئلة المذكورة
للزوجهات من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في الخمسة انتهى
مسئلة من يرد عليه كان الخاضع خمسة فخرج الزوجات من
الاربعة والبنات من مسألة من يرد عليه اربعة فاذا ضربناها
فيما بقي من خرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين
منى لمن من الاربعة والبنات من مسألة من يرد عليه واحد
فاذا ضربناه فيما بقي من خرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة كان
سبعة فهو للجهات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه
وفرض كل فريق من يرد عليه لكن لم يستقم على اعادة كل فريق عند التقال
ثم انظر بين سهام الطائفة ان تكثر سهم بل لا يخالف
فصحي بالبيعة الاصول تعز فضل النقل والمقول
يعني مبد تصحيح المسئلة على الفرق فانظر ان استقامت سهامهم

على

على رؤسهم فكان ظاهره وان اكثرت السهام الماخوذة من مخرج فزوجين
الفرقيين على السبعين وعلى العمل تصحيح المسئلة بالمصالح السبعة السابقة
كان نصيب الزوجات الاربعة من الاربعة خمسة وبين رؤسهم
وسهام من سبانية فافضلنا مجموع عدد رؤسهم وكان سهام البنات
السبع مائة ثمانية وعشرين وبين سهام من رؤسهم مائة فافضلنا
مجموع عدد رؤسهم وكان سهام الجاهات الست مائة سبعة وبين
سهام من رؤسهم مائة فافضلنا جميع عدد رؤسهم
ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤس والزوجين فوجدنا رؤس الجاهات
سبعة لرؤس الزوجات بالنصف ففرضنا نصف عدد رؤسهم
في كامل المخرج اثني عشر ولذا اثني عشر موافقة لرؤس البنات
السبع بالثلث ففرضنا ثلث المسئلة وهو ثلاث في الاربعة عشر حصل
سبعة وثلاثون ثم ضربنا هذا الخاضع في الاربعةين بلغ اربعة
والاربعة مائة واربعةين ومنها تصح المسئلة على اعادة الفرق كان
نصيب الزوجات من الاربعةين خمسة فاذا ضربناها فيما مضى في
المسئلة يبلغ مائة وثلاثين لكل واحدة من الزوجات خمسة واربعون
فكان نصيب البنات مائة ثمانية وعشرين فاذا ضربناها فيما مضى
في المسئلة يبلغ الف مائة فافضلنا لكل واحدة من البنات مائة
واثنا عشر وكان نصيب الجاهات مائة سبعة وقد ضربناها فيما مضى
في المسئلة حصل ما يان وانما ان فرضنا فكان لكل مائة اثنا واربعون
باب مقاسمة الجدة والاخت
ومن هذا الصديق والاعيان ان بنى الملائكة والاعيان

لَا رَدَّ بَعْدَهُمْ مِنَ الْحَبَرِ وَقَدْ افْتَقَرُوا إِلَى الْإِسْلَامِ أَعْطَى الْوَسْطَةَ
فَقَالَ بَعْضُهُمْ كَذَلِكَ ثَابِتٌ بَارِئُهُمْ عَلَى الصَّوْحِ الثَّابِتِ
أَمَّا بَنُو الْأَخْيَارِ إِلَّا جَمَاعٌ قَدْ اسْتَطَوْا بِالْحَبَرِ قَعُ تَزَاعٍ

والمراد بالاعيان في الصراع الاول كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في
 بنو جيل وعبد الله بن عباس وطاهر وعبد الله بن الصامت وابو بن
 كعب وابو الدرداء وعبد الله بن الزبير وابو موسى الاشجعي
 وعمران بن الحصين وابو هريرة وعائشة رضوان الله تعالى عليهم
 اجمعين وبآل عتيق في الصراع الثاني هم ابوان فانهم ليسوا
 الاخرة ادب ولم يبنوا الاقضية قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه
 ومن ذكر من الصحابة بنو الاقضية وبنو العداة لا يرتفعون مع
 الخبر كان يرتفعون مع الادب بل الخبر يجيبهم كما يجيب على الاقضية
 وهذا قول الجصينيه وشريح وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز
 والحسن وابن سيرين وبه يفتي عند الحنفية وقال زيد بن ثابت
 يرتفعون مع الخبر وهو قولهما وقول مالك والشافعي رحمه الله واما
 بنو الاقضية فيسقطون بالخبر اجماعا **واعلم** ان الخبر يشبه الادب
 في حجية الادب وفي انه اذا زوج الصير او الصيرة لم يكن لها
 خیار اذا البنا وفي انه لا ولادة للاه في النكاح مع قيام الخبر في
 الرواية كالادب وفي انه لا يقتل الخبر بولد الولد وفي انه لا يورثه كل
 منها تخيم على الاخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء
 الخبر مع عدم الادب وفي انه لا يكون دفع الزكوة اليه وفي انه يقرض
 في المال والنفس كالادب يشبه الادب وفي انه اذا كان للصير مبدء

كانت النفقة عليها الثلاثة على اعتبار الميراث كما على الادب والادب
 وفي انه لا ترضى النفقة على الحب المصير كالادب وفي عدم وجوب
 صدقة الفطر للمصير على الحب وفي ان المصير لا يصير مسلما بالادب
 الحب وفي انه اذا اقربا ملة وابنه حيلة ثبت بحره اقراره وفي
 انه لا يجوز ادب ما غلبته الى سوا له كل ذلك كما في الادب فلهذا روي
 هذه الاحكام اختلفت العلماء من الصحابة والتابعين وعلمهم
 في مسألة الحب مع الاخرة وتوقف بعضهم فيها لما توقف ابو حنيفة
 في مسألة الدم ووقت الحنان واطفال المشركين وامتنع جماعة
 من السوي في الحب قال محمد بن مسلم يفتي فيه بالصير وقال محمد بن
 الفضل البخاري يفتي في اليه الحسن الذي اجتمعت عليه الصحابة
 ويصالح عن الباقي ثم ان ابا حنيفة اخذ بقول ابو بكر رضي الله عنه
 عنه لانه ثبت على قوله ولم تختلف عنه الرواية وقد روي عن
 عبيد بن السلم ان قال سقطت عن عمر رضي الله عنه في الحب
 سبعين قضية يخالف بعضها بعضا وفي رواية ان عمر خطب
 الناس فقال هل امر منكم راعي النبي صلى الله عليه وسلم قطر الحب
 بشي فقال رجل رايته حكم المحبة بالسدس فقال مع من كان من
 الروية فقال لا ادرى فقال لا دويت ثم قام امر فقال لانيته
 قضيت المحبة بالثلث فقال مع من كان من الروية فقال لا ادرى
 فقال لا دويت وعلى هذه الروية شهد ثالث بالنصف وراجع
 بالجمع ثم ارجع الصحابة في بيت يستفتون في الحب على قول واحد
 حية من السقف فتراد عورتي فقال عمر ان الله يحب عورتي في الحب

على شيء والدليل على اخباره ابو حنيفة ما نقل عن ابن عباس رضي
 الله عنه انه قال لا يتيق احد زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل
 ابنا لابا ومعناه ان الاتصال والقرابة من الجانبين يكون
 على صورة واحدة فاذا مات الجد يقوم ابن الابن من مقام
 الابن في حصة الاخوة فكذلك اذا مات ابن الابن يقوم
 بمقام ابه لانه مقام الاب في حصة ابيه ايضا **واعلم** ان عليا
 وابن سمود وزيد بن ثابت وصفا الله عنهم بعد تفانيهم على
 نوريته الاخوة مع الجد اختلفوا في كيفية القسمة فذهب علي
 الى ان يقاسم الاخوة ماله فيقتصر حظ من السدس فاذا
 انتقص بقي السدس لاب لا ب كما يقتصر حظ من السدس
 فاذا كان معه اخوان لاب وام او ثلثة او اربعة فالمقاسمة هي
 له واذا كانوا خمسة فالمقاسمة والسدس وام واذا كانوا
 ستة فالسدس خيرة وايضا بنو المولات لا بعدون في القسمة
 عنده فاذا كان الجد مع اخ لاب وام واخ لابي كان المالك نصيبين
 بينهم وبين الاخ من الابوين ولو نفي المالك من الاب وايضا الجد
 عنده لا يصيب الا حصة المنفردة اصله يكون الا حصة
 عنده صاحبة فرض فاذا كانت معه اخت لابي وام واخت لابي
 فللا وفي نصف المالك وثلثانية لابي والجد الباقي ذهبت
 مسعود الى ان الجد يقاسمهم ماله فيقتصر حظ من الثلث واقر به
 زيدا وان بنى كمالا لا يصيب في المقاسمة مع بنى ابيه عيانا وقر به
 عليا وبنو الاخوات المنفردات فوات فروض مع الجد عنده على بنى ابيه

وعد

وعند زهد وندى الجريد **الجد معهم افضل الامرين**
اما قلت جميع المال **اوان يقاسمهم بكل حال**
فيجعلون الجد كالشقيق **كدا بنو المولات يا صديقي**
وبعد اخذ الجد ما يخصه **اسقط بنو المولات هذا نصه**
والباقي اجعل مقاسمهم الجد **خط بنو الاعيان هذا الجيد**
يكن لهم على طريق الايتيم **للفلام مثل حظ الايتيم**

ومن هذا زهد بن ثابت والجرير بن يوسف ومحمد بن الجدي لا يجعل الاخوة
 والاخوات للابوين اولا ب اذ علمت هذا علمت ان مسئلة الجد
 مع الاخوة لا تغلوا اما ان يكون فيها فرض او لم يكن فالمشاع
 يكون له حيزا لا موت اما ثلث جميع المال او يقاسمهم وحيزه
 يجعلون الجد كالاخ الشقيق ويقسم المال عليهم للفقير كمثل
 حظ الايتيم ويمضون الاخوة لابه في المقاسمة اضرارا بالجد
 فاذا اخذ الجد بقية يخرجون خاتمين بنين بنين والباقي لابي اوان
 مثال كون الثلث ميراثا لجد وام وثلث اخوات لابيوين
 فان الثلث في هذه الصورة حيز له من المقاسمة توجه لابيوين
 والثلث اكثر من السبعين ومثال كون المقاسمة حيز له فيما
 اذا تزوج جد واخا لابيوين او جد واخوين لابيوين فان
 بالمقاسمة في هاتين الصورتين ما اخذ نصف وهو اكثر
 من الثلث وتكونان في صورة المقاسمة يملكون بنو المولات
 اضرارا بالجد ثم بعد اخذ الجد ما يخصه يخرجون خاتمين الى
 في صورة واحدة وهما اذا كان من الاعيان اخت واحدة فلان

إلا إذا كان بنوا الأعيان اختاروا لا زيدا ولا نقصان
فانه من بعد اخذ فرضها وذلك نصف الكل فاختار فرضها
والباقي اجعل لبني العلات مثال جد صحيح **يا فت**
كذا شقيقته واختان لآب المشر من الها حصا وجب
وبعد اخذ الجد بالمعاشرة **والأخت مسكها بل مزاح**
يفضل للاختين عشر المال **نصف من عشرتهما بالجمال**

بغير ان بنى الأعيان اذا وجد منهم بنت واحدة مع بنى العلات
فانه لا يقطعون من البنين خاليين فان الجدا اذا اخذ ما يخصه
بالمعاشرة يقطي لأخت بن الدويون فرضها وهو نصف جميع المال
وان بقي شيء من فرضها يأخذه بنوا العلات مثلك جد اخذ
لاب وام واختان لآب فان المعاشرة في هذه الصورة حيزه
فتقسم التركة في خمسة أسهم للجد سمان وهو نصيب بن الدويون
وهو مع بنى قولنا يجعلون الجد كالشقيق فيبقى ثلثه اظا من ثلثي
الأخت لآبوين نصف جميع المال وهو ثمان ونصف خمس وبنى
نصف خمس للأخوات لآب فان خرجت المسئلة فرضها ها في
خرج النصف صا حث عشرة للجد أربعة وللأخت لآب وام
خمس بغير واحد للاختين لآب وهو لا يتقسم عليهما فرضها
المشقة في عدد راسها وهو ثمان فحصل عشرون للجد ثمانية
وللأخت لآبوين عشرة وهو نصف جميع المال وللأختين
لآب اثنا عشر لكل واحدة واحد وبعبارة أخرى وهي ان تقول
للجد من اصلها سمان وكل أخت سهم واحد ثم اذا لأخت

الآبوين تسعة من الاختين لآب مائة م فرضها وهو نصف
جميع المال وهو سمان ونصف للاختين لآب نصف سهم لكل واحد
صمان ربع سهم فوقه الكسر بالربع فرضها حيزه في اصل المسئلة وهو
خمس يحصل بالمضروب عشرون سمانها نصيب اذا كان للجد سمان فاذا
ضرب في المضروب التركة هو أربعة يحصل ثمانية مائة وكان للأخت
لآبوين سمان ونصف م م فاذا ضربوا في المضروب التركة هو أربعة
يحصل عشرة م م لها وكان للاختين لآب نصف م م فاذا ضرب في
الأربعة يبلغ اثنين هذا مثال ما يبقى لبني العلات شيء واما مثال
ما لا يبقى لهم شيء بعد ما أخذت الأخت لآبوين فرضها ما ذكره بقوله

وان تكن بنت أو منقودة فما لها شيء وقسمها وورثه

ففي مسئلتنا هذه ومجيبه وأخت لآب وام واختين لآب ولو كانت
كانت الاختين لآب أخت واحدة لآب فلا شيء للأخت لآب وذلك
لان الجدا ههنا يأخذ بالمعاشرة نصف المال وهو حيزه من ثلثه
فيبقى نصف آخر يأخذه الأخت لآب وام فلم يبق للأخت لآب شيء
وكذا الحال اذا كان من بنى الأعيان اختان فصاعدا فان كان الثلث
خيرا من المعاشرة كما اذا ترك جد واختين لآب وام وثلاث أخوات
لآب او ساويا لهما كما اذا ترك جد واختين لآب وام واختين لآب
يأخذ الجد الثلث ويبقى ثلثان وهما نصيب الاختين للآبوين
بالنسبة الى المال الثاني وان كانت المعاشرة خيرا له يأخذ ما زاد
على الثلث ويبقى من المال اقل من الثلثين فهو لها اعني الاختين
لآبوين فلهي المقديرين لم يبق لبني العلات شيء هذا اذا لم

يكن مع الجدة والدة ذواتهم واما اذا كان معهم ذواتهم فقد ينقسم
 وان يكن مع من ذكر ذواتهم **للجد منها المصنف نظمي**
خير الثلاث هو المال او ثلث ما بقي بكل حال
 وان يقاسمهم ببلق التركة **اعني زوج** **عجل الجدة والدة**
 وان يكن ثلث جميع الباقي **للجدة التركة شقائي**
 وليس للباقي ثلث فاضرب **مخرجها في اصلها تعطى الميراث**
 وان يكن جد وزوج امها **شقيقة ام وبنت واعلم**
قال الدرر الجدة ذواتهم **الى ثلاثة عشر لا يقول**

٤٢
 يقاسمهم

واذا اختلف بالجد والدة ذواتهم بعد اذ عيان او العلات ارسلنا ما
 في صورة المعادة رويهم فلو جزا الامور الثلاثة بعد اخذ ذواتهم
 سهم اما المقاسمة كزوج وبعد واخ فان المسئلة من اثنين لوجود
 النصف وما بقي فالنصف واحد فهو للزوج والباقي واحد وهو
 للجد والاخ مناصفة ولا يستقيم عليها وبين عدد رويهم
 مباينة ففرضنا عدد رويهم وهو ثلثان في اصل المسئلة وهو
 يبلغ اربعة للزوج اثنان وللجد واحد وللاخ واحد فقد حصل له
 بالمقاسمة ربع جميع المال وهو افضل من كسبه وكذا من ثلث ما
 بقي لان سدس كل المال ايضا واما ثلث ما بقي بعد فرضه على
 كبد زوجة واخوين واخف لا يورث فالمسئلة هنا خمسة
 للمجدة السدس فيبقى خمسة ولا ثلث لها ففرضه مخرج الثلث في
 الستة يصير ثمانية عشر فللمجدة السدس هو ثلثه فيبقى خمسة عشر
 ثلثها وهو خمسة للجد والباقي منها عشرة فلكل واحد الاخوين

اربعة ولا تخف اسان وانما كانت ثلث ما بقي ههنا افضل من المقاسمة
 لان المسئلة على تقديرها خمسة ايضا يكون المجدة واحد منها فيبقى
 خمسة فاذا جعلنا الجدة كاخ كان هو مع الاخوين والاخت كسبع اخوات
 اذا استقامت الخمسة على السبعة بل بينهما مباينة وفرضنا عدد الورث
 وهو سبعة في اصل المسئلة وهو ستة فحصل اثنان واربعون فللمجدة
 منها سبعة ويبقى خمسة وثلاثون فلكل واحد من الجدة والاخوين عشرة
 وللأخت خمسة وله فحقا في امة الخمسة من ثمانية عشر افضل من عشرة
 من اثنين واربعين لان الخمسة من ثمانية عشر سدس وثلثا سدس العشرة
 من الاثنين والاربعة سدس وثلثا سدس وكذلك ثلث ما بقي في هذه
 الصورة افضل من سدس جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير
 ايضا ستة فلكل واحد من الجد والمجدة من المسئلة واحد فيبقى اربعة
 بين الأخت والاخوين وهم كخمس اخوات فلا تستقيم الاربعة على
 الخمسة بل بينهما مباينة فاذا فرضنا الخمسة التي هي عدد الورث في ستة
 يبلغ ثلثين فلكل من الجد والمجدة خمسة ولكل واحد من الاخوين ثمانية
 وللأخت اربعة ولا ثلثان خمسة من ثمانية عشر افضل من خمسة
 من ثلاثين واما سدس جميع المال كبد زوجة وبنت واخوين فاصل
 المسئلة من ستة لاجتماع النصف والسدس فقلت بضعها وهو ثلثة
 والمجدة سدسها وهو واحد فيبقى ههنا فان قاسم الجد والاخوين
 كان له ثلث السهمين وهو ثلثا سهم واحد واذا اعطيناه ثلث ما
 بقي كان له ايضا ثلثا سهم واحد واذا اعطيناه سدس جميع المال
 كان له سهم تام قال الدرر خير له ويصفه يبقى للاخوين سهم واحد لا

يستقيم عليها فاذا اضرعا عدد دوسهما في التسعة يبلغ اثني عشر ومنها
تقع المسئلة مثال اضر تركت زوجا وبناتا واما رجلا واحدا
وام فالسدس من الجدة ويقول هذه المسئلة الثلاثة عشر ولا شيء
اصل هذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف والسدس والربع
على ما سلف للبنت النصف من اثني عشر وهي ستة وللزوج الربع منها
وهو ثلاثة وللجد السدس وهو اثنان وللأم السدس ايضا وهو اثنان
فيكون المجموع ثلاثة عشر لم يبق الا نصف شيء لا ياتي فيه نصيب من البنات
وكذا مع الجد اذا عالت لم يبق للمصيبة شيء واما اخذ الجد السدس
للا مصوبة واما كان سدس جميع المال خيرا له لانه يات نصفه اثني
من ثلاثة عشر وعنى تقدير القاسمة اذا اخذ الزوج الربع من اثني عشر
والبنت النصف والام السدس يبقى للجد والاخت واحد فيجعل الجد
كاثنين فيكون مع الاخت كثرة اخوات وله استقامة للواحد
الثلاثة فيعزب الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فله بنت
عشر وللزوج تسعة وللأم ستة يبقى ثلاثة للجد اثنان وللخت
واحد وكذا الحال على تقدير اخذه ثلث ما يبقى له الباقي وهو واحد
لا يصح له ثلث صحيح فيعزب بحزبه في اصل المسئلة وهو ستة يبلغ
ثلاثين ومن العلوم ان اثني عشر من ثلاثة عشر خيله من اثني عشر ستة وثلاثين
والاخت لا فرض مع الجد لها **فباعدا مسئلة تساها**
وسميت باسماء اكد ربه **معرفة شهورة حرمه**
مثالها زوج وام جد **منقبة تطلق اليها والزوج**
للزوج نصف المال الثلث **للأم شرعا قسما للاخت**
والجد

والسدس للجد وللأخت نفس نصف جميع المال كذا قلنا
وبعد انضم سدس الجد الى نصيب الاخت لا يتقدم
وخمسها ثلث ذ المجموع واعطيه ثلثين كذا التوزيع
والاصل من بيت وقد يقول لتسعة حكمت بها القول
نص من سبع وعشرين كما **قد قال بحر العلم ذين العظماء**
اعلم ان زيد بن ثابت رضي الله عنه لما يعمل الاخت لابد وام اولاد
مع الجد صاحبة فرض لم يجعلها عصبته الا في مسئلة الا كد ربه فانه يجعلها
فيها صاحبة فرض مع الجد وهي زوج وام وجد واخت لا يورث اولاد
اصل المسئلة من ستة وتقول الى تسعة للزوج النصف وهو ثلاثة
وللام الثلث وهو اثنان وللجد السدس وهو واحد وللخت النصف
ايضا وهو ثلاثة فيكون قد اجتمع في المسئلة نصفان ثلث وسدس
والمجموع تسعة ثم بعد ما اخذ الجد نصيبه والام نصيبها جمع نصيب الجد
الى نصيب الاخت فيصير المجموع اربعة وتقسما على الجد والاخت
لذلك كل حظ الاثني والاربعة لا تستقيم على الثلاثة فتعزب الثلاثة
في التسعة يبلغ سبعة وعشرين ومنها تقع المسئلة وللزوج من
اصلها ثلاثة فاذا اضر بها ما فيها ضرب في المسئلة يحصل تسعة فزوله
وللام من اصلها اثنان فاذا اضر بها ما فيها ضرب في المسئلة يحصل ستة
وبقي للجد والاخت اثنا عشر للجد ثمانية وللخت اربعة فقط
زيد للاخت في هذه المسئلة ابتدا صاحبة فرض كيد تحرم الميراث
بالمرة وجعلها اخرا صاحبة فرض كيدا يزيد نصيبها على نصيب الجد
الذي هو كالاخ **فان قلت** لم لم يجعل الاخت في المسئلة المتقدمة

صاحبة فرض كيلة تصير محروقة فيها **قلت** هناك مانع من جعلها
صاحبة فرض وهو وجود الميت بخلافها في الكدرة اذ لا مانع
فيها من جعلها كذلك وانما سميت هذه المسئلة الكدرة اما لانها واقعة
امارة من بين الكدرة ولا ينسب من فقهاء من بين الكدرة كان
يحسن مذهب زيد فخطا في جوابها وقيل لا ينسب من فقهاء يسمى
الكدر وما يقال انها كدرة على امصار الزوجة حيث اعطى الجدة فرض
الاخت او انما كدرة على زيد مذهب لانه جمع فيها سهام اصحاب الميراثين
وقسمها على التقصيب او كدرة الجدة على الاخت فيبهرها فقيه ما فيه لان
قياس النسبة كدرة ابنة كدرة ابنة ولو كان مكان الاخت اخ او اختان
فلا يكون في المسئلة عول ولا تكون المسئلة كدرة ابنة اما اذا كانت
مكانها اخ فلا يكون في المسئلة عول ولا تكون المسئلة كدرة ابنة فلا
الدرس في جيلها فالدرس الباقي يكون له ولا عول للعصبة ولا
الكدرية لانه لم يكن جعله اى الا في صاحبة فرض واما اذا كان مكانها
اختان فلا عول لان حق الام ح والحق الدر فيبقى بغير نصيب
الدم والزوج سهمان فواحدة منها الجدة والى قاسمها او اخذت من
الكل اذ هو اول من تمت الباقي فلم يبق المخرج حتى يمتا
ولا الكدرة ايضا لعدم الضرورة الداعية الى اعتبارها وصاحب
فرض لا يحتاج الى بحيث لو لم تعتبر صاحبة فرض لخرمتا لان
يتم لها سهم واحد بينهما نصفان ولا يقيم عليها فقر في الاثنين
في الستة يبلغ اثني عشر ومنها تسع واسم اعلم بالاصواب

باب المناسحة

المناسحة

المناسحة مناعلة وهي في اللغة من النسخ وهو ما انقل كما في نسخ
الكلام او الازالة والتبديل كما في نسخ الشئ النقل ونسخ الرياح
من يوم الدار وفي الاصطلاح نقل سهام الوارث الى من خلفه باستحقاق
الارث فوجبه المناسبة ظاهر لكن الترجيح بالمناسحة اما لان النسخ
من جانب البطل من غير ازالة صيغة فاعل باقي به من فعل كما في سافر
اذ مات قبل ان تقسم **ورثته** فانظر الى التصحيح **احفظ**
ان لم يقع تغير في القسمة **قسمة واحدة ذاكهم**
كاتبين مع بنات ياتقيرها فماتت احدهن ما تبهرها
وليس غيرهم هامين وارث كتب شرحا سد وثافت
يعنى اذا صار بعض الارث نصيبا جازا قبل القسمة ان كان ورثة الميت
الثالث هم ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تغير فانه يحسم
المال قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك بنين وبنات
كلهم من زوجة واحدة ثم ماتت احدهن البنات ولا وارث لها سوى
ثلاث الاخوة والاعوات لا اولاد فانه يقسم بموجب الزكاة بين البنات
للمذكور مثل حظ الانثيين قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع
كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين وان وقع تغير في القسمة
بين الباقيين كما اذا تركت ابنتا من زوجة وثلاث بنات من زوجة
اخرى ثم ماتت احدهن البنات وظلقت هؤلاء المذكورين اعني
الثاني لانه والاختين لا يورث فصحح مسئلة الميت الاول في هذه
المسئلة من خمسة فيعطى الابن سهمان وتقطعت كل بنت سهم
واحد ومسئلة الميت الثالث من ثلاثة والاثنين لا يورث الاثنيان

ورثته
بيان

في كتاب
الزواج

الزوج	الزوجة	الاب	الام
1	1	1	1
2	1	1	1
3	1	1	1
4	1	1	1
5	1	1	1
6	1	1	1
7	1	1	1
8	1	1	1
9	1	1	1
10	1	1	1

وللاذ لامية الثلث بالتصيب وبين مسئلة الميت الثاني وسهامه ما بين
 اذ له من المسئلة الاولى سهم واحد فقرب كل المسئلة الثانية
 وهو ثلاثة فصحيح تصحيح المسئلة الاولى هو خمسة يبلغ خمسة عشر
 سهما للابن سبعة اسهم ولكل بنت اربعة اسهم ثم قال
وان يقع تغيرها كما **زوج** **وبنت** **ثم ام** **فاعلم**
والزوج مات قبلها ثم ام **وزوجة** **ثم اب** **والنعم**
والنبت ماتت قبلها ثم اب **وجدة** **وابنتين** **ثم اب** **واف**
وماتت الجدة عن اخوين **وزوجها** **كفي** **بلا** **الشيخ**
فصحيح مسئلة **للاول** **كما علمت** **بالاصول** **الاول**
وميت صحيح طريق **للمتاني** **من غيرها** **زيد** **ولا نقصان**
ثم انظر **بين ما في يده** **وثاني** **التصحيح** **من ماله**
ان تقسم **سهامه** **للزوجة** **فالزوجة** **الضربة** **اول** **المعد**
او واقعة **فانصرت** **وقرأها** **في كامل** **الاخوة** **عز** **فقرأها**
وان يكن **سهامه** **مباينة** **فليضرب** **الاول** **بكل** **الثاني**
 مرثا لما اذا لم يقع تغير في القسمة واما اذا وقع تغير في القسمة
 كزوج وبنت وام فمات الزوج قبل القسمة عن زوجة وابوين
 ثم ماتت البنت قبل ان يبين وبنت وجدة هي ام المرأة
 التي ماتت اولاً ثم ماتت هذه الجدة عن زوج واخوين
 الاصل في مثال هذه ان تصح مسئلة الميت الاول وتقطوعهم
 كل وارث ثم تصح مسئلة الميت الثاني وتنتظر بين ما في يده
 وبين التصحيح الثاني لانه لا يتجاوز ثلاثة احوال اما المائنة

وزوجة
سار

او الموافقة او المباينة ولا دخل للداخلية هنا فان استقام بسبب
 المائنة ما في يده على التصحيح الثاني فلا حاجة الى الضربة على
 قياس ما هو في ما بين التصحيح من ان سهام كل فريق ان كانت منقصة
 عليهم بل كسر فلا حاجة الى الضربة فان التصحيح الاول ههنا
 بمنزلة اصل المسئلة ههنا والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة اصل
 التصحيح عليهم ثم وما في ما بين الميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل
 المسئلة ففي صورة الاستقامة تصح المسئلة ان من التصحيح الاول
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور امراة وابوين على ما ذكر
 وذلك ان المسئلة الاولى مهدية فان اصلها اثني عشر ولا اجتماع
 الربع والسدس فاذا انقض الزوج منها ثلاثة والبنت ستة ولام
 اثني عشر يبقى منها واحد يحجب عنه على الام والبنت بقدر حصصهم
 فاذا اردنا المسئلة المحجج من لا يرد عليه صارت اربعة واخذ
 الزوج ربعها وهو واحد في ثلاثة لا تقسم على اربعة البنت
 هو سهم البنت والام بل بينهما مباينة فيضرب هذه السهام
 التي بمنزلة المورد في ثلاثة الاقل فيحصل ستة عشر فلزوج منها
 اربعة والبنت تسعة والام ثلاثة ثم تلك اربعة التي هي الزوج
 منقصة على رتبة المذكورين للزوجة واحد منها ولا مئة ثلث
 ما بقي وهو نصف واحد ولا يبيد اثنان فاستقام ما كان في الزوج
 من التصحيح الاول على رتبة وصح المسئلة ان من التصحيح الاول
 بهذه الصورة

زوج	١٦	١٦	والله يستقيم ما في
٤	مات	٤	يد البنت من التصحيح
٩		٩	الأول على ورثته
٣		٣	فانظر ان كان بينهما
	زوج		موافقة فاضرب في
			التصحيح الثاني في
			جميع التصحيحات

على قيا ما موجه اذا ماتت البنت ايضا في ذلك المثال وظلقت
 ابنتين وبنات وجدة فان ما في يدها من المسئلة الاولى تسعة
 وتصحيح مسئلتها ستة وبينهما موافقة بالثلث فتضرب ثلث الستة
 وهو اثنان في جميع المسئلة الاولى وهي ستة عشر فالبلغ النكح
 هو اثنان وثلاثون مخارج المسئلتين فمن كانت سهامه من ستة عشر
 اعني ورثة الميت له ولتضرب سهامه في وفق مسئلة الثاني
 وهو اثنان فيكون حاصل نصيبه ومن كان سهامه من ستة اعني
 ورثة الميت الثاني تضرب في وفق ما كان في يديها الاول وهو
 ثلاثة في مثالنا فما حصل كان نصيبه وقد كان له الميت الاول
 ثلاثة من ستة عشر تضربها في اثنين تبلغ ستة فهي لها وكان الزوج
 منها اربعة تضربها في اثنين يحصل ثمانية فهي له ونفسه على ورثة
 فلزوجته سهمان ولا بيد اربعة ولا سهمان وكان لكل واحد من
 ابني البنت سهمان من مسئلتها وهي الستة فاذا اضربتها في الثلاثة
 التي هي وفق سهامها من التصحيح الاول صارت ستة فهي له وكان

لبناتها

زوج	١٦	١٦	وان كان بين
٣	مات	٣	ما في يديها
٩		٩	من التصحيح الاول
٣		٣	وبين التصحيحات
	زوج		الثاني ما بينه
			فاضرب كل تصحيح
			الاول على قيا
			ما ذكر كما اذا مات

في ذلك المثال الجدة التي هي أم المرأة المتوفاة اولاد عن زوج وبنين
 فان ما في يدها تسعة وتصحيح مسئلتها اربعة وبين الستة والاربعة
 ما بينه فاضرب في اربعة في التصحيح السابق وهو اثنان وثلاثون
 يبلغ ثمانية وثمانية عشر ومن خرج المسئلتين فمن كان له شيء
 من الاربعة والثلاثين يضرب في مسئلة الجدة ومن كان له شيء
 من مسئلة الجدة يضرب في جميع ما كان في يدها وهو التسعة فتكون
 قد كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان من
 الاثنين والثلاثين فاذا اضربتها في اربعة يبلغ ثمانية فهي لها
 وكان لا سهم منها اربعة تضربها في اربعة تبلغ ستة عشر فهي له
 وكان لا سهمان فاذا اضربتها في اربعة يبلغ ثمانية فهي لها وكان
 لكل واحد من ابني مات ثانيا وهو ستة الا ولستة تضربها في

الاربعة تبغ اربعة وعشرين من كل واحد منها وكان لبنت من
 مات ثانيا ثلاثة فاذا ضربها في الاربعة تبغ اثني عشر
 من كل واحد وكان الزوج من مات اربعاً وهو الحدة المذكور من الاربعة
 التي هي مسئلتها سها ٥ فاذا ضربتها في التسعة التي كانت في
 يدها بصر ثمانية عشر منى له وكان لكل واحد من اخويها من
 مسئلتها سهم واحد فاذا ضربته في التسعة فيكون تسعة في
 له فسهام وثمة الميت الاول من تصحيح مسئلة تضرب في المظنة
 اعني في التسعة التي في تقدير المباينة وفي دفقة على
 تقدير المرافقة وسهام الاربعة الميت الثاني تضرب في كل ما
 في يده على تقدير المباينة وفي دفقة على تقدير المرافقة هذه
 تمام صورتها على التقادير الثلاثة

١٢٨	٩	٣٢	٦	١٦	١٦
زوج	مات	٩	سب	٣	٣
سب	٩	٩	٣	٣	٣
زوج	١	١	٣	٣	٣
واذا مات	٢	٢	٣	٣	٣
ثالث ودايع	٣	٣	٣	٣	٣
فاجعل المبلغ الذي	٣	٣	٣	٣	٣
صحت منه المسئلة الاولى	٣	٣	٣	٣	٣
والثانية مقام تصحيح المسئلة الاولى	٣	٣	٣	٣	٣
المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام	٣	٣	٣	٣	٣

المسئلة

المسئلة الثانية في العمل كان الميت الاول والثاني صار ميتا
 واحدا فيصير الميت الثالث ثانيا ثم اعلم في الاربعة والخامسة
 كذلك الحة غير النهاية فانه لما صار تصحيح الميت الاول والثاني
 والثالث تصحيحا واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميت
 الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح الاربعة من الميت
 تصحيحا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد صار الخامس ميتا
 ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهى وهو ما اعلم بالصواب

ومخرج المسائل الذي حصل من ضرب السابق الاول
ومن يكن سها في الاولى فاضربها في الاخرى يكن مبنو
ان بايت وان تكن موافقة في دفقة ولان من طرقي
ومن يكن سها في الثانية ففي سهام ميت باثناينة
ان بايت وان تكن موافقة في دفقة على طرقي لاربعة
ان ثالثا واربعا قد ماتا من قبلها فليقتطع الامواتا
والعمل به على الطرقي الاول فليكن من الرجال الكامل

هذا ظاهر عن الشرح للعلم به ما تقدم لكن ههنا فانية لابد
 من التبيين عليها وهي متعلقة بقسمة التركات سواء كان في المسئلة
 من نسخة او لا وذلك ان التركة لا تنقسم الا ان تكون دواها او
 دنايها او مكيدا او موزونا او عقارا فان كانت داهية ومكيدا
 فقدم حكة في قسمة التركات وان كانت عقارا فقدم قال به صف
 مشايخنا الاوضح فيها ان تقسم بحسب القرايط والقياس اسم الحرة من
 اربعة وعشرين جزءا ويغير عنه ربع السدر او بسدر ربع او ثلث

عنه
 مح

الثمن اذ ثمن الثلث اذ علمت هذا فاعلم ان العمل في ذلك ان تنظر الى الجماعة
 الاخيرة وتقسيمها على مخرج كسر القيراط وهو اربعة عشر دون كماله بان
 تحمل الاربعة والعشرين الى اضلاعها التي تتركب منها هذا العدد اما اربعة
 وستة وهكذا **٦ و ٤** او ثمانية وثلاثون هكذا **٣ و ٨** مقدما الاكبر
 فالاكبر مبتدأ بالقسمة على الاصغر فان انقسم بلا كسر علم عليه بصغر هكذا
ثم وان انكسر وضع الكسر فوقه كوضع الصفر **مثال** ما اذا انكسر القيراط على
 الاربعة والعشرين الذي هو مخرج القيراط رجل مات عن زوجة وابن وبنت
 منها وابن من امرأة اخرى مات قبله ثم ماتت البنت عن خمسة منها وهما
 احدهما واخوهما ابويها واخوهما لابيها ثم مات الابن عن ابنه وعمة اخيه كابية
 فان مسألة الميت الاول اصلها ثمانية ثمانية لان فيها ثمانية وما بقي فاذا اخذت
 الزوجة ثمنها وهو واحد بقي سبعة لا تسع فيم على خمسة التي هي زوجة
 الابنين والبنت وبنيها مائة ففرضنا الخمسة في الثمانية بلغت اربعين
 اخذت الزوجة الثمن وهو خمسة بقي خمسة وثلاثون واخذ كل ابن اربعة
 عشر واخذت البنت سبعة مسألة الميت الثاني وهل البنت اصلها خمسة
 لان الاخ يجب الام من الثلث الى الكسر في هذه المسئلة وان كان محجوبا
 بالاخ لا يورث فلا م سهم واحد والخمس الباقية ثلاثة اربعين وهما مائة
 تركت الميت الاول سبعة وبنيها مائة ففرضنا جميع مسئلتها في
 المسئلة الاولى بلغ الحاصل مائة واربعين ففصل الزوج سبعة وثلاثون
 وثلاثة اربعين مائة وتسعة وثلاثون وللاخ اربعة اربعة وثلاثون ومسئلة الميت
 الثالث ثلثه وتبلغ سبع مائة وعشرون هو ما مورثه من مائة وثلاثون
 الاول ثلثه عتار ولم يقسم الى الان فطهرت الخمسة بالتراديب ان تحمل

الاربعية والمشرقية على الاربعية اولاً ثم على الستة فيخرج بالقسمة ثلث
 فتعطيها الستة وخمسة هكذا **٦ و ٥** ثم تضعها على الجماعة بمربعة ثم جدول
 المناصفة مبتدأ الستة ثم الخمسة بهذه الصورة

٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠			
٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠			
																																													</			

[illegible]

باب تَوْرِيْثِ الْوَلَدِ وَرَحَامِ

الخطم

بالود قال بتورث ذوى الارحام وليس كذلك لان عثمان رضي
 الله عنه قال بالود حتى قال يرد على الزوجين في رواية ولم يقل
 بتورث ذوى الارحام وتكنه يقال كل من قال بتورث
 ذوى الارحام يقول بالود ضرورة وذهب ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله
 عنهم الى ان لا ميراث للذوى الارحام فن مات ولم يخلف
 وارثا وافرضا وعصبة خاله لبيت المال وبه اخذ مالك و
 الشافعي رحمه الله والاوزاعي ومكحول وعبد بن المسيب
 واهل المدينة وذهب متاخرن والشافعية الى تورث ذوى
 الارحام على قول اهل التقريب لمصاد بيت المال واهل التقريب
 هم الشافعي والحنفي وشريك وابن ابي ليلى ومحمد بن سالم والثوري
 وضار بن مردويه بن عمار ويحيى بن ادم والحنفي بن زياد
 وهو مذهب علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وانما هو
 اهل التقريب لانهم نزلوا كل واحد من ذوى الارحام منزلة
 الوارث الذي يخطبه الى الميت وكان الامام احمد بن حنبل
 رضي الله عنه يقدم الحال على ذوى الارحام فان لم يكن
 حال فقوله كقول اهل التقريب وانما اخذ اصحاب الشافعي
 بقول اهل التقريب لانه اقيس لما روي عن علي رضي الله عنه
 في ثلاث حالات متفرقات يعني خاله هي اخت الام من
 والام وخاله هي اخت الام من الاب وخاله هي اخت الام
 من الام فيقسم المال بينهم على خمسة اسهم لانه ترك اختا

لاب

لاب وام واختا لام وعن ابن مسعود رضي الله عنه الحالة بمنزلة
 الام لها الثلث وانحة لها الثلثان اما بيان مذهب اهل التقريب
 فانهم نزلوا الاولاد البنات منزلة البنات واولاد الاخوات
 منزلة الاخوات مثالة بنت بنت وبنت اخت عند اهل
 القرابة وهم ابو حنيفة واصحابه رضي الله عنهم المال كله لبنت
 البنت وعند اهل التقريب ينصف المال لبنت البنت والنصف لاخت
 البنت البنت باعتبار الوصول كانه تركت بنتا واختا ولام
 بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت بنت اخت عند اهل
 القرابة للمال لولدي البنات ولا شيء لولدي لاخت وعند
 اهل التقريب ثلثا المال لولدي البنات والثلث لولدي لاخت
 باعتبار الوصول كانه تركت بنين واختا واما بنات الاخوة
 فقد اختلفوا فيهم فالجمهور ومنهم من يزلوهن منزلة الاخوة
 فيكون ثلث بنات اخوة متفرقين بمنزلة ثلاثة اخوة متفرقين
 واما عند اهل القرابة فسياتيك تفصيله انما الله تعالى
 واما الحالة والحال جمهورهم انزلوها منزلة الام وعن سروق
 انه سئل عن ميتة له وارثه الحال وبنت اخ قال الحال
 نصيب امه يعني ام الميت ولبنات الاخ نصيب اميها يعني
 نصيب الاخ واما الاموات المتفرقات فتقاس بقول علي
 رضي الله عنه تنزل كل واحدة منهن منزلة اخيها وهو اب
 الميت وقال بعضهم قياس قوله ان ينزلن جميعا منزلة
 العم من الاب والام واما اولاد الاخوال والحالات

والعمات فقد نزلهم منزلة ابائهم وامهاتهم واما بنات الاعمام
من المآب والام او من الامهات من نزل العمة منزلة المآب نزلت
العم منزلة العم ومن نزل العمة منزلة العم فزول بها منزلة ابن
العم واما الاجداد والحجرات الذين ليس لهم فرض ولا نصيب
فانهم ينزلون منزلة اولادهم وينسبون الى بطن واحد
حتى ينتهوا الى واديت واسه تعالى اعلم بالصواب

والرحم ذو قرابة وليس له سهم ولا عصبية منفصلة
وهو الذي للمعان يا امام اربعة قد قدرت اقسام
خاول الاقسام قد انتمى اليك كابر البنت انهم واعلم
ومثله ببنات الابن ثانيا اقسام احفظ واج
من انتمى اليهم الاموات سواها الاجداد والحجرات
والثالث الذي الى ابويه قد انتمى فلا تسكن فيه
كل من يولي للاضواء بنت الابن يا قدوة النساء
والرابع الذي الى الخدين قد انتمى خاله وعمه

قد مر تعريف ذى الرحم لغة واصطلاح ما وذا والارحام عند
الاعمام لا عظم وصاحب اربعة اقسام الى اصناف الاول
من ينتمى الى الميت من نتمى الى ابويه فانتمى وهم
اربع طوائف اولاد البنات واولاد بنات ابويهم
كانوا واناثا والثاني من ينتمى الى الميت المهرم وهم اربع طوائف
ايضا الاجداد المساقطون عن الفرض والتعصيب والحجرات
المساقطات عن الفرض وكل منها لا يخلوا اما ان يكون من

طرف

سواقط
بيان

طرف الاب او من طرف الام واما بعد العمة الرابع الى النصف
وجمع في الثاني اعتبارا لوجه اللفظ وجمعية المعنى **فان قلت**
لم عدلت عن العبارة المألوفة وهو الجدا الفاسد والحجة الكفا
الى ان قيدتهما بالسقوط **قلت** بقالة من **فان قيل** هذا الدخول
يرد على الامم ايضا **قلت** قد احيى عنه بان القيد بالسقوط
حتى يعلم عدم استحقاقها الفرض والتعصيب من جميع الوجوه فان
الفساد اعم من ان يكون من جميع الوجوه او من وجه دون وجه
كالم آباء الامم وعلى ايضا امم الاب وليس السقوط كذلك
والثالث من ينتمى الى ابوي الميت وهم عشرة طوائف اولاد
الاخوات لابوين اولاد اب والام ذكر وانثا وانثا وبنات
الاخوة لابوين اولاد اب والام وبنات الاخوة لام والرابع من
ينتمى الى جد اي الميت او جدية وارحامها منع الخول لا يمتنى
الواد كما وقع في كلام بعضهم والى لم يتناول الادوية فقط
والاميات فقط وهم ايضا عشرة طوائف العمام
لابوين اولاد اب والام والام والام والام والام
لابوين اولاد اب والام والام والام والام والام
قيد بالامية منها فغيره من المصنبة البتة ومن لم يقيد
بها فمروى الى الامم مطلقا وهو الامم والمعمرون
وهو من ينتمى الى الميت بهم من ذوى الارحام والمراد بهم
يدل عليهم من اشهرنا اليهم من هذه الطوائف المذكورة
اولادهم الاول ثم الثاني والثالث الرابع يا ذا الشان

ومرهب النعمان هذا الحكم **روى ابو يوسف عنه حم**

اقول اذا اجتمعت هذه الاصناف الاربعة في قضية واحدة قد
اختلفت الملامح في الترتيب فقد روي ابو اسام بن
محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اولي الاصناف بالميراث الصنف
الثاني وهم الاجداد المساقطون والاصداد المساقطون ثم الصنف
الاول ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان نزلوا ثم الخامس
وتابعه في ذلك عيسى بن ابيان وروى ابو يوسف عن الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة وابن ساعدة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
عنه ان اولي الاصناف بالميراث عند الاجماع الصنف الاول ثم الصنف
الثاني ثم الصنف الثالث ثم الصنف الرابع كترتيب المصنفا اذا
يقدم منهم الابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم العم والفتوى على
هذا الترتيب وعليه لا عتاد عندنا ويحكى عن ابي عبد الله النعماني
انه يوفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي حنيفة قوله الاول
وما رواه ابو يوسف عنه قوله لا خير وجه الرواية الاولى الى الجبال
الدم اقوى سببا من اولاد البنات لان الانثى التي في درجة
اعنى ام الدم صلاحية فرض دون الانثى التي في درجة ابن البنت
وهي بنت البنت فانها ليست بصاحبة فرض وايضا الجد بالدم
يساوي ولما لبنت في الاتصال بالميت بواسطة واحدة
ثم الجد زيادة قرب كما والوجه في الرواية المفتى بها ان ذوى
الارحام يرثون على سبيل التعصيب من وجه ان يقدم منهم القريب
فالقريب فرض ان يمتدوا في التوريث بالمصنفا من كل وجه

وقد

وقد قدم في المصنفا من كل وجه بنوا البنا بالميت على الجدا بالاب وسائر
المصنفا ومحمد بن يوسف ومحمد بن يوسف الصنف الثالث وهم اولاد
الاخوات وبنوا الاخوة لدم على الجدا بالام

الصنف الاول وهم اولاد البنات بنو بنات الابن
اقربهم للميت وهو الاول بالارث بالترتيب مشغول
كتب بنت انا هو اولي من بنت بنت الابن يا بنيلا

لما بين ان من جهة الامام الاظم تقدم المصنفا الاول ثم الثاني
ثم الثالث الى وان هذه الرواية هي المفتى بها قدم المصنفا الاول
في التفضيل فقال اقربهم يعني اولي بالميراث اقربهم الى الميت كتب
فانها اولي من بنت بنت الابن لان الاول يمتد الى الميت بواسطة واحد
والثاني بواسطة اثنين وهذا قول اهل القرابة وهم ابو حنيفة وصاحبه
وبعضهم خلا فالاهل الرحم لانها عندهم سواء واهل التوريث فانهم قسموا
التركة بينها ارباعا على قول علي رضي الله عنه ثلاثة ارباع لميت البنت
وربع لميت بنت الابن لان المصنفا اول ينزلة المصنفا في الاحتقاق
صار كما نزل بنت بنت ابن فبعضهم المال بينهما ارباعا فيجعل لهما
من اربعة وعلى قول ابن مسعود المال عليهما اسداسا خمسة اسداس
لميت البنت وثلث لميت بنت الابن فانه لا يرد على بنت الابن
مع المصنفا والله اعلم

ان استورا في القرم ولد الوارف اولي به فلا ترجع له حادث
كتب بنت الابن اولي ان تكف من ابن بنت الميت بالارث الحسن
وان استورا في القرم بان كانوا في درجة واحدة على حسب تقدم

ابن سادة
سم

عن الميت وقربهم اليه فولد الوارث اولى من ولد غير الوارث كبت بنت
 ابن بن مع ابن بنت الميت فبت بنت ابن بن بنت الميت
 وذلك لان الاول ولد له ولد الميت الابن وهو صاحب قرينة الميت
 ولدت بنت الميت وهما ذات رحم وللسبب في هذه الدولتين ان ولد الوارث
 اقرب محالوا ترجيح كما يكون بالعرب الحقيقي يكون بالعرب الحكي
اذ استووا مرتبة ولم يكن من ولد الوارث فيهم فاعلم
اوطلم بوارث يدلون واجتمع الابدان اجمعون
 فان ابدان الغروع تعتبر بدون اصل وهو قول معتبر
 لدى ابي يوسف ايضا **ان يقسم المال عليهم بالميت**
محمد يعتبر الابدا ان الاصول اتفقت فكانا
 موافقا معتبرا لاصولا **ان تختلف صفاتهم والاول**
لغير فرع ما يخص اصله يعطى من الميراث هذا الصل
كأب بنت ثم بنت بنت فالمال لابن كذا وابنت
عند الجميع كله قللذكر مثل نصيب الانثيين والاشهر

وان امتوت درجاتهم فالقرب ولم يكن فيهم ولد وارث كبت
 ابن الميت وابن بنت الميت اذ كان كلهم يدلون بوارث كأبنت
 وبنت الميت فعند ابي يوسف في قوله الاخيرة والحق بن زياد
 ابدان الغروع المتساوية الدرجات ويقسم المال عليهم باعتبار ذكورتهم
 وانوثتهم سواء اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة كما
 في امثال المذكورة في النظم لا دلالة لهم بوارث او اختلفت كما في
 امثال المذكورة في النظم كلهم بوارث وان كان
 المثال الذي في يد في النظم كلهم بوارث وان كان
 الغروع

المغروع ذكورا فقط قسا وواقى القسمة وان كانوا غلطين فللذكر
 مثل خط الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات اصولهم اصاد وهي
 دواية مشادة عن ابي حنيفة يعني انهم ومحمد بن يعقوب ايد ان الغروع
 اذا اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة من افعالهم واعتبار الاصول
 ان اختلفت صفاتهم في الذكورة والانوثة ويعطى الغروع ميراث الاصول
 مخالفا لها وهو القول الاول كذا يوسف فاشهر الرواية عن ابي حنيفة
 والظاهر من مذهبه **تنبيه** اعلم ان المصنف ههنا بنى ان الحسن بن
 زياد من اجل القرابة والمذكور في شرح الميسوط ان الحسن بن زياد من اجل
 التفرع في جمعة من ابي يوسف محل نظر والدليل على القول الاخير ان
 يوسف ان استحقاق الغروع انما يكون لمن فيهم لا لمن في غيرهم
 وذلك المعنى هو ان القرابة التي هي في ابدان الغروع وقد اشرت للحجة
 وهي الولدية فتيما وهي الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفة
 الاصول لا يري ان تصفرا اكثر والرق غير معتبرة في الميراث بل انما
 تعتبر في الميراث هكذا صفة الذكورة والانوثة يعتبر فيه فقط واشهر
 محمد باتفاق الصحابة على ان للعمة المثلثين والحالة الثالثة ولو كان
 الاعتبار بابدان الغروع لكان المال بينهما نصفين فظهر ان الاعتبار
 في القسمة هو الميراث به فانه ادب في القسمة والعم في الحالة وايضا
 قد اتفقت على انه اذا كان ولد وارث كان اولى من الوارث قد
 ترجح باعتبار معنى في الميراث به كما اذا ترك ابن بنت وبنت بنت
 المثال السابق عندهما المال بينهما لان كل واحد من الانثيين باعتبار
 الابان وعند محمد يكون كذلك لان صفة الاصول متفقة في

الدنوة فيعتبر عنده ايضا ابدان الغرض واما اختلاف الصفات فيكون
 وان يكون بنت ابن بنت تركا **وابن بنت الميت ايضا تركا**
 عندهما المال على ابدان **الثلاثا اخم ذابلا توالي**
 خالفت للدنوي وسبق للذكر **ثلاثا فليقسم سبعة العكر**
 محمد بمير البطن الواقع **فيه اختلاف النوع منه لا تدع**
 وذلك بنت الميت وابن الميت **فالل مال الثلاث بهذا يفتى**
 ثلاثا منه لابنة ابن الميت **والثالث منه لابن بنت الميت**
فكل من خصيه من اصله نصيبه ودع ما في اصله
 يعني اذا اقر الميت بنت ابن بنت وابن بنت بنت عند ابن يوسف
 والحن بن زباد المال بين الغرض الثلاثا باعتبار ابدان ثلاثا والله
 وثمة ثلاثا في الصورة السابقة وعند محمد يكون المال بين
 الاصول اعني في البطن الثاني الذكر وقع فيه اختلاف في الذكورة
 والذكورة وهو بنت الميت وابن الميت الثلاثا وهو يكون ثلاثا
 لبنت ابن الميت لان ذلك نصيب ابيها وثلاثة لابن بنت الميت فانه
 نصيبه فانقل اليه فصار اذ وثق ههنا في ذهابه على عكس ما
 وهو ان لا يثمن الغرض ضعف الذكر فلكان ثلثا في ركنها الى من نصيبه
 ان كان اولاد البنات كروا **واختلفت اناهم والذكر**
فيهم المال على اول ما **فيه بطون اختلفت قد علما**
 ويجعل الذكور منهم طائفة **كذلك الاماات ايضا طائفة**
 ثم اقسام خمسة الذكور **وحصة الاماات في الشهود**
 على اختلاف صار في اولادهم **وهكذا الاماات في احوالهم**
 وهكذا

وهذا الى انها صورتها **فلتعلق وهذه صورتها**
 قد عرفت مذهب ابن يوسف انه لا ينظر الى صفة الاصول بل يقسم
 التركة على ابدان الغرض المذكور مثل خط الانثيين واما مذهب
 ان امام محمد فانه يعتبر صفة الاصول بالذكورة والذكورة
 فانه كما يعتبر حال الاصول التي هي الصفة في البطن كذلك
 يعتبر حال الاصول المتقدمة فلهذا قال ان كان اولاد البنات
 كثر واما يعني اذ كان في اولاد البنات المتساوية في
 الدرجة بطون مختلفة فيقسم المال على اول بطون اختلفت
 في الاصول بالذكورة والذكورة المذكور مثل خط الانثيين
 ثم يجعل المذكور طائفة على حدة ويجعل الاماات طائفة
 اخرى بعد اقسمة على الذكور والاماات فما اصاب
 الذكور من اول بطون وقع فيه لا خلاف في جميع ويعطى
 فروعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيها بينهم وبين فروعهم
 من الاصول اختلاف في الذكورة والذكورة بان يكون
 جميع ما تولى بينهما ذكورا فقط وان كان فيها اولادنا فقط
 ان منها بينهما من الاصول اختلاف فيقسم ما اصاب الذكور
 على اختلاف الذكور وقع في اولادهم وكذلك ما اصاب
 الاماات الى ان ينشأ الفصل بهذه الصورة وهي هذه

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

الاصول من ٢٧ ونفع من ٢١

الاصول من ٢٧ ونفع من ٢١

١٠٠

اعلم ان ابا يوسف رحمه الله يقسم المال على اربعة ابناء في البطن
الخير من اربعة ابناء كان وقد عرفت من هبة واما الامام محمد
فانه يقسم في هذه الصورة على اربعة اصول او لها انه يقسم
في اولاد البنات وثانيها انه يجعل المذكور طائفة والامات
طائفة وثالثها انه يقصر اربعة ابناء بان يجعل البنين ابناء ولدا
ورابعها ان يقصر الابان بان يجعل الابن بنين ونفع من
المسئلة بقصور من الجوانب الاربعة من جانب اليسار واليمين
اليمين يكون اصلها من خمسة عشر ونفع من اثنين ومن جانب
اليمين

اليمين الخالة يسر كذلك من جانب الاسفل الى الالف اصلها من اربعة
ونفع من اثنين ومن جانب الالف الى الاسفل اصلها من سبعة ونفع
من اربعة وعشرين اما قسمتها من جانب اليسار الى جانب اليمين فنقول
وحدنا في البطن الاول ثلاث بنين ونفع بنات وتيسر
البنين فيصير المجموع خمس عشرة بنتا فاصلها من خمسة عشر
سهما للبنين الثلاث ستة اسهم وللبنات التسع تسعة اسهم
وجعل الامات طائفة والمذكور طائفة ثم نظرت الى البطن
الاسفل من البنين فلم تختلف لم نجدنا الاختلاف في البطن
الثالث وفيه ابن وبنات فاعطينا الابن ثلاثة اسهم والبنين
ثلاثة اسهم وادققناهما ثم نظرت الى البطن الاسفل من البنات
التسع فلم تختلف لم نجدنا في البطن اثنا عشر بازا ابن ثلاثة
بنين وست بنات بسطنا البنين الثلاث فصاروا بمنزلة
ست بنات ونفعهم ست بنات اخر يكون الجميع اثني عشر بنتا
ست بنات تدعى وست بنات تمقيقا وسهام من تسعة ولا
استقامة بين التسعة والاثني عشر موافقة ثلثية صريحا وفق
دوسن وهو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة عشر يبلغ ستين
كان لا ولد البنين الثلاث الذين هم في البطن الاول ستة وقد
صربها في اربعة تبلغ اربعة وعشرين سهم للمذكور مثل حظ الاثني
وهم ابن وبنات اعطينا الابن اثني عشر سهمي لآخرين وعطينا
البنين اثني عشر ثم نظرت الى البطن الذي قبل مني لم نجد اختلاف قابل
وجدنا في البطن الخامس بازا ابنا وبنات ولها اثني عشر

فاعطينا الابن ثمانية منى لبنته واعطينا البنت اربعة منى لبنها وقد كان
 للبنات التسع تسعة اسمهم فاذا ضربناها في الاربعة يجعل ستة
 وثلاثون ثم نظرنا ما في البطن الذي هو اسفل منى فلم نجد
 اخلا قابل وجدا في البطن الثالث باذنه ثلاث بنين وبنات
 بنات وسهامهم ستة وثلاثون فاعطينا البنين اثلاث فيهن
 وهو ثمانية عشر وجعلنا من طائفة واعطينا البنات الست نصفها
 وهو ثمانية عشر وجعلنا من طائفة ثم نظرنا في البطن الاسفل
 من البنين الثلاث فوجدنا بازا بهم ابنا وبنين وكان لهم ثمانية
 عشر فاعطينا الابن نصفها وهو تسعة منى لبنته وجعلنا
 طائفة وجعلنا البنين طائفة ثم نظرنا في البطن الاسفل من البنين
 فلم نجد اخلا قابل وجدا بازا في البطن السادس بنتا وابنا ولهما تسعة
 سهام فاعطينا الابن ثلثها وهو ستة واعطينا البنت ثلثها وهو
 ثلاثة ثم نظرنا في البطن الاسفل بازا البنات الست فوجدنا بازا
 ثلاثة بنين وثلاث بنات وكان لهم ثمانية عشر فاعطينا البنين
 الثلاثة ستة اقاسمها وهو اثني عشر سهم واعطينا البنات
 الثلاث ثلاثة اقاسمها وهو ستة وجعلنا المذكور طائفة والابن
 طائفة ثم نظرنا في البطن الاسفل من المذكور فوجدنا بازا بهم
 ابنا وبنين وكان لهم اثني عشر فاعطينا الابن نصفها وهو ستة
 منى لبنته واعطينا البنين ستة ثم نظرنا في البطن الاسفل من البنين
 فوجدنا بازا في البطن السادس ابنا وبنين وكان لها ستة
 اعطينا الابن ثلثها وهو اربعة واعطينا البنت ثلثها وهو ثلثان

ثم نظرنا في البطن الاسفل من البنات الثلاث فوجدنا بازا بهم
 ابنا وبنين وكان لهم ستة اعطينا الابن ثلثه وهو اربعة
 واعطينا البنين ثلاثة ثم نظرنا في البطن الاسفل من البنين
 فوجدنا بازا بها ابنا وبنين وكان لها ثلاثة اعطينا البنت
 واحدا والابن اثنين قد تم الفصل من هذا الوجه واما على
واما قسمها من جانب الاعلى فالحاصل الاسفل فاصلها من
 وقسم من احد وشرين لاننا اذا نظرنا في البطن الاسفل فلم نجد
 اخلا فاقسم نظرونا الى الاسفل منه فوجدنا فيه ابنا وخمس بنات
 فبسطنا الابن بنيتين صارت خمسة فبطل المسئلة من ذكوره
 وهي سبعة اسمهم للابن سمان وكل بنتهم واحد وجعلنا المذكور
 طائفة والبنات طائفة واعطينا سمان الابن اربعة وربعه ثم
 نظرنا في البطن الاسفل من طائفة البنات الخمسة فوجدنا فيه
 بازا بهم ابنا واربعة بنات فاقصرتنا عن البنات وجعلنا من
 بمنزلة ابني يكون لجمع ثلثة بنين ابن حقيقا وابني مقديرا
 وسهامهم خمسة ولدا استقامت بين الروس والسهام بل الثلاثة
 تبارك الخمسة فصرها بدورهم وهو ثلاثة في اصل المسئلة
 الذي هو سبعة بلغ اعدو شرين ومها تقع كان للابن من البطن
 الاول سمان فصر في ثلاثة قبيل ستة منى لاصغرهم وكان
 للبنات الخمس خمسة مصزوتة في ثلاثة فالحاصل خمسة سهام في
 البطن الاسفل بازا بهم ابن واربعة بنات ثلاث ثلثها وهو اربعة
 والبنات الاربعة ثلثها هو عشرة اسمهم ثم جعل الابن طائفة

ونعطي نصيبه الذي هو خمسة اخر فروع ويجعل الائمة طائفة
 ثم نظرنا في البطن الاسفل منهم فوجدنا ابناء واثلاث بنات
 وسهامهم عشرة فاعطينا الابن خميسها وهما اربعة تعطى لفرع
 فروعهم واعطينا البنات الثلاث ثلاثة احاسها وهي ستة ثم
 جعلنا الائمة طائفة ونظرنا الى البطن الذي هو اسفل منهم
 فلم نراختلاف الا ان وصلنا الى البطن السابع فوجدنا فيه
 ابناء اثنين ابنا وبنيتين وسهامهم ستة فاعطينا الابن ثلاثة
 لفرع فروعهم ثم جعلناه طائفة واعطينا البنيتين ثلاثة اسهم
 ثم جعلنا الائمة طائفة ونظرنا في ما هو اسفل منها فلم نجدها
 في الثامن والتاسع بل وجدنا في البطن العاشر ابناء اثنين
 وبنات وسهامها ثلاثة فاعطينا الابن سهرين والبنات سهاوق
 ثم العمل من هذا الوجه والله اعلم بالصواب **واما** قسمتها من جانب
 الاسفل الى جانب الاعلى فاصل المسئلة من اربعة وتسمى من ستين
 فاننا نظرنا في البطن الاول وجدنا فيه ابنتين واربعة بنات اختصنا
 البنات الاربعة ابنتين صار مجموع البنات اربعة ابناء حقيقيان
 وابنان تقديران فجعلنا اصلها من اربعة اعطينا الابنتين الحقيقيتين
 سهرين والاربعة بنات سهرين وجعلنا المذكور طائفة والائمة طائفة
 ثم نظرنا في البطن الاعلى منها فوجدنا ابناء طائفة المذكور ابنا وبنات
 بنزلة ثلاث بنات لانا بطنا الابن ههنا بنيتين ولها سهران
 فلا يستقيم السهران على الثلاثة بل بينهما مائة وجدنا ابناء طائفة
 البنات الاربعة ابناء وثلاث بنات وهم بنزلة خمسة بنات للبطن

المذكور

المذكور ولهم سهران ولدا استقامتا بل بينهما مائة وسهام مائة
 فصار معنا من اعداد الروس ثلاثة وخمسة وبين الروس والروس
 مائة مائة ايضا فضرنا الثلاثة في الخمسة فجعلنا خمسة عشر
 ثم ضرنا البالغ بالفرع في اصل المسئلة وهو اربعة بلغ ستين
 وسهامها اذ كان لابنتين من البطن الاول سهران مضر وبان في
 الخمسة عشر يحصل ثلثون وفي البطن الاعلى ابناء اثنين وبنات
 فاعطينا ثلثيتها وهو عشرون للابن ثم تعطى لفرع فروعهم ثلثها
 وهو عشرة تعطى لثلاث ثم لفرع فروعها وكان للبنات اربعة من
 البطن الاول سهران مضر وبان فيما ضرب في المسئلة وهو خمسة عشر
 بلغت ثلاثين ثم نظرنا في البطن الاعلى منهم وجدنا ابناء اثنين ابنا
 وثلاث بنات تقسم الثلاثة بين عليهم المذكور مثل خط الابنتين
 فاعطينا الابن خميسها وهو اثنا عشر ثم تعطى لفرع فروعهم و
 اعطينا البنات الثلاث ثلاثة احاسها وهو ثمانية عشر وجعلنا
 المذكور طائفة والائمة طائفة ونظرنا في البطن الثالث ابناء
 البنات فلم نجدها بل وجدنا في البطن الرابع ابنا وبنيتين وسهامهم
 ثمانية عشر وسهامها فاعطينا الابن نصفها وهو تسعة ثم تعطى لفرع
 فروعهم ثم نظرنا في البطن الاعلى ابناء البنات فلم نجدها بل
 وجدنا في البطن الخامس ابناء ابنا وبنات وسهامها تسعة
 فاعطينا الابن ستة اسهم تعطى لفرع فروعهم والبنات ثلاثة ثم تعطى
 لفرع فروعها وقد تم العمل على هذا الوجه ايضا **واما** قسمتها من
 الابن فم نظرنا قسمتها من الابن فلا نطيل ذكره فاصلة وفق

دعاه لادعاهم وعليه لقوى ومن هذا الكلام يعلم ان ما استرنا اليه
 سابقا من ان قول ابا يوسف روي عن ابي بصير ايضا لكن
 روايته شاذة ليست في القوة مثل الرواية الاخرى وذكر
 بعضهم ان مشايخ بخاري اخذوا بقول ابي يوسف في مسائل
 روي الادعاه والخير لانه ليس على الفتوى والله اعلم

قصر

تعتبر الائمة الجاهات في الارث تنصير له في ما ياتي
 تعتبر الجاهات في الارث من الفروع وهو قول الثماني
 في يعتبر الجاهات في اصولهم كما مضى ائمتهم واعرف
 قتاله بنتا ابن بنت وهما بنتا ابنة البنت الحفظة والاعلى
 كذا ابن بنت البنت بافتقار هذه المصنوع ما بينهما
 كانه خلف ابنا وامرا من البنات امرها من ابدا
 للابن ثلث المال والثلثان للابنتين في الكلام الثالث
 محمد قد يقسم المال على بطن عري فيه اختلاف كلام
 وقد يقع في ثمان بعدها عروخ سها لا تقارق عدا
 للابن ستة ثم للبنين عروخ سها تصحبن
 من قبل الابن الذي يدلون به ستة عشر فاحفظنه وانقبه
 وستة من قبل ادم فقد تم به المثال اعطيت الوشد

المراد بطلانة في قوله تعتبر الائمة الجاهات هم ائمة الخليفة يمتن
 انهم يعتبرون الجاهات في توديت روي الادعاه كما في اصحاب
 الفروع من واصحاب كما مر غير ان ابا يوسف يعتبر الجاهات في

ابن الفروع ومحمد يعتبر الجاهات في الأصول كما اذا خلف بنته
 بنت بنت وهما ايضا بنتا ابن بنت وابن بنت بنت بالصورة
 المذكورة فتكون امرأة زوجة بنتها من ابن بنتها فولد منها
 بنتان فلها ابن بنت بنت بنت اخري فعند ابي يوسف المال
 بينهما الثلثا صار كانه ترك اربع بنات وابنا ثلثا المال
 للبناتين وثلثه للابن وعند محمد يقسم المال بينهم على ثمانية
 وعشرين سها لا تنافا اذا نظرنا في البطن الذي جرى فيه
 الاختلاف وحدنا فيه ابنا كابنتين وبنتا كبنين وبنت
 اخري فتكون رؤسهم سبعة ونقسم المال اسباعا للابن
 اربعة اسباع وللبنات التي هي كبنين سباعا وللبنات
 سبع ثم نجعل المذكور طائفة والبنات طائفة ونقسم اربعة
 اسباع الابن لبيته في البطن الثالث وننظر في البطن الثالث
 بازاء البنات وحدنا فيه ابنا وبناتين وسهامهم ثلاثة اسباع
 ورؤسهم اربعة فلا استقامة بل بينهما سباعا يمتن فنضرب عدد
 الرؤس وهو اربعة لا تنافا بطلنا الابن في حصة بنته
 في اصل المسئلة وهو سبعة يبلغ الحاصل ثمانية وعشرون
 ومنها تقع المسئلة كان للابن في البطن الثاني الذي هو
 ابنتين اربعة فمضروبة فيما ضرب في اصل المسئلة وهو اربعة
 يبلغ الحاصل ستة عشر فمضروبة البنات في البطن الثاني
 ثلثة فمضروبة فيما ضرب في اصل المسئلة وهو اربعة يحصل
 اثني عشر ثم نظرنا في البطن الثالث بازاء ابنا وحدنا ابنا

وبنين فسمنا عليهم الاثني عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاعطينا
 الابن ستة والبنات ستة نصار للبنات اثنا عشر وبن
 سها ستة عشر من قبل ابها ستة اسهم من قبل امها وصاد
 للابن ستة وروى عن ابي يوسف ان ذاقه القرايين لا
 تورث عنه الا بقرابة واحدة كما في الحدة ذات الحمتين
 عند ولورث ابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت بنت بنت
 صورة رجل زوج بنت بنت من ابن بنته فولد بينهما علم
 ثم طلق الزوج زوجته وتزوجت بزوج اخر فولدت بنتا
 فالولد اول ابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والموود
 ثانيا بنت بنت بنت بنت هذه الصورة ففند ابي يوسف في رواية
 المال بينهما اثلاثا باعتبار الابدان وفي رواية المال بينهما
 اخماسا ضمن المال لبنت بنت البنت واربعة اخماس لابن
 ابن البنت كانه مات عن ابين وبنت وعند محمد سدك
 المال لبنت بنت البنت وثلثه اسدك لذي القرايين لانه
 عدل يقسم على البطن الثالث وفيه ابن وكنيتان النصف
 للابن يعطى كله بلا فراهمة والنصف الاخر يعطى للبنت التي هي
 كيتان ثم نظرها في البطن الثالث بازائها فوجدنا ابنا وبنتا
 فجعل رويهم ثلاثة ولها سهم ولا استقامة ضربها عدد
 رؤسهم وهو ثلاثة في اصل المسئلة الذي هو اثنان بلغ ستة
 كما في الابن في البطن الثاني سهم مضروب في ثلاثة فهو ثلاثة
 تعطى لابنه وللابن والبنت في البطن الثالث ثلاثة تقسم

بن
 بنت
 بنت
 بنت

عليها للذكر مثل حظ الانثيين ياخذ الابن اثنين وله ثلاثة من
 قبل ابيه يحصل المجموع خمسة ثلاثة من قبل ابيه واثنان من
 قبل امه ويبقى لبنت بنت البنت التي هي اخته من امه واحد
 انتهى **الصف الثاني وهم الاجداد والمافقون والحديث**
اولي الجدة واقر بهم للميت من ابي الميت كان فاسد
اذا استروا من كان يدلي بميت بوارث اولي بميتا مثلا
 هذا الفصل كالقفل السابق اوليهم بالميراث اقر بهم للميت
 من ابي جهة كان سواء كان من جهة الاب كايه ام الابه فانه
 اولي من ابيه ام الام او من جهة الام كاه ام الابه فانه
 من ابيه ام الابه وان استوت درجاتهم في القرب فمن يدي
 بوارث فهو اولي بالميراث من يدي بغيره وارث عند ابي
 سهل الغزالي وفي فضل الخفاف وعلى بن عيسى البصري
 فعندهم يكون ابيه ام الام اوله من ابيه ام الام لا مناهاتساويا
 في الدرجة لكن الاول يدي بوارث هو الجدة الصحيحة
 اعني ام الام والثاني يدي بغيره وارث اعني ابيه ام الام وهو جده
 فاسد وهو لا يرث مع ام الام فكذلك ام الام اقوى فابوها
 اولي ولا تفضل من يدي بوارث على من يدي بغيره وارث
 عند ابي سليمان الجوزي وفي ابي علي البستي في الصورة
 المذكورة يقسم المال عندها اثلاثا لثناه لابه ابيه الام وثلثه
 لابه ام الام وعلى ذلك بات الترجيح في الاجداد والحديث
 الفواصد بالا دلا يورث الى جعل المبتوع وهو الجدة والجدة

الماتن

تابعاً لما بعده وهو خلاف المعقول وليس محرم والمخالف في الصف الأول

انما استروا في الحرب والفرار واليس فيهم من يدرك لوارث
او ظهر لوارث يدرون واتقوا صفة من يدرون
واحد واقربا فاقسم على ابدانهم ذالمال بها كل

وان استوت درجاتهم في الترتيب والعدد بان كانوا في درجة واحدة وليس بينهم مع ذلك الاستواء في الدرجة من حيث بوارث كابا ابا ام الابه وام ابا ام الابه بهذه الصورة اذ كان كلهم يملكون بوارث **سالم** ابا ام ابا الابه وابا ام الابه اتفقت صفة من يملكون بهم في المذكورة والا توافر كالمثال المذكور وهو الرسوم على الخامس فان الحد والحجة فيه ممتزجات فمن يملكان به فلا يتصور هناك اختلاف في صفة المملوك به واتحدت ايضا قراتهم بان يكونوا كلهم من جانب اب الميت كالمثال المذكور من جانب امه كابا ابا ام الام وام ابا ام الام فالقسمة على ابناءهم اي يحجب المال عنه اجتماع هذه الشرائط باعتبار ابدان الفروع المذكور مثل حظ الانثيين فيجمل المال في ذلك المثال اثلاثا لقائه لابا ابا ام الابه وثلاثة لام ابا ام الابه واسم اعلم

ان مختلف صفات نذیر لون بهم فان المال اجماعی
تقسم فی اول بطن و قفا فیه اختلاف قوی فی قفا

وان استوت درجاتهم واختلفت صفات من يملكون
بهم بالمذكورة والاولى انه

21

اب ام الام اب اب ام الام وام ام ام اب ام هذه الصورة

فعله	أج	يوسف	يقيم	المال	بنين	أرباعا
أكل	جف	دبع	وعند	محمد	يقيم	المال
على	اصل	الخلاف	فاذا	انظرنا	في	البطن
						الاول

فلم نوافقه فافظنا في البطن الثاني وجدا فيه جدا وثلاث
جدا وتوسط الجدا جدين ونقسم المال عليهم للذكر مثل
خط الأنثيين فاعطينا الجدا خميسها واعطينا كل حبة خمسها
ثم جعلنا المذكور طائفة والاثاث طائفة ونظرنا في البطن
الثالث بازاء الجدا وجدا فيه جدين وحبة وبسطنا الجدا
اربع جدا على ما علم سابقا فصاروا خمسة وسها مهم ثلاثة
ولا استقامة ففرضنا روكهم وهي خمسة في اصلها وهو خمسة
تبلغ خمسة وعشرين كان للمجد الذي في البطن الثاني سمان
وقد فرضناها في المصروب وهو خمسة يبلغ عشرة منى لا خير
اصوله والمجدين مع الحبة خمسة عشر حاصلة من ضرب ^{الثلاثة}

في الجنة فاعطينا الحبة خمسها وهو ثلاثة وجعلنا عاقلنا
واعطينا الجدين اربعة اخماسها وهي اثني عشر ثم نظرنا في
البطن الرابع بازاء الجدين وجدنا فيه عبدا وجدة قسمنا
عليهم الاثني عشر وسما هذا كرم مثل حظ الانثيين فاعطينا
الجدين ثمانية اسهم واعطينا الحبة اربعة اسهم فصار لادم
اب ام ام ادم ثلاثة اسهم ولادم ام اب ام ادم اربعة اسهم
ولادم اب ام ادم ثمانية اسهم ولادم ام ام اب ادم عشرة اسهم

وان حيز القرايين اخلفنا **فاللأل المأثرا لهم لا خفا**
فلتقط ثلثه قرابة الدب **وثلثه قرابة الأم حسب**
وما اصاب كل فرقة قسم **هذا على ابدانهم كما علم**
وان اخافت حيز قرابتهم مع استواء درجاتهم كما اذا تركت أم أم
أب أم الأم لأن الذين يملكون بالدرجة يقومون مقامه والذين
يملكون بالأم يقومون مقامها يجعل المال المأثرا كانه ترك ابن
ثم ما اصاب كل فرقة يقسم بينهم كما لو اخذ حيز قرابتهم وهذا
علم مما مر انما دالة علم **الصنف الثالث وهم اولاد النوة**
لام واولاد الاخوات مطلقا وبنات الاخوة مطلقا
اولادهم بالارث وهو الاقرب **الميت من اى الجهات انب**
احكم في هذا الصنف كالحكم في الصنف الاول وهم اولاد البنات
واولاد بنات الابن يعني اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت بنت
الاخت اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب
ان استووا في القرب ولد المصيبة **اولى كنت ابن اخ مقرب**
وابن بنت اخت لام واب **كلاهما باذا المجد والادب**
او كانت الاخت لام واب **اولادهم واعكسها فان**
وان يكن كلاهما لام **فاللأل المأثرا باذا الغهم**
يفتى ابو يوسف في من المذكر **ثلثان ثم الثلث للأنثى**
محمد بن عيسى الا صولا **فاللأل انصافا وهذا اولى**
اعني انهم ما اذا استووا في القرب وكان بعضهم ولدا لمصيبة
وبعضهم ولدا لغيره فاولاد المصيبة اولى من ولاد لغيره كمن كنت

وام أم اب اب الأم
فقطن ثلثه قرابة
الأم وثلثه قرابة
الأم وذلك به

ابن اخ وابن بنت اخت سواء كما لا يؤين اولادها والاقت لا يؤين
او لا اخ لاية وبالملك تجب المأثرا دون واما اذا كان كل من الاخ والاخت
لام فاللأل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف باعتبار
الزنيات وعند محمد ايضا باعتبار المأثرا وجبر الاول ان المساواة
في القسمة بين الأصول من غير تفضيل الذكر على الأنثى اذا ثبت بالنسب
على خلاف القياس فلا يبدل لهم الى غيره ووجه رواية محمد القسمة هي
الرواية ان استحقاقها للميراث بقرابة الأم وباعتبار هذه القرابة
للتفضيل للذكر على الأنثى اصل بل ربما تفضل الأنثى على الذكر
كأم الأم وأب الأم فان أم الأم تراث في هذه الصورة دون
أب الأم **فان ثبت** لم يقل هنا ولدا الوارث كما قال في الصنف
الاول بل قال ولد المصيبة مع القطع بان المراد بالوارث هنا
المصيبة وبما وارت فيما تقدم صاحب الغرض وذلك لان ولد
الغرض لا يتصور استواء درجة مع ولده في الرحم في هذا الصنف
لان ولد صاحب الغرض لا يكون الا في ثانی درجة وولد في الرحم
يكون في ثالث درجة ليس الا **قلت** لما في قوله ولد المصيبة من
اظهار المراد باختصار الملامح للمقام بخلاف ما في الصنف الاول
فان ولد الوارث اخضر ولد صاحب الغرض وان كان الثاني اظهر
ان استووا في القرب ثم المصيبة **ولبن فيهم ولد المصيبة**
او ظهر بمصيبة يد لوت **او بدوى الا حرام اجموع**
او بعضهم بمصيبة واليهم **يدى يذى فرض فتم الغرض**
بغيره الا قولى ابو يوسف في **تلك الغرض ان تحفظ ذكرك**

ويقسم المال محله على الاخوة والافوات فصا كل
 معتبر بقدر العزوة كذا الجهات في الاصل وهو
 وما اصاب كل فرقة كما مر على فروعهم فلتقسما
 قوله ان استواء يشمل اربعة اقسام لانهم اما ان يكونوا كلهم
 اولاد المصبا كنبى اة لابوين او كلهم اولاد ذوى الراحام كنبى
 ابن الاخوة وابن بنت الاخوة كلهما لابوين او لابي وامه اما بان يكون
 البعض اولاد المصبا والبعض اولاد اصحابه لزوجه كنبى اة
 لابوين ونبى اة لابي ونبى اة لأم فالحكم في هذه الاقسام لا يغير
 ان ابائهم معتبر بالماقوى معيى يجعل المال لا ولا ينفى الاعيان
 ثم ان لم يكونوا يجعل لنبى المملات ثم ان لم يكونوا يجعل لنبى الاخوة
 والمراد بنبى الاعيان هم الاخوة لابوين وانما سوا ذلك لرحماتهم
 على بني المملات في الميراث او لاستهارةهم وظهور حالهم بسبب
 القرابتين وعنه تعالى لعين عينا لاستهارةها وظهور حالها
 وانما كنز المملات منهم الاخوة والافوات لاب وانما سوا ذلك
 لاب لانهم لا يعملون ولا يعملون وقيل المملات اسم الضراير فينبون الى اهل
 وانما بنوا الاخوة منهم الاخوة والافوات لأم وانما سوا ذلك لكونهم
 من جانب ادم فحسبوا في الغرض الذي في ادم من نطفة ميمى
 اخيه وعند محمد يقسم المال على نفس الاخوة والافوات كما لو
 كانوا هم الورثة لكن مع اعتبار عدد العزوة والجهات في الاصل
 ثم يقسم ما اصابه كل فرقة بين عزوةهم برعاية الاصول المذكورة
 الى الصنف الاول ثم مثل ذلك بقوله

وهم ثلاث من بنات الاخوة تفرقوا فاحفظه والزم حدوده
 ثم ثلاث من بنى الاخوات ومنهم ايضا لدرى الثقات
 بنات اولاد الفوات قد تفرقوا وهذه صورة في تحقيقها
 ويقسم المال للعام الثاني بين العزوة من بنى الاعيان
 ثم العزوة من بنى المملات وبعدهم لخير الثقات
 بين العزوة من بنى الاخوة ارباعا منهم لا يؤم خلاف
 يعتبر ان يدان في العزوة كذلك المصنف في العزوة

هذا المثال لبيان تحقيق مذهب كل واحد من العامرين ابي يوسف
 ومحمد مثاله تولى ثلاث بنات اخوة متفرقتين يعنى بعضهم لآب
 وبعضهم لآب وبعضهم لأم فقط وكذلك تولى ثلاثة بنين وثلاث
 بنات اخوات بعضهن لآب وبعثهن لآب وبعضهن لأم فقط هذه الصورة

اخي لآب و اُم	اخي لآب	اخي لأم
سب	سب	سب
سب	سب	سب
سب	سب	سب

عند ابي يوسف يقسم المال بين العزوة بين الاعيان باعتبار ابدان
 العزوة وصفاتهم فانه يتقدمهم على غيرهم لانهم اقوى في القرابة فيجعل
 المال ارباعا فيعطى ابن الاخوة لآب و اُم ربعين و بنت الاخوة لأم
 و اُم ربعا و بنت الاخوة لآب و اُم ربعا ولا يعطى بنى المملات
 و بنى الاخوة شيئا وجوه بنى الاعيان فان لم يوجد عزوة بين
 الاعيان يقسم المال على عزوة بنى المملات ايضا باعتبار ابدانهم
 ارباعا كما عرفت في بنى الاعيان لان قرابة ابيه اقوى من قرابة

محمد بن قيس ثلث الماء بين فروع ثلث الأحوال
 يحيى بن قيس بن العريان لينة أخيه النصف بالرحمان
 والنصف يعطى والد الفظ فليقط الدنثي نصف ما يعطى
 معتبر الأبدان قد تصح من تسعة فأنهم وهما أربع

五

لو كان حب ابن في شقيق فذكر ان الميت لا تقرب
وابنة ابن الدم وهو للاب وابنة ابن اخ من الدم حسب
قالا لكه بك شقاق لب ابن الشقيق بائنا

مفت ابن اخ لام ههه الصورة	افق ايدام	افق ايه	افق لام
قالا لك له ليت ابن الاخ لانا	ب	ب	
ولما العصبة الذي هو ابن فتكون	ب	ب	
مقدمة على بنت الاخ لام و	اول	محمد به	محمد به

ايضا مرقم القراية من جانبهم للاب والام فتكون مقدرة
على منبأ ابن الماخ للاب ايضا وقد زاد هذا السيد في نسخة

قراءة اولى بالاجماع اعني من كان لابي وام اولى بالميراث من كان
لابيه ومن كان لابيه من اولى من كان له ومن كان له من اولى من كان له
من الجانبين اولى في ظاهر الرواية وكذا قرابة اولى في
من قرابة الدم ذكرنا كان ذلك اولى اولى في قرابة اولى وام
اولى من قرابة ابيه ومن قرابة ابيه وام لاهنا اولى قرابة ابيه
كل المال وقرابة ابيه اولى من قرابة ابيه وام لاهنا اولى
واخالة ابيه وام اولى من الخال والخاله لابي او لام وكذا الخال
والخاله لابي اولى من الخال والخاله لامي

ان استواء قرابة يظن ذكر مثل نصيب الانبياء ذال شهر
مثال عم وعمه لامي او خالة والخاله ذالكلم لامي

اعني اذا كانا ذكورا وانما استوت قرابتهما في القرعة بان كانا
كلهم لا يورث اولا ب اولام ولم يختلف جيز قرابتهما فيقسم المال
لذكر مثل حظ الانثيين كعم وعمه كلاهما لامي او خال وخالة كلاهما
لاب وام اولا ب اولام وانما يقد في القرعة والعم يكون لامي والخال
في الخال والخاله لامي لابي وام اولا ب من المصنوعتين لابي وام
الادام بخلاف الخال لاني من ذوات الادام على التعداد والثلث

ان تختلف قرابة في الحيز كعمه شقيقة فمير
عن خالة شقيقة وخال امه بالنسبة لنا المال
والثلث لخال كذا والخاله وهو نصيب لامي لا خاله
وما اصاب كل فرقة قسم فكل واحد هم قرابة ايضا
اعني اذا اختلفت جيز قرابتهما بان يكون بعضهم من جانب الاب

والاب

والابيض الاخر من جانب الام مثالة عمه لابي وام فضالة لابي
وام او عمه لابي وخاله لابي او عمه لامي وخاله لامي او عمه لابي
وام وخاله لابي وام او عمه لامي وخاله لابي وام او لا بقلنا
المال في هذه الصورة كلها للعمه نصيب ابيها والثلث الاخر
للخاله نصيبها والخال مثل الخالة وانهم لامي مثل العمه ثم اذا
وجدوا استعداد بين الجانبين بان ترك الميت ماله لامي وثلث
عانت لا يورث وخاله لامي وخاله لامي لامي وام فبذلك يعطى
ثلث المال للميت لامي وام والموت لابي وام فنظر كل من كان له
قوة القرابة يحوز الكل حتى يوزع هذه المسئلة العانت الثلث اولى
من العمه لاني من اولى والام والام من الام وقد قدم
سابقا بان قرابة ابي يورث اولى من قرابة الام فتعطى الثلثين
للعانت الثلث ولشئ للميت وبينا ميا بينه والمخالفين لامي
والخاله الثلث الاخر لابي وام ثلث المال وهذا
قوى من الخالفين فاعطينا الخالات الثلث جميع الثلث ولم
نعط الخالفين شيئا وبين الواحد الذي هو الثلث والثلث
مباينه فصار مضافا من اعداد الروس ثلثه وثلثه وهما ثلث
ما اكتسبنا باحدهما وثلثا اعداد الروس وهو ثلثه في اصل المسئلة
التي مر ثلثه حصل ثلثه اعطينا العانت الثلث لاميها
سته فكل واحد من اثنين واعطينا الخالات ثلثها وهو
ثلثه فكل واحد من واحد وهذا معنى قوله ما اصاب كل فرقة
قسم يعني ان تقسموا قوة وصنعنا وامر اعلم

فصل في اولاد المصنف الرابع

عقد هذا الفصل لبيان امكان اولاد المصنف الرابع وذكر فيه خمس مسائل ما منهم اما ان يتفادوا في القرية او يستورا والاول المسئلة الاول والثاني اما ان يتحد حيز قرابته او يختلف فان اختلفا فما ان لا يكون البعض منهم ولدا لمصيبة او يكون فان لم يكن فهو في المسئلة الثانية وان كان فان استورا في القرية في المسئلة الثالثة وان لم يتفادوا في القرية في المسئلة الرابعة واذا اختلف حيز قرابته فهو المسئلة الخامسة وبما في المسئلة الاولى

اولادهم اقربهم ببياننا للميتة في الجهات كانا

هذه المسئلة الاولى من المسائل الخمسة وهو ان يتفادوا في القرية او لا يتفادوا في القرية اقربهم الى الميت سواء كان لا قرين من جهة الامه او من غير جهة وقد نص بعض المشايخ بقوله وان كان لا قرين ضعف من لا يهد بان يكون الاقرين انهم مدليا بغير وارث والامه كرامدليا بوارث فظهر ان ثبت الحالة كالم اولي من ابن بنت العم لا يورث مثاله ثبت الحالة اولي من بنت بنت الخال سواء كانا لابوين او لاب اولام او احدهما لابوين والاخرى لاب اولام وبنت العمه الخ من بنت بنت العم لام اولاب وام اولاب وبنت بنت الخال اولي من بنت بنت بنت العم كذا في المسئلة الثانية

ان استورا وانحدوا في القرية اقربهم بالارثا والى فالب

المسئلة الثانية ان يستورا في القرية ويتحد حيز قرابته فيكون

ايات مائة

٥٥

الجار والمهر لا الذي هو في القرية متعلقا باستورا لا باحدوا عنها يورث ذلك القرية ففرضه المسئلة اما ان يكون البعض ولدا لمصيبة والبعض لا من ليس ولدا لمصيبة وليس كذلك الثاني اما ان يكون الكل ولدا لمصيبة كبت العم لاب وام فانها اولي من بنت العم لاب اولام او لا يكون واحد منهم ولدا لمصيبة كبت عمه لاب وام فانها اولي من عمه لاب اولام ففرض المسئلة من كان له قوع القرابة اولي بالاجماع كما مثلنا اي ولد من كان لاب وام اولي من كان لاب ومن كان لاب اولي من كان لام ثم اشار الى المسئلة الثالثة بقوله فقاك

ان استورا في القرية والعرايب وانحدوا في حيز القرية

اولهم بالارث ثبت المصيبة للميتة ولم يقبل احد المصيبة

كان عمه وبنت العم فالمال كله لبنت العم

المسئلة الثالثة ان يستورا في القرية بان يخلع بينهم الى الميت بواسطة واحدة او بواسطة اثنين كبت الخال وابن الخالة وكبت بنت العم لام وابن بنت العم لام لكن مع ذلك يكون بينهم ولدا لمصيبة والبعض لا من ليس ولدا لمصيبة فلو لم يكن في هذه المسئلة ان ولدا لمصيبة متدم على غيره مثاله بنت العم وابن العمه كلاهما لامه وام ولا يورث المال كله لبنت العم لانها ولدا لمصيبة وذكر الرابعة بقوله

عند اذ كانا شقيقين وان تعرفا فالمال كله لمن

له تكون قوة العرايب فظاهر الرواية المحاربة

المسئلة الرابعة ان يستورا في القرية ويتحد حيز قرابته ويكون

البعض ولد العصبية دون البعض كون تختلف قرايتهم بالقوة والضعف
 بان يكون احداهم الذكي لا يكون ولد العصبية لا يورث كابن العم
 والآخر العاقل يكون ولد العصبية لآب كبت الهم فالحكم في هذه
 المسئلة تختلف فيه بين الامة في ان الترجيح هل هو لولد العصبية
 او لمن له قوة القراية ففي ظاهر الرواية ان المال كله لمن يكون
 له قوة القراية قياسا على حاله لآب فانها مع كونها ولده على الرحم
 اولى من الخالة لآم مع انها ولدا لوارثه لقوة قرايتها لان
 الترجيح لمعنى في ذاته وهو قوة القراية اولى من الترجيح معنى
 في ذاته وهو قوة القراية اولى من الترجيح لمعنى في غيره وهو
 الدلالة بوارث ومآل بعضهم وهو غير ظاهر الرواية ان المال
 لولد العصبية وذكر شمس الدقنة ان ظاهر المذهب ترجيح ولد العصبية
 سواء اتحدت جهة القراية او اختلفت وعلى ما ذكر في النظم اقران
 من وجهين الاول ان الترجيح في المصنف الثالث لولد العصبية
 حيث قدم بنت ابن الاخ لآب على ابن بنت اخذ لآب وام
 مما الفرق بينه وبين ما اختاره هو ان ظاهر الرواية المآل
 ان لا نسلم ان قوة القراية هي هنا معنى في ذات ابن الامة
 حتى يصح القياس بل في نفس الامة التي هو امه والجواب عنها
 اما عن الاول فلان ترجيح ولد العصبية ثمة انما هو لا اتصال
 العصبية بولده حيث لا واسطة بينها وعدم اتصال من له قوة
 القراية والترجح لمعنى في المتصل اولى لانه اسرى من غيره كما
 هو هنا لما كان كل منهما متصلا بولده رجحنا ولد من له قوة القراية

بسرابتها

بسرابتها المبالغة في مكان متباعدة لآب وام اولى من بنت الهم لآب
 فالولد سرابته فوق القراية لكان المال بينهما لضعفين ولم يرجح
 ولد العصبية لعدم سرابته المصوبة اليه ولهذا لما حكم بعضوية
 بنت الهم واما عن الثاني فيما ذكرنا من ان قوة القراية من
 شأنها ان تسري فسرقت من امه المية بخلاف العصبية فانها لا
 تسري ثم ذكر الخامسة بقوله
ان حيز القراية بين اخلافا لا تعتبر عا لمونا النفس
والن كالمثلث في يدي بما قراية اوم حفظه واعلم
كذا الذي منها في لآب في فاعظم المثلثي بضاعلا
وكل ما اصاب كل فرق على ابدانهم فليقتضيه اولا
مع اعتبار عدد الجهات لدى في يوسف النقات
على قدر تقسيم المال على بطون جري فيه اختلاف اولا
معتبر للزوج والجهات في اصولهم كما يقتضيه بالاختلاف
 المسئلة الخامسة ان يمتوا في القرب وتختلف فيه قرايتهم
 بان يكون بعضهم من جهة العمومة وبعضهم من جهة الحنفية
 فلا اعتبار لقوة القراية ولا لولد العصبية في ظاهر الرواية
 وهذا ايضا بما ذكرنا من الامة علوما سلطت وذلك لانها
 علومة لا يورث فانها مع انها ذات القراية ولدا لوارث من
 جهتين ليست باولى من الخالة لآب مع انها ولده على الرحم
 بل يقتسمان المال اثنان فكذا اذا كان اثنان من يدي
 بقراية لآب وبغيرها بينهم قوة القراية **ثم اعلم** بان ابان يوسف

لان كلاهما ولد
 العصبية

ثم ينتقل الى جهة عمومة ابي ابي الميت وخولتها واولادهم
وذلك لان ذوى الاربعة يعتبرون بالاعتناء لولدهم من
فينقل هناك ان ينتقل من اعمام الميت الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جده
واولا هم هناك

فصل في الخنثى

لما استوفى مبادىء مصارف الرتبة المترتبة التي اسلمها في مظهر
الكتاب من اصحاب الغرائض الى ذوى الاربعة ولم يذكر الباقي
مها وهو على المراتب والمقرلة بالنسبة الى الغيرة والوجه له بما
زاد على الثلث وبيت المال وذلك لان كثرة ما ذكر في كتب الفقهاء
على الاستقصا وكان من الامكام مثلا يستحق الغرائض من ثمنها
وكيفية قسمتها مثل الخنثى والحمل والمفقود والمرد والعتق
ومن في معناها اراد ان لا يحل ذكرها في كل على الطالبين
قسمتها فذكرها والخنثى في اللغة فعل من الخنث وهو
الدين والتكسيرا الخنثى الشيء الذي عطفته فانه عطف ومنه
سمى الخنث وجمع الخنثى خنثاء في بفتح الخاء كقولهم خنثاء الى الله
به شرعا من له الذكورة والذكورة النساء معا وليس له شيء منها
اصلا فامم مبني على مباله فان بال من الذكر فهو رجل سجين
اي حكمه حكم الرجل وان بال من العرج فهو امرأة سجين اي
حكمه حكم المرأة لما روي عن عليا رضي الله عنه سأل النبي
صلى الله عليه وسلم عن ميراث الولد الخنثى فقال صلى الله
عليه وسلم لم يورث من حيث يبول وروي ان ابا يوسف سأل
ابا حنيفة رضي الله عن ميراث الخنثى فقال ابو حنيفة رضي الله عنه يورث من

صبي

صبي يبول فقال ابو يوسف ان بال منها جميعا قال ابو حنيفة
يعتبر ابعدهما فقال ابو يوسف فان بال منها معا او شتبه بان
لا يعلم انه من ايها يبول او لا فقال ابو حنيفة كلا ابي وفي رواية
انه قال للماجي يوسف هل رأت يورث البول ما رأت في ركن المعلوم
ان الاربعة عرفت بجمع العلم دليل على ثقة الرجل وديانته ثم قال
ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما ان المعتبر هو الأكثر بمعنى اذا
كان البول الذي خرج من فرجه أكثر فهو امرأة وان كان البول
الذي خرج من ذكره أكثر فهو رجل لان الأكثر اعتبارا كما اذا
اختلط لبن امرأة بلبن شاة فشره منه صبي وضع فان كان
الفالب لبن الشاة لم يثبت حكم الرضاع وان كان الغالب لبن
المرأة ثبت حكم الرضاع كذا هذا وان استويا في الكثرة فهو
مشكل عند ابو حنيفة والجمهور يوسف رضي الله عنهما **واعلم**
ان الخنثى رجل او امرأة عند الله ولا يجوز ان يكون الشخص الواحد
رجلا وامرأة لانه جمع بين الفعدين وهو محال وانما هو مشكل
اذا لم يبلغ اما اذا بلغ فانه لا يسهى مشكلا لانه يظهر العلامة
للاحوالة اما علامة الرجال واما علامة النساء اما علامة
الرجال بان تنبت له الخصية او يقدر على الجماع فهو رجل وانما
علامة النساء بان يندثر ثدياه كندثر المرأة او ينزل من ثدييه
لبن او يجيئ بول او يميل او يمكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة
فان لم يظهر له شيء من هذه العلامات بعد البلوغ فهو خنثى
مشكل ان احتاج الخنثى قبل البلوغ ليس للرجل ان يخففه

لجواز ان يكون لمرأة وليس له ان ينظر الى عورتها وليس للمرأة ان
تختصم لجواز ان يكون رجل فلا ينظر لها ان تنظر الى عورتها كمنه ان
كان له مال يشترى منه جارية فتختصم ثم يتباع وان لم يكن له مال
فلا مام ان يشترى ختانة فتختصم ثم يتباع وقيل ان الامام يزوج
امراة ختانة تختصم متى اذا كان ذكرا تكون المرأة تحت ذوجها وان
كان انثى يكون من نظر المرأة الى المرأة الحاجة وموقفه في الصلوة
بعد صفوف الرجال وقبل صفوف النساء لان يحتمل ان يكون رجلا
ويحتمل ان يكون امرأة وهذا بعد البلوغ واما اذا كان قبل البلوغ
اذ لم يبلغ حد الشهوة فلا يمس ان يقوم في صف النساء واما
حكم غسله لو مات ليس للرجال غفر له لجواز ان يكون امرأة
وليس للنساء غسله لجواز ان يكون ذكرا هذا اذا لم يبلغ حد
الشهوة واما اذا بلغ حد الشهوة او كان بعد البلوغ فانه لا يغسل
الرجل ولا المرأة لكن ينيهم والذي ينيهم ان كان ذاهبهم
منه فلا يحتاج الى خرقه وان كان اجنبيا يمس به بخرقة ولا
ينظر الى ذراعيه ولا الى يديه ولو حضر الخنثى القتال مع
الرجال واخذوا القنايم فانه يرضع لم كالنساء ولا يعطى له
سهم لان امره ينفى على ادق واسد علم

واما الخالين للخنثى لدى اما ما وصا به السعدا
وهو الذي ينفى به كالتيت والابن والخنثى تنصرت
فاعط مثل التيت للخنثى يلد زيد ولا نقص كما قد فصل
اعلم ان المسافعي رحمه الله مع الخفيف رحمه الله في اكثر مسائل
الخنثى

الخنثى اما انه يقول يعطى الخنثى اقل النصيبين ويوقف الباقي
الباقى الى ان يبلغ الخنثى وله يعطى ذلك الباقي من نصيبه
الحكم من الورثة فاذا بلغ الخنثى يخبر بين امرئ الذكورة
والذكورة فان اختار الذكورة حكم به وان اختار الانثى حكم
به وقيل بل قوله انه يوقف ماله حتى يتبين حاله او يموت حتى
لم يعطى نصيبه الى يتيمة الورثة وقيل بل قوله انه يعطى اقل النصيبين
ويدفع الباقي الى شركائه كما هو مذهب الامام الخفيف في قول
انه يدفع للخنثى اقل النصيبين ويوقف الباقي حتى يبلغ فيصط
مع الورثة وهو الاصح من مذهبه وهذا كله فيما اذا ورث
في الحالين اي جملة الذكورة وجملة الانثى اما اذا كان ورث
في حال ولا يرث في حال فانه لا يدفع اليه شيء حتى يظهر امره
او يبلغ ويسقى الاشكال وروى عن الخفيف ان الخنثى
بعد البلوغ لا يسقى مشكلا ظاهرا لان الغالب انه يظهر اما
اما علامة الرجال واما علامة النساء كما مر واذا ظهر امره
بعد البلوغ فيسرد ما اخذ الورثة من نصيبه ثم ان كان
في المسئلة ذوج وخنثى لا غمرا او زوجة وخنثى لا غمرا
فانه لم يبق مشكلا لانه ياخذ الباقي عن فرض احد الزوجين
جميعه ان كان ذكرا بالتعصيب وان كان انثى بالفرض والورث
عند الخفيف وعند الشافعي ياخذ الامل ويوقف الباقي
حتى يظهر امره او يموت فيرد الباقي الموقوف الى بيتها المأوى ولو
كانت الخنثى ولها لام لا يسقى مشكلا بالاجماع لان الذكورة

قال فوثق في ولد الام سواه وكذلك لو اعتق عبدا او اعتق بعتقه عبدا
 فانه لا يبيح ماله لا حكم ماله المعقاة واحد وهو النصف والى كان
 المقت ذكرا او انثى واما حكم غيره من الورثة مع الخنثى لا يملوا اما
 ان لا يتغير حاله او يتغير فان كان لا يتغير حاله من جهة الميراث يكون
 الخنثى كرا او انثى يدفع الميراث كله كزوج او زوجة مع ولد
 خنثى فانه لا يعتبر ميراثا يكون الخنثى كرا او انثى واما ان يتغير
 حاله كسنة الكتاب وهو بنت وابن وخنثى فان الخنثى يعطى مثل
 اقل النسبين وهو الزوج لانه ميقن اي معلوم بنوثة على قدر ذكره
 والوثقة والزائد على ذلك مشكوك فله يستحق ميراثه المشكوك فان
 عند الشاقي زعمه به يعطى اقل النسبين ويوفى الباقي وعند
 الامام الاعظم يعطى الخنثى اقل النسبين والباقي يملو لشرائه
 وهو المقتى كما في مسند الكتاب فان السيد الشريف وان لم يصر
 بهذا التفصيل لكنه يفرق من كلامه وكذا غير من الشراح فقد صرح به
نصف النسبين من المازعة يعطيه عامر بن له مناديه
واختلنا فيما تراه الشعبي ان الامام كما في نسخة
ثلاثة اشباع للخنثى كرا واربعا للابن خنثى
وقد خص بنت اتمام وقد تصح في نسخ حديث الميراث
 وعند عامر الشعبي وهو قول بن عباس للخنثى نصف النسبين
 بالمنازعة قدسها محمد بن ابي نعيم الخنثى بما رواه عن الشعبي
 من انه يخل عن ميراث مولود فاذا له اثنين كما سبق ذكره
 فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى بناء على المنازعة
 التي

التي بينه وبين الورثة فانه يقول اما ذكر وفي نصيب المذكورة هم
 يقولون انثى وثلث نصيب الانثى فانه يدفع الميراث نصف النسبين
 اعتبارا للمخالفين اذ لا يكون ترجيح احد على الاخر فيجب ان يميل
 بقدر الامكان وذلك بما ذكرنا ورد بان العمل بها جمع بين مستين
 متضادين وهو حال فوجب العمل بالادلة كما مر عن الامام الاعظم
 واختلاف الامام ابو يوسف والامام محمد في خروج قول الشعبي وظهر
 ان بين الترخمين تفاوتا فتخرج ابي يوسف على طريقين الاول
 ان الابن سهمان والبنت نصف سهم والخنثى ثلثة ارباع سهم لان
 الخنثى ان كان ذكرا يبعث سهم وان كان انثى يبعث نصف سهم
 فيأخذ نصف النسبين لاحتمال حال المخالفين اولاد نصف السهم
 متيقن فيأخذ النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع فيه
 الراية على النصف الى تمام السهم فصار له ثلثة ارباع السهم
 ومجموع الانصبا على هذا سهمان وربع سهم فبسط السهميات
 اربعا فقصير ثمانية ثم زيد الربع عليها يصير تسعة فبجعل اصل
 المسئلة من تسعة باعتبار اننا نجعل كل كسر سهمان والاطراف
 الثمانية ان الابن سهمان والبنت سهمان والخنثى سهمان ونصف سهم
 فصار مجموع الانصبا اربعة سهام ونصف سهم فبجعل كل نصف
 سهما ما السواء وتقع من تسعة واسد اعلم
ومحمد يعطيه خمسين ان ذكر او انثى مع المال فاحذر الخطر
فياخذ النسبين ما للذكر والابن وهو خمس والثمن
ولم يجر خمسة في الدفعة والحاصل اربعة بنين معه

فاربعة تباين بالضرع وهذا هو الصحيح **رجبي**
ومن يكن نصيبه في الاربعه في الخمسة اضربه وهذا القول تبعه
ومن يكن شيء له في الخمسة في الاربع اضربه بقول مثبت
للاربعة عشر بعدها ثمانية والمثبت تسع حاصل المباينة
كذلك المختل ثلاث مع عشر هذا هو هذا النص عندنا
 وقال محمد بن قنبر قول الشعبي في الصورة المذكورة ياخذ المختل
 خمس المال ان كان ذكرا لان الاولاد صنفان وبنيت للملته
 من خمسة اهرم للذين سواها والمختل على تقدير المذكورة ايضا سها
 وبنيت سها واحد للمختل على هذا التقدير هذا المال وباخذ
 المختل ربع المال ان كان انثى لان الاولاد صنفان وبنيتان
 فالمسئلة من اربعة اهرم للذين سواها ولكل واحد من البنين
 سها واحد للمختل على تقدير الانثى ربع المال فاخذ المختل
 نصف نصيبين الفصيلين وذلك خمس وثلث باعتبار الحالين فان
 المختل نصف الخمسين والثلث نصف الاربعة ومجموع نصف الفصيلين
 باعتبار حال المذكورة والانثى وتصح المسئلة عن تخرج سهم
 من اربعين وهو الرد الحاصل من سها ربع وهو اربعة
 في يخرج المختل خمسة ثم الحاصل في الحالين ثم اشار الى بنين
 انصبا الورثة بقوله ومن يكن نصيبه في الاربعه المتيقن
 من كان له شيء من الخمسة ياخذ من سواها في الاربعه ومن كان
 له شيء من الاربعه ياخذ من سواها في الخمسة فصار المختل
 ثلاثة عشر حاصلة من الضرع وبنيت تسعة كذلك حاصلة

من الضرع وبنيت تسعة كذلك حاصلة من الضرع وبنيت
 ثمانية عشر وبنيت ذلك ان المختل من مسئلة المذكورة اشقي فاذا
 ضربناهما في الاربعه حصل ثمانية فمى له وكان نصيبه من مسئلة
 واحد فاذا ضرب في الخمسة فمى ايضا له فصار نصيبه من الاربعين
 ثلاثة عشر وللذين من مسئلة المذكورة اثنا عشر فاذا ضربنا في الاربعه
 حصل ثمانية فمى له وكان نصيبه من مسئلة الانثى اشقي ايضا
 فاذا ضربنا في الخمسة بلغ عشرة فمى ايضا له فصار نصيبه من
 الاربعين ثمانية عشر وكان للمبت من مسئلة المذكورة واحد
 فاذا ضرب في الاربعه بلغ اربعة فمى لها وكان لها من مسئلة
 الانثى اثنا عشر واحد فاذا ضرب في الخمسة بلغ خمسة فمى لها
 ايضا فصار نصيبها من الاربعين تسعة ولا يخفى عليك ان نصيب
 المختل اعني ثلاثة عشر في هذه المسئلة كما هو مقرر من اربعين
 كذلك هو نصيب نصيبه حسب حاله لانه نصيبه في حالة المذكورة
 ستة عشر ونصيبها ثمانية ونصيبها في حالة الانثى عشرة ونصيبها
 خمسة ومجموعها ثلاثة عشر ثم اعلم ان ما حصل المختل على
 تخرج ابي يوسف اكثر ما حصل لها على تخرج محمد وطريق معرفة
 ان يتوزع تصحيح اهلها في تصحيح الاخرى فاذا ضربت التسعة
 في الاربعين حصل ثمانية وستون فاصرف الثلثة التي حصلت
 لها من تصحيح ابي يوسف في تصحيح محمد وهو اربعون يبلغ ثمانية
 وعشرون وذلك نصيبها من ثمانية وستين على تخرج ابي يوسف
 فاذا ضرب ثمانية عشر التي حصلت لها من تصحيح محمد في تصحيح ابي

يوسف وذلك تسعة مبالغ ما يرى بقدر عشرة ذلك فيصيرها من ثلثا مائة وثلاثين
على خروج محمد والخضر من هذه العبارة أن نقول لها على خروج الخضر
ثلاثة من تسعة وهي الثلث كاملا وعلى خروج محمد أربع المثلثة
أشعار الربع انتهى

فصل في حمل

ومن الحمل لدى النعمان أكثرها ياد الملأ عامان

أكثر مدة الحمل عند الملأ عامان والعظم وأما مدة حملهم الله تعالى مستان
وعند ليث بن سعد النضر عمره ثلاث سنين وعند الشافعي ثمانية
أربع سنين وعند الزهري سبع سنين لأنما دقي عايشة رضي الله
فإنها قالت لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بقي أكثر
وقتل هذا لما عرفنا لقياس بل السماع عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وللشافعي طروعي من أن الفحشاء ولدت أربع سنين وقد
ثبتت ثنيته وهو يفتك فضيحا كما وإن عيل الغزن الماشقوة
ولدت أيضا أربع سنين وقد اشتهر في نساء ما حشون الشهن بدو
كذلك وروى أن جاد غاب عن امرأته سنتين ثم قدم فوجد
حامل فتم عمره رضي الله عنه أن يرجعها فقال له معاذ إن كان
الك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما بطنها فتركها حتى ولدت
ولدت قد ثبت ثنيته ويثبه أباه فقال الرجل هذا ابني ورجع
الكعبة فثبت عمره نسبة منمو أنه ولدت أكثر من سنتين وقال
أول ما عاذ لك عمر والجواب عن الأول أن الفحشاء وعبد المعبود
ما كنا يعرفان ذلك من أنفسهما والعرف غيرهما إذا لا اطلاع
لأحد على ما في الرحم سوى الله سبحانه وتعالى يجوز ذلك لاسم

فم الرحم عوضا عن سبيل النعمة والنادرة ما يعتد به وعن النافي أن
المزاد عيشته عنها قريبا من سنتين وأما ما كان باقلا
أقلها ستة من الشهر **وأوقنوا الحمل في الشهر**
خطا أربع من البين شهر **والحيات أيها أمنا كثيرا**
واختلف الملايقا في الحمل **والثاني أن تحفظه تحمله**
اصحابها نصيب بن يروي **عن بعضهم وهو أقوى للفتوة**
تدعى بيان أكثر مدة الحمل مفصلة وأقل مدة الحمل ستة أشهر بالتمام
لما روي من أن رجلا تزوج امرأة فولدت ستة أشهر فمعت عثمان رضي
الله عنه برجها فقال ابن عباس ما أنها لوفا صحتكم كتابا به لمحكم
أز قال الله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقال وفصاله في
عامين فإذا ذهب عامان لفصال لم يبقى للحمل إلا ستة أشهر فدره
عثمان الحرة عنها وأثبت النسب من الزوج وروى ثلثه عن علي وفي
حديث بن مسعود أن الولد يولد مائة على أربعين شهرا ينفي فيه
الروح وبعد ما ينفي فيه الروح يتم خلقه في شهرين ويحقق
الفصال مستوي الخلق ستة أشهر ذكر شمس المائنة الحصى
في شوح تمام الإطلاق وقد اختلف العلماء فيها يوقف الحمل أما
عند الملأ أربعين شهرا يوقف الحمل نصيب أربعين شهرا أو نصيب
الربع مائة أيها أكثر ويعطى ببيعة المودة أقل له نصيب رواه
عنه ابن المبارك وهو اقرب وذلك لأنه حياط قال الفخري
دانت بالكوفة لا يسمي على أربعين شهرا في بطن وأمر ولم ينقل
عن المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذلك فأكفينا به عند

التزوج

يجوز فيه انقضاء المدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرث
 ولا يرث منه اذ علم باقرارها ان الحمل لم يكن من الميت
وان يكن من غيره وجبات به تمام ستة توالت
من الشهر وصاح او اقل فيرث المولود في ذر النفل
 وان كان الحمل من غير الميت كما اذا ترك الميت امره حاملا من ابيه
 المحروم لورث او غيره او ترك امرأة اخصيه حاملا من اخصيه المحروم
 او ترك امرأة ابنه المحروم حاملا فان جاءت بالولد ستة اشهر
 او اقل يرث للمقطع بوجوده **في الموت** وان جاءت به لاكثر من
 ستة اشهر لا يرث لان الاصل في الحوادث اضافتها الى اقرب
 الدورات وهو ستة اشهر الا لصرف اثبات النسب به
 ارتفاع النكاح فلا ضرورة لثبوت نسبه بقيام النكاح فعلم
 من هذا ان الشق الثاني معناه في غير المعتد او المتكوه
 او في معتدة اقرب بالانقضاء وجبات بالولد لاكثر من
 اشهر من يوم الاقرار كما اذا مات وله اخت لا بوي وام حاملا
 من غير ابيه وعم ثم جاءت الام بالولد لاكثر من ستة اشهر
 وهي منكوهة معتدة قد اقرت بانقضاء المدة وجبته بالولد
 لاكثر من ستة اشهر من وقت الاقرار لا يرث وان جاءت ستة
 اشهر او اقل في الصورة بين يرث وامر علم ثم قال
واختبر خروجها لاكثر لا بالاقل ثم القول الحرجي
 اقول فانهم كما اشتروا للذوات وهو الحمل وقت الموت كذلك
 اشتروا انفسا له حياتي يستدل بذلك على حيوية وقت
 موت

موت المورث اذ الحال شاهد علوي بقبلة ثم يعتبر خروجها لاكثر
 فان خرج مستقيما يعتبر لاكثر بخروج صدره وان خرج منكوا
 يعتبر خروج صدره **فان قلت** لم ثم يعتبر بخروج السرة التي هي
 الوسط في الحالين اعني ما الى الاستقامة ومندها **قلت**
 لما كان في حال الاستقامة بخروج الصدر يخرج الأعضاء
 الرئيسية اعتبر اكثر بخلاف العكس انتهى
وان ترد تصحيح السائل فاحفظ ذوقا في غير غير
ومعنى مسئلة كانه اني واخوتي كرا تظننه
ثم انظر بينهما وقابل من نسبة ان وافقت فاولا
بضرب وفق احدهما في الاخرى او بايت كل واحد في الاخرى
مطاصل الضرب بالمضروب وذا القول موجز راجع
 والاصل في تصحيح سائل الحمل ان تصحيح المسئلة على تقدير
 او علوية زير ان الحمل ذكر وعلى تقدير ان انثى ثم تنظر بايت
 تصحيح المسئلتين فان توافقا بمن كالتصنيف والتلك اربع
 على ما سلف فاضرب وفق احدهما في جميع الاخرى وان تبانيا
 فاضرب كل احدهما في جميع الاخرى فالاصل بالضرر هو الصحيح فله يحمل
ومن يكن نصيبه مستوفى **مسئلة الثانية في الاخرى**
ان بايت او وافقت في نفسها ثم اعلم ما مضى في مندها
ثم انظر بمطاصل الضرب ايها الاقل ان فاحب
لذلك الوارد والفصل الذي بينها يوقف قوله فاحتمل
لذلك الحمل وسيد ان ظهر قد استحق لكل ما يطى لاخر

وان يكن للبعض الاستحقاق فيأخذ البعض ذاك الباقي
لكل من اوقعت من نصيبه يعطى على امر في ترتيبه
ثم اذا اردت ان تبين نصيب كل واحد من الورثة ادخل فريقي
فاضرب نصيب من له شئ من مسئلة ذكورة في مسئلة انثى
على تقدير التباين اوفى وفقها على تقدير التوافق واضرب
ايضا نصيب من له شئ من مسئلة انثى في مسئلة ذكورة
ادنى وفقها على تقدير التوافق كما ذكرنا في ميراث الخنش ثم
انظر في الحاصلين من الضرب ما لكل واحد من الورثة ايها افضل
فيصير لذلك الوارث كاستحقاقه الاقل ميقن والمفضل الذي
بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه قد اشبهه بالملهم
مسحق لذلك الحمل او لذلك الوارث فيوقف الحق ان يزول
الاشتباه فاذا اظهر الحمل زال الاشتباه فان كان الحمل مستقرا
لجميع الموقوفات فيها واد كان مستحقا للبعض فيأخذ الحمل ذلك الباقي
مقسوم بين الورثة فيعطى لكل من الورثة ما كان موقفا من
نصيبه ولما فرغ من تمام القاعد شرع بمثل ذلك ففك
مثاله بنت وام وامه وحامل بولدها قد نجب
فصيرها عشرة وثم اربعه ان قد روي ذكر او اذا تبعة
او انثى من سبع مع العشر والتحق الاقوال اجمعون
بضرب وفق احدهما في الاخرى **والحاصل النطع هذا الا**
ويبلغ الحاصل ستة عشر وما بين ان تقدم ذكر
سبعة يتبعها عشرون وتلك للخوجة اجمعون

وغيره

ورقة مع القاديين لكل واحد من ابويه قد حمل
وكان للمرأة ان قدرها **ذو الحمل انثى اربع قروفا**
يتبعها عشرون والابوين مستوف مع اربعة يقينا
ثلاثة توقف من نصيبها ومن نصيب الابوين اثنتا
لكل فرد منهما اربعة موقوف مشهوره مرفوعة
والثالث قطرها ثلاثة عشر لانه في بعضها قد اشهر
يقدر الحمل من الميت بن اربعة وهكذا دويها
ثم انما اذا ترك الميت بنتا وابوين وامراة مالا فله مسئلة من
اربعة وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر لانه اجمع بينها ثم
ورسنا وما بقي فلهن زوجة ثلثها وهو ثلاثة ولكل واحد من
البنين الثلث وهو اربعة والبنيت مع الحمل الباقي وهو ثلاثة
عشر وللمسئلة من سبعة وعشرين على تقدير ان انثى لانه
اجمع بينها على هذا التقدير ثم **وسكان** وثلاثان فلهن مئزر
فتسول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فلهن ابوين
ثمانية لكل واحد منهما اربعة والمرأة ثلاثة والبنيت مع الحمل اثنتا
سنة عشر وبنيت عددي تصح المسائل اعم اربعة وعشرين
وسبعة وعشرين توافق بالثلاث ثلث مخزبة هو ثلاثة يمد بها
معافا فاضرب وفق احدهما اي ثلثها وهو ثمانية من الاول
تسعة من الثاني فجميع الاخرى صار الحمل باسب من عشرة
سها ومنها يقع اذ على تقدير ذكورة المرأة سبعة وعشرون ولكل
واحد من الابوين ستة وثلاثون وذلك لان سهام المرأة منها

من مسئلة الذكورة اعني اربعة وعشرين ثلاثة كما عرف فاذا اختلفت
 في رفق مسئلة الانثى وهوت ستة بلع سبعة وعشرين
 وسهام كل من الابوين من مسئلة الذكورة اربعة فاذا اختلفا
 في ذلك الوقت بلع ستة وثلاثين وعلى تقدير ان كانت المرأة
 اربعة وعشرون لان سهامها من مسئلة الانثى اربعة وعشرين
 وعشرين ثلاثة فاذا اختلفت في رفق مسئلة الذكورة وهو
 ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد من الابوين ثمان
 وثلاثون لان سهام كل واحد من مسئلة الانثى اربعة وعشرين
 من بابها في رفق مسئلة الذكورة بلع اثنين وثلاثين ^{النسبة}

٢٤	٩	الموقوف	٢٧		
٠٤	٣٦	٤	٠٤	٣٢	—
٠٣	٣٦	٤	٠٣	٣٢	٣
٠٣	٢٧	٣	٠٣	٢٤	زوج
١٣	١١٥	١١٥	١٦	١٣	بنت
مسئلة الذكورة البالغ بالمضروب ٢١٦					

فيعطى المرأة من المائتين والستة عشر اربعة وعشرين لانها اقل
 فيسبها على تقديرى ذكورة الحمل وان شئت ويرفق من نفسها
 وهي افضل بين النسبين الخ ان ينكشف حال الحمل ويرفق
 من نصيب كل واحد من الابوين اربعة اسهم كما هو شرط في المبدأ
 يعني يعطى كل منها اقل النسبين وهو ثمان وثلاثون فيكون
 الفضل المتبقى منها مقدر على الحمل في حق الابوين والزوجة الخ

ويعطى البنت ثلثة عشر سبها لان الموقوف في حقها نصيب اربعين
 عند الحنفية لان اقل نصيبها في ذهابه على هذا التقدير اربعة
 بين دون تقدير اربع بنات واذا كان البنون اربعة فحقها
 من ما يبقى عودا وهي الموقوف في مسئلة الذكورة وهو اعني
 ذلك الباقي ثلثة عشر كما سبق لهم واربعة اشباع سهم لانا
 اذا اعطينا من الباقي كل ابن سهمين والبنت سبها واحد اربعين
 اسهم فلكل ابن ثمانية اشباع سهم فيجمع للبنت سهم واربعة
 اشباع سهم وذلك السهم والاربعة اشباع سهم اذا اختلفا
 في رفق مسئلة الانثى وهو خمسة تبلغ ثلثة عشر سبها في
 طامن المائتين والستة عشر والباقي وهو مائة وخمسة موقوف

والباقي الموقوف خمس عشر ومائة ان ولدت ابنا ذكر
 او اكثر يعطى لكل ما وقفت من انفسها سهم على ما قد عرف
 وان يكن بنتا فاكثرها وقف جميعه للابنيات قد عرف
 وان يكن ميتا الى المولود النصف للبنت والاربع
 واعطى للزوجة ما وقفت لها وللأم كما عرفت
 والدعوى بالتعصيب بلع ما فضل هذا لمن اهلنا عز وجل

ثم بعد ما علمنا الموقوف من انفسها الورثة الخ ان يظهر الحمل
 فنقول ان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات
 وذلك لاننا جعلنا الحمل انثى في حق الزوجة والابوين واعطينا
 كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير انثى فخذ استوفوا حقهم

على تقديره لا يؤثر فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو مائة
وثمانية وعشرون نصيب البنين او البنات الذي ان
يضيرون من مسئلة الالف ثمانية عشر من سبعة وعشرين
عشر فاذا ضربت في وفت مسئلة الذكورة وهو ثمانية
تبلغ مائة وثمانية وعشرين من مائة وعشرين
البنات ثلثة عشر فتقسمها الى الباقي الذي هو مائة وخمسة
عشر ثم تقسم المبلغ بينهما على السوية فان استقام عليهن
هذا ان كان كان بين ساهمين وروهن موافقة فافتر
وفق الروس في المائتين والستة عشر فبلغ بقية مسئلة وان
لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فافتر جميع عدد الروس في جميع
المائتين والستة عشر فبلغ فهو بقية جميع المسئلة وان ولدت
ابناء كرا واحدا او اكثر فيعطى للمرأة والابوين ما وقف من نصيبها
اي تعطى المرأة الثلثة التي كانت موقوفه من نصيبها في كل
سبعة وثمانون وهي اكثر المصيبين ويعطى كل واحد من الابوين
الاربعة الموقوفه من نصيبه فتقسم لكل واحد منها اكثر المصيبين
وهي ستة وثلاثون وما بقي بعد ما اخذ هؤلاء الثلثة وبقية
اخذت البنات وهو مائة واربعة ينقسم الى ما اخذت البنات الذي
هو ثلثة عشر فيبلغ مائة وسبعة عشر ثم تقسم هذا المبلغ الذي
هو مائة وسبعة عشر بين الاول وانصحب عليهم لئلا يكون
الابوين ان كانوا ابوين وبات بان كان لكل ابنا وبات
او ابوين وبات وان انكر المسئلة باعترفته لما مر

وان ولدت ولدا ميتا كذلك يعطى المرأة ما وقف من نصيبها وهو
ثلثة وللأبوين ما وقف من نصيبها لكل واحد اربعة ويعطى البنت
الى تمام النصف وهو خمسة وثمانون سها وقد كانت اخذت
ثلثة عشر سها في كل لها نصف التركة وهو مائة وثمانية والباقي
للأب وهو خمسة اسهم لان السبعة جز سها وقد بقي من اصل
المسئلة الثلثة هو اربعة وثمانون سها فاذا اخذت النسبة الى
المذكور ستة وثلثة ثون يصير المجموع خمسة واربعين **واعلم** ان
الميت اذا ترك من له يتغير حاله ومنه بالمثل فانه يعطى من نصيبه على
كل حال كما اذا ترك خيرة ومن غيره حاله فانه يعطى المخرج السكن
وكذا اذا ترك امرأة حاملة وابنا فالمرأة الثلث على كل حال وان
كان الوارث ممن يسقط في احدى حالتي الحمل فانه لا يعطى
شيئا لان اصل المحاققة من كونه ولا توجد مع الثلث كما اذا
ترك امرأة حاملة واخا فذلك شيء لا يخفى لجران ان يكون الحمل ابنا او

فصل في المفقود

المفقود في اللغة معقول من فقدت الشيء اي اضلته او من
فقدته اذا اطمئنت وفي الشرع الغائب الذي انقطع خبره واستقر
اثره ولا يعلم انه في قيد الحياة او في عداد الاموات فانه يقال
عن احدته وهم في طريقه وليس بين معينه المفقود قضاء وكذا السارق
في ماله حي فلا يرث احد من ماله شيئا وهذا المعتمد
حتى يصح موته او يمضي عليه حين بالحد لا كفقضي
وقد مر وتسعين عاما يروى عنه الميراث شي عليه لغوى

وحكمه في حق غيره وقف **مذاهبا لقوم بذالم يختلف**
وان بعض عليه ذاك الحين خاله حقا وذا يتعين
للوارث الموجود ذاك الزمن ومنه بعض يحرم وان من المبنى
ثم الذي وقف كاحله فاردده حتما لا تنزع عنه ثقله

حكم المفقود انه محلي في حق ماله حتى لا يرث احد من ماله شيئا
وموقوف في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مورثه اما الحكم بموت
انما هو بضمها بالحال لان الاصل بقاء ما كان على ما كان مالم
يظهر خلافه وهو حجة دافعة لذلك استحقاقا لا مشبهة له كما ذكر
في الاصول ولما كان الاستصحاب حجة دافعة جعلها في ماله حتى
يرفع الميراث عنه فلا يرث منه امره فيوقف حتى يصح موته اطلاقا بالبينه
او بعضه ودرج واختلقت الروايات في تلك المدة ففي ظاهر الرواية
اذا لم يبق من اقرانه حكم بموته ولم يذكر محمد هل المعتبر اقرانه من
اهل بلده او من جميع البلدان بل اطلق فقال بعض العلماء يعتبر
اقرانه من اهل بلده لان الاعمار متفاوتة باعتبار اقاليم و
البلدان قال الشيخ فراهه زاده وهذا اصح وادق لانه لو
اما غير ممكن او يستلزم للمخرج المدفوع وروى الحسن عن ابي
حسين ان المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولده وقال
محمد بن مائة وعشرين سنة وقال ابن ابي عمير مائة وخمسين سنة
وقال بعضهم تسعون وفعل الشيخ رضي الله عنه عن الامام المتري
انه قال وعليه الفتوى وقال بعضهم انه مكول الحد الذي الامام
وهو الاصح لانه السبب في عدم الاختلافات اختلاف الناس

في غلبة الظن فيكون الاصح التوقيف الى دعاي القضاة الامام لا
ختلف احوال الناس واحوال المفقود فان الرجل المشهور كالمالك
اذا انقطع خبره يفتى على الظن هلاكه فانه في مدة كاسيما اذا
صادفته ماله ولما لم يكن استصحاب الحال حجة مثبتة لم يجعل
وارثا لما عنده ولما اجتمع فيه دليل استمرارية الحياة وهو استصحاب
الحال ودليل الموت وهو انقطاع خبره ووقع التعارض بينهما
جعل موقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه
فان علم وقت موته فبمخرطة الميت في بيته وان لم يعلم او حكم
بموته بمضي المدة يكون ماله لورثته الموجودين عند الحكم له عند
غيبه لانه كان حيا الى ذلك الوقت حكما بحكم الاستصحاب وما
كان موقوفا كاحله من مال مورثه يرد الى وارث مورثه الذي
وقف من ماله لانه تبين ان المستحق لذلك المال غير المفقود
والمال انما يوقف رجاء ان يستحقه بالموت وقراره قطع الرجاء
وطريق تصحيح سبيل المفقود ان تصحح المسئلة على تقدير حيوته
وعلى تقدير وفاته وتعمل باقيا العمل كما ذكر في الحمل ثم تنظر بين
المستقلين فان توافقا ضربت وفقا احدهما في كل الاخرى
والا فكل في الكل وما بلغ بالضرب فهو تصحيح المستقلين
ثم نصيب من له شيء من مسئلة الحياة يخرجه في ذوق مسئلة
الموت على تقدير التوافق او في كلها على تقدير التباين
له شيء من مسئلة الموت يخرجه نصيبه في مسئلة الحياة
على التقديرين ويعطى كل وارث اقل النصيبين ويوقف

الفضل الواجب بين الحال مثله زوج وام ولدت لابوين واخا لثلاثين
 مفقود فمئة مسألة الحيوة نصف في كل واحد وما بقي ما صلح من ستة ولا
 يستقيم الاثنان على العصبية الثلاثة الذين هم الاخ لابوين ولدت
 كذلك فمئة مسألة في الستة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح الزوج
 منها النصف وهي تسعة وللام المسكن وهو ثلثه وثلث من
 اثنان وللام اربعة وفي مسئلة الموت نصفان وثلث فاصلها
 من ستة ونقول الى الثمانية ومنها تصح لكل من الزوج والدة ثلاثة
 وللام اثنان وبين المسكنين وهي الثمانية عشر والثمانية لغيره
 نصفين فاذا اضربنا نصف واحد في كامل الاخر يبلغ اثنان
 وسبعين كان للزوج من مسئلة الحيوة تسعة فاذا اضربناها
 في فوق الثمانية عشر وهو اربعة يبلغ ستة وثلاثين وللمن
 مسئلة الموت ثلثه فاذا اضربناها في فوق الثمانية عشر هو
 تسعة يبلغ سبعة وعشرين فيعطى هذا المبلغ وهو الاقل ويحق
 من نصيبه تسعة وكان للام من مسئلة الحيوة ثلثه فاذا اضربنا
 في اربعة تبلغ اثنان عشر ومن مسئلة الموت اثنان فاذا اضربنا
 في التسعة يبلغ ثمانية عشر فتعطى اقل النصيبين وهو اثنان عشر
 ويوقف من نصيبها ستة وكان للاخت من مسئلة الحيوة اثنان
 فاذا اضربناها في اربعة يبلغ ثمانية ولها ايضا من مسئلة
 الموت ثلثه فاذا اضربناها في التسعة تبلغ سبعة وثلاثين
 فتعطى اقل النصيبين وهو ثمانية ويوقف من نصيبها ستة
 عشر فظهر من هذا ان حصول الاقل للزوج في مسئلة

الوفاء

الوفاة وللام والاخت في مسئلة الحيوة ثم اذا ظهرت صيرته
 اخذ كل واحد منهم ما انحقه على قدر الحيوة فيكمل الزوج ستة وثلاثين
 ويبقى الذي اصابه لدم والاخت بحاله والباقي بعد نصيب الثلاثة
 من اثنان في بعين وهو ستة عشر سها للزوج وان حكم بموته يبقى
 الزوج على حاله ويكمل للام والاخت ما كان موقوفاً من نصيبهما
 وهو ستة للام وتسعة عشر للاخت **فصل في المرتد**
ان قتل المرتد او ماته وان بالامة القاضى قضى فلعلم
بان كل كلب في الاسلام للورثة المسلم بالمقام
وكسبه يوضع حاله الموده بيت مال المسلمين عمده
ارضى الامام الاعظم النعمان ولما حياه اعطاه الكسبان
لورثة المسلمين ثم ما بعد الحق يكتسبه فاعلم
بانه كالحق بلا جعاع وذاهو الحق بلا نزاع
 اعني اذا قتل المرتد او ماته اختلفوا في ميراثه وكذلك اذا الحق
 بدار الحرب مرتدا وقضى القاضى بحقوقه لان موت المرتد اما حقيقة
 او ظاهرا او لا حقيقة والمآل الثالث حكمنا فمئة العام الاعظم ما
 اكتسبه في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال
 رده يوضع في بيت المال وعند الامام بين الكسبان جميعا
 لورثة المسلمين وعند القاضى يوضع الكسبان في بيت
 المال لان مال حربي لا امان له او مال ضائع وروح قواها ان
 يحكم عليه بحكم الاسلام ويجوز عول الورثة عليه فصار اليه
 قصار كالمسلم والعرق لا يجزيه دفن ان الحكم بموته مستندا

الوقت ردت التي بها صارها كما فيها اكتسب في حال اسلامه يكن
 اسناد التورث المير و يصير كسورث المسلم من المسلم بخلاف ما كتبه
 في حال ردت حيث لا يمكن اسناد التورث المير لانه لم يكن موجودا
 وقت الاسلام وكان تورث المسلم من الكافر وان لم يجوز و
 اختلفت الروايات عنه في ان المعبر في الارث وجود الورث حال
 الردة والموت معا او حال الردة فقط او حال الموت فقط
 فروى الحسن الاول ابو يوسف الثمانية ومحمد الثالثة وهذه هي
 هذا كان فيها اكتسب قبل المماقة واما ما اكتسب بعد ففي الجاهل
 لانه اكتسبه وهو من اهل الحرب واهل دار الاسلام لا يورث واما المرتدة فقد
وكما تكتب المرتدة من قبل توبت وبعد الردة
لوارثها المسلمين جميعا **والتفقوا قولها واولادها**
بان المرتدة لا يرث احد **ولا من المرتدة اعطيت الرشد**
ومثله مرتدة الا اذا **يرتد قبل ان يات بها بخدا**
 وكتب المرتدة جميعه لوارثها المسلمين سواء اكتسبت قبل الردة
 او بعدها ذكر كان قبل قضا القاضى لمجوزها بعد الحرب وبعده
 وذلك لاجتماع من اصحابنا رضي الله عنهم لان عصمة المالكات بعد
 لعصمة النفس فلما لم تزل عصمة نفسها بالردة لم تزل عصمة مالها
 ايضا لان المرتدة تمسك بالان ترجع الى الاسلام او توفد لا
 تقتل حتى ان المرتدة اذ لحقت بمبار الحرب وقضى لها فقه
 لمجوزها وجاءت اليها مسلمة قبل اسلامها واعلم ان المرتدة
 والمرتدة لا يرثان من احد لا من المسلم ولا من المرتد لانه اذا

يبني

يتنوع على اختلاف الولايات ولا ولاية لها على احد الدان ارتد
 اهل ما حيتهم باجمعهم فانهم لا يتوارثون لان دارهم صارت دار حرب
 الا يرى الى ظهور احكام الشرائع فيهم واذا ظهر عليهم فقتل جازم
 وفي سيرة دارهم ونسبهم كما فعل بكر الصديق رضي الله عنه ومقاتل عنه
 بنو حنيفة والنصبة مشهورة فلا تطيل بذكرها

فصل في التامير

حكم التامير حكم كل مسلم مادام في الاسلام في الارث
ومن يفارق دينه فحكمه حكم الذي يرتد ثم سهره
من ارتد بعد ان يات بها بالردة **فالورث عنان العذر والترك**
وان جهلت حاله فحكمه حكم منفق فيوقف سهره
 اعلم حكم التامير حكم سائر المسلمين ما لم يفارق دينه فترث من
 عقيم ويورث منه لانه مسلم من اهل دار الاسلام انما كان اذا
 يرى ان زوجته التي في دار الاسلام لا تبين منه بالاسرة كما ان
 الاسلام يورث في قطع عصمة الشكاح لا يورث ايضا في قطع الميراث
 فان فارقه بينه فحكمه حكم المرتد اذ لا فرق بين ان يرتد في دار
 الاسلام ثم لم يفرق بين الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب
 ويقيم فيها فانه على المقدور من يصير حروبيا فان لم يعلم ردة
 ولا حيوته ولا موته فحكمه حكم المفقود فلا يقسم ماله ولا تنزوي
 امراته حتى يكشف حاله فان ادعى واثبته انه ارتد في دار الحرب
 لم يقبل ذلك الا بشهادة مسلمين عدلين فاذا شهدا حكم القاضي
 بوقوع الفرقة بينه وبين امراته وقسم ماله بين ورثته لانه

سيت حكما عند قضاء القاضى فانجا ببقضاءه وانكر الردة لم
ينقض القاضى حكمه ولا يرد عليه امراته ولا ماله الا عاظا قايما
بعبديه في يد وارثه كما في الموت المعروف اذا جاء تايبا وان سمع
القاضى شهادة المدلين ولم يحكم بعد صحتها تايبا وانكر
الردة كان ماله على حاله ارتد او لم يرتد لكن القاضى يترك
المتأهدين فان عدلا ابان منه زوجته لان ذلك حكم ثبت
بنفس الردة ولا يحكم بمقتضى مدبره وامرته اوردته لانه حكم ثبت
بالموت ولا يكون للردة حكم الموت الا اذا اتصل بقضاء القاضى

فصل في الحق والفرق وما اشبههم

وان عمت قوم يهدم او غرق او طعن او معركة او في حرق
وكان لا يعلم موت السابق فلا تورث زاهقا من اهل
واجلهم كانهم اجنب وعال كل له زم و واجب
لوارث الميت على الاحياء فذا هو المختار يا منائ

اقول اذا مات قوم بينهم قرابة ولم يدري موت السابق منهم
كما اذا غرقوا في ماء او احترقوا في النار فمعه او سقط عليهم
حمار او سقط او قتلوا في معركة او ماتوا في طاعون شديد
ولم يعلم التقدم واللاحق في موتهم وجعلوا كأنهم ماتوا معا فان
كل واحد منهم لو دنته اذ حيا ولا يرث بعض الا من مات من البعض
في مثل هذه الفسوق وهذا هو المختار والفتوى عندنا وعند
مالك والشافعي وهو رواية عن ابي بكر الصديق وعمر بن عبد
البن ثابت ووجهه انما له وقت يثبت على المتيقن بالحياتة
وشرطه وهو الحيوة للورث بعد الموت فلما لم يتيقن بوجوه

الشارح

الشوط لم يثبت الودع بالثبوت وفي احد روايته عن علي
وابن مسعود وبه اخذ ابن ابي ليلى يرث بعضهم من بعض الاما واث
كل منهما من مال صاحبه اما الاول فلا نجاسة كل كانت ذائبة
ببقاين فيتمسك به وسبب الحرام ان موته قبل ان يرد ذلك شكوك
فلا يثبت به الحرام وانما الثاني فلو انما اذا اعطيتاه ميراثا صحت
فقد حكمنا بجوته ومن ضرر ربه الحكم بجوته صاحبه قبله ولم يكن القول
بارث صاحبه منه ضرورة للتمسك في دهون يقدرا لانك احيا وميتا
في حالة واحدة في حق شخص واحد وهو ارثه لكن الثابت بالضرورة
لا يتقدم موصفة فالضرورة فيها وودع من صاحبه وفيما سويك
ذلك يمتنع ما لا يصل وهو ان الميتين لا يرث كل بالثبوت فثالث
رجل وابنه انهم عليه ما حظوا له من ميراثها مات اولادها
امراة وابن وترك كل منها مستمعة وميتا كقول الجهم والمفتي
به تركه الا ان ابين زوجته وابنه للحج وكذا تركه الابن بين
زوجته وابنه ان لم تكن زوجة ابنة امه وانما كانت في اهلها
الذكر وعلى القول الثاني الاخر للمزوجة من تركه الميت الثمن
والباقي بين ابنة الحى وابنة الميت بالسوية فنصيب الميت من بقية
دناير وامان تركه الابن فله زوجته منها الثمن ولا ميراث لغيره
ولزوجته ابنة ان كانت امه ايضا المستدرة الباقي لابن في الحال

والحمد ختمها بآيات بابايتها عديتها

قد ختم منظومته بحمد الله تبارك وتعالى لتكون ممنوعة للرعايا
مقبولة للطالبين راجيا من الله الكريم العفو عما اقترحه من

كل ذلك عظيم وان يرضه في سلك العلماء العالمين والصالحين
المختبرين وان لم يكن منهم لكنه لا يحفظ قول النبي المكرم صلى الله عليه
وسلم هم القوم لا يشق بهم جلبهم وقد اشار في آخر مصراع الى
عده ايامها بقوله عيت على طريقه الجبل الكبير فان الامين يسمي
واليا بعشره والبال باربعة فبهن اربعة وثلاثون والياء المدودة
باربعماية تبالا ثلثا فصار المجموع اربعماية واربعة وثلاثون وقد
احببت ان الحقها ببعض مسائل المتقيات والصوابيات فربما
للاخوان وتشجيزا للاذهان واسمها ثمان وعلم المتكلمون

باب مسائل المتقيات

هذا الباب ظاهره تفنن عن مع ان معظم ما اليه قد ذكرت
فيما تقدم لكن نشير الى ما يشاكل معناه على ما سبق ذكره
المسئلة الاولى المباحلة وهو زوج وام واخت لامة وام
حدثت هذه في ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فشا ومنا
الصحابه رضوان الله عليهم اجمعين فقال العباس بن ابي طالب
على مبلغ سها م الردة وفي رواية قال اعلى الملة فقضى
رايه فلما قبض عمر بن الخطاب رضي الله عنه انكر بن عباس ذلك
فقيل له هذا ذكرت هذا العن بن الخطاب فقال هيبته وكان
امرا مهيبا فقيل له هذا له يفتي عنك شيئا فقال من سبابا هله
ان الله عز وجل لم يجعل في المال نصفا ونصفا وثلاثا وان النصفين
قد ذهبا بالمال فابن موضع الثلث ولهذا القيت بالمباحلة الكلام
على هذه القصصه ومن ذهب بن عباس في ذلك والرد عليه قد

تقدم

تقدم في باب لول والمباحلة الملا عنفة لان البهل الملعون كذا
ذكر القاضى شهاب في فرائضه والمسئلة مشهورة فلا تظيل
بذكرها **المسئلة** الثانية العزلة ويقال لها المروانية ايضا وهي
زوج واختان لامة وام واختان لامة واختان لامة وكلمة
الميت امرأة وهي بن بنامة وزوجها من بنى مروان فارد
الزوج ان ياذن نصف المال فسالوا عنها فقضى لها
له الثلث فسميت العزلة لاشتهارها بينهم وقيل كان اسم الميت
غراء فنسبت المسئلة اليها تارة ففضل المراء والزوجها
تارة ففضل المروانية وقيل كان اسم الزوج الكعرو ففضل كل مسئلة
تقول الى تسعة تسمى المراء والمسئلة اصلها من ستة وتقول
الى تسعة وتقع منها للزوج ثلثة وللختين اربعة
والاختين لامة هان وترى هذا الاختان للاب وفي المتقيات
مروانية اخرى وهو زوجة وثنت من زوجها دينار ودرهما
والزكاة عشرون دينارا وعشرون درهما يقال ان عبد الملك
سئل عنها فقال صورتها اختان لامة وام واختان لامة واربعة
ذوات للزوجات خمس المال كالمول والخمس اربعة دنانير
واربعة دراهم لكل واحدة دينار ودرهم **المسئلة** الثالثة
ام الزوج ويقال لها الشريحية وهي زوج وام واختان لامة
وام واختان لامة سميت ام الزوج لكثرة السهام العالمية فيها وهي
الشريحية لانها كانت في ايام شرح ففقد فيها للزوج ثلثة
من عشرة فكان الزوج يلحق الفقيه فيقول ما تقول في ذوات

روحه ولم تترك ولدا ولا ولد ابن فيقول له النصف فيقول
 والله ما أعطيت نصفاً ولا ثلثاً فبلغ الخبر شرحاً فلقية ذات يوم
 فقال لشرح إذا رأيتني ذكرتك حكماها بزاوإذا رأيتك رأيت
 رجلاً فاجراً لآنك تدعي الشكوى وتكتم الفتوى أصل هذه
 المسئلة من ستة وتقول الحشرم للزوج النصف ثلاثة ولهم
 السدر واحد ولله خنتين من المام الثلث وهو مسميان وقد
 مر في مسائل المول أيضاً **المسئلة** الرابعة أم الارامل
 والمدنيارية وهو ثلاث زوجات وحيدات وأربع أخوات
 لام وثلاث أخوات لأم وأم سميت أم الارامل لان الودثة
 انما تكلهن وسميت المدنيارية لانه يقال في المعايير ما تبت
 فطقت سبع عشرة امرأة من اجناس مختلفة وترك سبعة عشر
 ديناراً صار لكل امرأة دينار واحد أصل هذه المسئلة من اثني
 عشر وتقول الى سبعة عشر ومنها **المسئلة** الخامسة البزيرة
 وهي امرأة وابوان وابنتان سميت البزيرة لان علياً رضي الله
 عنه سئل عنها وهو خطيب على المنبر بالكوفة فقال صار ثمة نساء
 ومضى في خطبته أصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين وتقول
 الى سبعة وعشرين ومنها يقع للزوج الثمن وهو ثلاثة ولله
 الثلث ثمانية وللبنين الثلثان ستة عشر **المسئلة** السادسة الرنيارية
 اكبرى وهي امرأة وام او زوجة وابنتان وابنتان عشر اف
 واخت كلام ثاب وام قيل ان امرأة قالت لعلي رضي الله عنه ان
 اخواتي وهون ابني وامي وتولي ستمائة دينار فادفع اليها
 ديناراً

ديناراً واعد فقال لها علي كرم الله وجهه لعل احوال ظلف
 امرأة واماً وابنتين واثنى عشر اخاً واخفا فقالت نعم
 فقال قد استوفيت حفظك أصل المسئلة من اربعة وعشرين
 للزوج الثمن ثلاثة وللأم واحدة السدر ربيعة والبنين
 الثلثان ستة عشر يعني هم واحد منهم ولا ثمن عشر اخاً
 والاخت فيسقطون فيصيرون كلهم خساً وعشرين اخاً
 ولا استقامة للواحد على الخمسة والعشرين بل بينهما مباينة
 فضرها عدد رويهم وهو خمسة وعشرون في أصل المسئلة
 وهو اربعة وعشرون يبلغ ستمائة هم كان للزوج من أصل
 ثلاثة فاذا ضربها في خمسة وعشرين تبلغ خمسة وعشرين
 للام والحبرة من أصلها اربعة فاذا ضربها في الخمسة والعشرين
 تبلغ مائة وكان البنين من أصلها ستة عشر فاذا ضربها
 في المزدوب وهو خمسة وعشرون يبلغ اربعاً مائة كل بنت مائة
 وللحرة والخمس هم واحد فاضرب في الخمسة والعشرين فهو خمسة
 وعشرون لكل اخ سهمها وللأخت هم وعلى هذا القياس **المسئلة**
 السابعة مسئلة الامتحان وتسمى أيضاً الصا والمشرية وهو
 اربع زوجات وكل حيت سبع بنات وتسعة اخوة وسميت
 مسئلة الامتحان لانه يقال في المعايير ما ت رجل وظف
 ورثة عدد كل فريق منهم أقل من عشرة فلم تصح مسئلة من أقل
 من ثلاثين القادمايتين وأربعين سهما اي لان أصل المسئلة
 من اربعة وعشرين للزوجات الثمن وهو ثلاثة فلا تقسيم

عليه بل بين الثلاثة وعدد دونهن مباينة فحفظنا عدد دونهن
وهو ع و الحركات السدس اربعة وهن خمسة فلا استقامة
فحفظنا عدد دونهن وهو ك و للبنات الثلثان وهو ث عشر
و دونهن سبعة فلا تستقيم الستة عشر على السبعة التي هو عدد
دونهن فحفظنا عدد دونهن وهو ٧ والاخوة التسعة هم
واحد لا يستقيم على التسعة فحفظنا عدد دونهن وهو ٩ فصار
مضا من اعداد الروس اربعة وخمسة وسبعة في تسعة وهي ثمانية
فاذا ضربنا الاربعة في الخمسة بلغ عشرين ثم اذا ضربنا العشرين
في السبعة تبلغ مائة واربعين ثم اذا ضربته في التسعة عدد
الاصوة تكون الفا ومائتين وستين وذلك المبلغ يسمى جزء
المسهم فاذا ضربته في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون
يكون ثلاثين الفا ومائتين واربعين فكل من وجبات الثمن
فاذا ضرب في المضروب الذي هو جزء المسهم يبلغ ثلثه اثنان
وسبعماية وثمانين لكل زوجة تسعمائة وخمسة واربعون
والجباة السك اربعة فاذا ضربته في جزء المسهم يبلغ خمسة
الالف واربعين فكل جدة الف وثمانين ولبسات ستة
عشر فاذا ضرب في جزء المسهم يبلغ عشرين الفا ومائة
وستين فكل بنت الفان وثمانمائة وثمانين والاخوة
سهم واحد فاذا ضرب في المضروب يكون الفا ومائتين وستين
لكل اعمامة واربعون **المسئلة** الثامنة الخرقا وهي ام
راخت وحده سميت الخرقا اكثر اختلاف الناس فيها فقل
قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه المسئلة من

ثلاثة

ثلاثة للام الثلث والباقي المحيرة فسقطت الاخت وعلو قول
عمر رضي الله عنه المسئلة من ثلثة عشر لاخت ثلثة
والله م هم ويعبر عنه ثلث الباقي ولا يعبر عنه بالسبعة ثانيا
والمحيرة ثانيا وعلو قول عثمان رضي الله عنه ومن تابعه المسئلة
من ثلثة للام الثلث والباقي بين الجدة والاخت نصفان
ولهذا سميت ثلثة عثمان في قول علي رضي الله عنه ومن
تابعه المسئلة من ثلثة للام الثلث والاخت النصف والباقي
المحيرة وفي قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تابعه المسئلة
من ثلثة وتصح من تسعة للام الثلث والباقي بين الجدة
والاخت للذكر مثل حظ الانثيين وفي قول ابن مسعود رضي الله
عنه في احد الروايتين عن المسئلة من اثنين وتصح من
اربعة للاخت النصف والباقي بين الجدة والاخت نصفان هذه
المسئلة تسمى الخرقا لان اقوال الصحابة رضي الله عنهم خرقها
بكثرة نقا وتسمى المسئلة لان فيها سبعة اقوال والقول السابع
عن ابن مسعود في احد الروايتين عنه انه وافق عمر ^{الذكي}
رضي الله عنه وتسمى المسئلة وتسمى الخمسة ايضا لان الشعبي
قال عاف الحاج فقال ما تقول في ام واخت وحده فقلت قد
اختلفت فيها خمسة من الصحابة فقال ما قال فيها ابن عباس
فاجزته فقال اقال ابن مسعود فاجزته فقال ما قال فيها
عثمان فاجزته فقال ما قال فيها زيد فاجزته وكان الشعبي
لا يثبت الرواية عن غير هؤلاء الخمسة وتسمى ايضا العثمانية

والحاجية والمثلثة والى قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 مال الامام الاعظم رضي الله عنه والى قول زيد بن ثابت
 رضي الله عنه مال الشافعي ومالك والرازي رضي الله عنهم **المسئلة**
 التاسعة مربعة ابن مسعود رضي الله عنه وهو بنته واخت
 وحديثي قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه للبنت النصف
 والباقي للجد وفي قول علي رضي الله عنه للبنت النصف
 والجد السكن والباقي للاخت وفي قول ابن مسعود رضي
 الله عنه للبنت النصف والباقي بين الجد والاخت نصفين
 وفي قول زيد رضي الله عنه للبنت النصف والباقي للجد
 والاه بنت للذكر مثل حظ الانثيين وتلقى هذه المسئلة
 في المعاليه فيقال ميت مات وخلف ورثة فيهم اثني اطفال
 في ميراثهم من اسقطها ومنهم من ورثها الثلث ومن
 من ورثها الربع ومنهم من ورثها النصف ومنهم من ورثها
 اختلفوا في ميراثهم من ورثها النصف ومنهم من ورثها
 الثلث ومنهم من ورثها الربع ومنهم من ورثها النصف
 سميت مربعة ابن مسعود لانه يجعلها من اربعة بخلاف غيره
 ومذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ما قاله ابن بكر
 الصديق رضي الله عنه ومذهب ابو يوسف ومحمد ومعاوية
 ما قاله زيد بن ثابت **المسئلة** العاشرة الاكبرية وهي
 ام وزوج واخت لابوين وحديثي قول ابي بكر الصديق
 رضي الله عنه المسئلة من ستة للزوج والنصف وللأم الثلث
 والباقي

١٠٥
 والباقي للجد والاشقي لا يرثا بحجة بالجد عنه وفي
 قول عمر رضي الله عنه المسئلة تقع من ثمانية الزوج ^{النصف}
 والاخت النصف والجد السكن وللأم السكن وفي قول
 علي رضي الله عنه المسئلة تقع من تسعة للزوج والنصف
 وللأم الثلث والاخت النصف والجد السكن وفي قول
 زيد رضي الله عنه تقع من سبعة وعشرين يوافق عليا
 في القسمة ثم يجزى نصيب الجد ونصيب الاخت وهو اربعة
 فيقسمه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين واربعة على ثلاثة
 لانهم زادوا في فرضه ثلاثة في تسعة يكون سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة والجد ثمانية وللأخت
 اربعة وهذه المسئلة تنطبق في المعاليه فيقال عدد
 الورثة اربعة اخذوا من ثلث المال واخذ الباقي ثلث الباقي
 واخذوا ثلث الباقي واخذوا الرابع ما بقي وهذا على
 قول زيد لان الفرضية من سبعة وعشرين للزوج تسعة
 وهو ثلث الجميع وللأم ستة وهو ثلث الباقي والاخت اربعة
 وهو ثلث الباقي والجد ثمانية وهو الباقي ووجه تسميتها بما
 لا كبرية بقدر مفصل في مسائل مقاسمة الجد والاحوة
 وقد عايناها من وجه اخر غير ما ذكر وهو اربعة من الورثة
 اخذوا من ثلث الباقي واخذ الباقي نصف ذلك للجزء
 واخذوا الثلث نصف ذلك للجزءين واخذوا الرابع نصف
 مجموع الاجزاء فان الجد اخذ ثمانية والاخت اخذت اربعة

وهو نصف ما اخذه الجدة والام اخذت ستة وهو نصف ما
 اخذه الجدة والاخت والزوج اخذت ستة وهو نصف ما
 اخذه الثلثة **المسئلة** الحادية عشر العربيتين وتسميان
 الغراوين وهن زوج وابوان اربعة وابوان واغنا
 لقبنا بالعربيتين لان اول من قضى فيها رضى ابن عمر
المسئلة الثانية عشر المقتنة وهن زوجة وام اختان
 لابي وام واختان لأم ولد ليارض لوق او قل سميت مقتنة لانه
 فيها ثمانية مذاهب احدها وهو قول الجمهور وتقع من اثني عشر
 وقول الحنفية عشر لان المهروم لا يحجب وثانيها وهو قول
 ابن عباس رضى الله عنهما فترميا على انكار القول ان الفاضل
 عن فرض الزوج والام وولدا لأم وهو قوله لولدي ابوين
 فتقع من اربعة وعشرين وثالثها عن ابن عباس ايضا ان
 الفاضل عن فرض الزوج والام بين ولد لابي ابوين والام
 فتقع من اثنين وسبعين ورابعها عن معاذ بن جبل رضى الله
 ان للام الثلث ترميا على انها لا تحجب الابا لاجرة فتقول الى
 تسعة عشر وخامسها عن بن مسعود رضى الله عنهما اسقاط
 وللمكالم وتقول الى ثلاثة عشر وسادسها عن بن مسعود
 اسقاط ولد لابي ابوين وسابعها عن ابن عباس اسقاط البنين
 جميعا والباقي للعصية وثامنها عن ابن عباس ان المرأة الثلثة ترمي
 على ان من كان من ثمنه من الاولاد يحجب الزوج والام فتكون المسئلة
 من اربعة وعشرين وتقول الى اربعة وثلاثين قال الامام
 الرازي

الرافعي من الشافعية و هذه اشهر الروايات عن بن مسعود
 ولم يثبت اليشربني عنهما **المسئلة** الثالثة عشر يقال
 لها الناقصة وهن زوج وام واخوات لأم فانها تنقص احد
 اصل بن عباس رضى الله عنهما لانه ان اعطاها الثلث لزم
 القول وان اعطاها الثلث لزم الحجب بخلافه ولم يحد هذه
 المسئلة في ايام ابن عباس وانما حشرت بعد وفاته والباقي
 للاخوان **المسئلة** الرابعة عشر المأمونية وهن مائتان عن
 ابوين وبناتين ثم ماتت احدى البناتين قبلى ان تقسم الميركة
 عن من في المسئلة سميت مأمونية لان المأمون اراد ان يولي
 رجلا على القضا فوصف له يحيى بن اكرم فاستخفهم فلما دخل
 يحيى عليه وكان ذميمة الخلق استخفهم المأمون ففعل ذلك يحيى
 فقال يا امير المؤمنين انى ان كان القصد على اخذى وكه
 تمنى القضاة والعمال اذ بالامام يصفى له عن هذه قايده
 ما تقول في شخص مات عن ابوين وبناتين ثم ماتت احدى البناتين
 عمر في المسئلة قبل القسمة فكيف تقسم الميركة بين الموقوفين
 فقال يحيى يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامراه ففعل المأمون
 انه قد عرف المسئلة ففعل القضا ويروى انه قال لاذع
 الفرق عرفت الجواب وهذه المسئلة ان كان الميت الاول رجلا
 وقع المسئلة من اربعة وخمسين وان كانت امرأة وقع من
 اثني عشر لان الجدة في هذه الصورة فاسد فاذا كان الميت الاول
 رجلا فاصل مسئلة الميت الاول من ستة للبناتين المتفاتي وهما

اربعة لكل بنت اثنان ولكل واحد من اله بون واحد فلما ماتت
 احدى البنات عن سهمين فقد تركت اخها واحدة وحدا
 وهو ابوابها فمسلها من ستة للجدة الباقى وهو
 خمسة بين الجدة والاخت للذكر مثل حظ الانثيين لان المسئلة
 هنا حيزه من ثلث الباقي وتدرج جميع المال والخمسه لا تستقيم
 على ثلاثة المتى هو عدد روكهم في اصل المسئلة التى هي
 الستة بلغت ثمانية عشر ثم رافيا بين مسئلتها التى هي ثمانية عشر
 وسهامها من الميت الاول من خمسة بالتصفت ففرضنا نصف المسئلة
 الثانية وهو تسعة في كل المسئلة الاولى وهو ستة بلغت اربعة
 وخمسين كان الجدة من المسئلة الاولى واحد مضروب في تسعة
 تسعة وله من المسئلة الثانية عشرة مضروبة في واحد يسفر
 فالمجموع تسعة عشر وكان الجدة من المسئلة الاولى واحد مضروب
 في تسعة يتبعه ولها من المسئلة الثانية ثلثة مضروبة في واحد
 بثلاثة يكون المجموع اثني عشر وكان البنت من المسئلة الاولى
 اثنان مضروبان في تسعة ثمانية عشر ولها من المسئلة الثانية
 خمسة مضروبة في واحد خمسة يكون المجموع ثلاثة عشر وفي هذه
 الصورة

١	١٨	٥٣
١	١٠	١٩
٣	٣	١٣
٣	٣	٣
٣	٥	٣٣

هذا على مذهب الامام زيد
 بن ثابت رضي الله عنه ومن
 تابعه واما على مذهب الجاهل
 ابي بكر الصديق رضي الله عنه
 عنه ومن تابعه فتصح المسئلة من ثمانية عشر للجدة ثمانية
 وللجدة اربعة والبنت ستة لان الجدة في المسئلة الثانية بحسب

فرضنا الثلاثة

الاضافة

اللاخت واما اذا كان الميت الاول انثى فتصح المسئلة من اثني
 عشر لان مسئلة الميت الاول اصلها من ستة للاخت واحد وللام
 واحد ولكل واحدة من البنات سهمان فلما ماتت البنت كان
 اصل مسئلتها اربعة لان مسئلتها رديته فان الجدة فاسد
 فيكون للاخت ثلثة وللجدة واحد وبين سهامها ومسئلةها ثلثة
 بالنصف ففرضنا نصف مسئلتها وهو اثنان في كامل الاول
 بلغ الحاصل اثني عشر سهماء وللجدة ثلثة وللجدة ثلثة

سبعة اعمهم بهذه الصورة

١	١٢	٤
١	٣	٣
٣	٣	٣
٣	٣	٣
٣	٣	٣

وهذا على مذهب ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه ومن
 تابعه كالا عالم اعظم

القائلين بالرد واما على مذهب زيد بن ثابت ومن تابعه رضي
 الله عنهم فاما انه من ثمانية عشر والتفصيل بطريق المطولات

باب في الموهبي

معنى الموهبي المشكل يقال كلام عوبي اي شريد كلمة عوصا
 اي شديده ويقال اصابت القوم عوصا اي شدة اعصابهم
 الشئ يعقاص اذا اشكل فلم يبتدأ الى جهة الصواب ويقال لهذا
 الباب ايضا باب المعايير ويقال له المشابه ايضا وميل هذا
 الباب مما يبال عنها ويمتن بها الموضون وقد ذكرناه رافية
 للمخاطر **مسئلة** قال صحيح لم يرض او ص فقال له بم او ص انما
 يرتفع خبرتان وزوجتان واختان وعمتان وحالناك فلهذا

الرجلان تزوج كل واحد منهما بجدة في الامم وامه وامه وكان
 ابو المريض تزوج ام الصحيح فاودها ابنتين فها اخنا الصحيح
 من امه واخنا المريض من ابيه وقد اولد المريض كل من جده في الصحيح
 ابنتين فاللذان من امه خالناه واللتان من ام ابيه عمناه
 واصل المسئلة من اربعة عشر بن وبنات ثمانية واربعين لانه
 في المسئلة زوجتين وبناتين واربع بنات واخنتين ^{فقد جرت} لانه
 الثمن وهو ثلاثة لانه لا يستقيم عليها بل بينهما وبين عدد ووسهاتنا
 والبنات الاربع الثلثان وهو ستة عشر سها تنقسم بين كل
 واحدة اربعة وللجدة من السكس اربعة وهي كذلك تنقسم عليها
 يبقى سهم واحد للاختين وهو مابين لروهما وقد انكسرت
 السهام على من يقين متماثلين فاكفينا باحد هما ما ذا ضربنا
 الاثنين في اصل المسئلة تبلغ ثمانية واربعين للزوجتين
 ستة لكل واحدة ثلاثة والبنات اثنتان وثلاثون لكل بنت
 ثمانية وللجدة ثمانية لكل جدة اربعة وللأختين سها في كل
 اخنت سهم **ولو قال** اما يرثي انت واخوانك وابوان وعمك
 فالصحيح اخو المريض لانه وابنه واخوه اخو المريض لانه وابوه
 عم المريض وامه وعماه عم المريض فالصحيح في المسئلة ثلاثة لانه
 لدم وام وثلاثة اعمام فاصل المسئلة من ستة للاخوة لدم الثلثة
 الثلث وهو اثنتان للام السكس وهو واحد وللعمام الثلثة
 الباقي وهو ثلاثة فانكسرت سهام الاخوة على رؤسهم ففرضنا
 ثلاثة في اصل المسئلة وهو ستة يبلغ ثمانية عشر كان للاخوة

اثنتان

اثنتان فاذا ضربناهما في المصروف يبلغ ستة لكل واحد سهمان وكانت
 لدم سهم واحد فاذا ضربناه في المصروف يبلغ ثلاثة سهمان وكانت
 للاعمام الثلثة ثلاثة اسهم فاذا ضربناهما في المصروف يبلغ ستة
 لكل سهم ثلاثة اسهم **ولو قال** اما يرثي جدناك واخناك وزوجناك
 وبناتك في جدة الصحيح وزوجنا المريض واخنا من قبل الام اخنا
 المريض من قبل الاب وزوجنا الصحيح اعمامها ام المريض والاخرى
 اخنة من الاب وبنات الصحيح اخنا المريض من الام ولديها ام
 المريض والخال في المسئلة زوجتان وثلاث لوات لاب
 واخوات لأم وام فاصل المسئلة من اثني عشر وتقول في سبعة
 عشر ونصف من مائة واثنين كما علمت **ولو قال** اما يرثي ابوان
 وعمك وخالدان فالصحيح ابن اخي المريض لما بينه وابن اخنة لأمه
 وللاخوان اخوان لأم واخوان لفران لأم والخال من ان في المسئلة
 ثلاثة اخوة لأم واخوان واخنة لأم فاصل المسئلة من ثلاثة
 ونصف من تسعة لفر واحد من الاخوة لأم سهم ولكل واحد من الاخوة
 لأم سهمان **مسئلة** ارصد مريض فقال لهما اربعة بيني اعطوا
 ابني الاكبر ديناراً وثلث الباقي والذئبي يبيع دينارين وثلث الباقي
 والذئبي يبيع ثلاثة دينارين وثلث الباقي واعطوا ابني الرابع
 ما بقي ففعلوا ذلك بعد موته فخرج المال بينهم على فرايض
 أي بالسوية كم كان ذلك المال وكل واحد من واحد منهم من ذلك
 المال **الجواب** كاف ذلك المال ستة عشر ديناراً فان كان له
 خمس بيني فقال اعطوا الاول ديناراً وثلث الباقي وثلث الباقي

ديارين وسكر الباقي ولثالث ثلاثة دنانير وسكر الباقي
والرابع اربعة دنانير وسكر الباقي والخامس باقى كانت
التركة خمسة وعشرين ديناراً فاذا استلقت عن مثل هذه المسئلة
واردت ان تعرف مقدار التركة فلك في ذلك طريقان الاول هو
الاقرب بان تقرب عدد البنين في نفسه فاحس به عدد التركة
ففي المثال الاول تقرب اربعة في اربعة يحصل ستة عشر ففى التركة
وتبين الانصباء الخ وفي المثال الثاني تقرب خمسة في خمسة
تكون خمسة وعشرين ففى التركة الطريق الثاني ان تقطع من
عدد البنين واحداً ابداً وتضرب الباقي في يخرج الكسر المذكور فما
خرج زد عليه الواحد الذي كنت اسقطته او لا يكون ذلك المقار
الثاني المترتبة **وليقال** في المسئلة الاولى اعطوا ابني الثاني عشرة ديناراً
وخمسة الباقي واعطوا ابني الثالث ثلاثين ديناراً وخمسة الباقي
واعطوا ابني الرابع ما بقى فكم مقدار التركة دنانير فاعلم في
هذه المسئلة واشباهها ان تقرب عدد رؤس الموصى لهم في نفسه
ثم تضربها بحاصل الضرب في اول درجات المعطى له وهو عشرة
في مثالنا هذا مثلاً لدا ضربت عدد الرؤس في نفسه وهو اربعة
يحصل ستة عشر واذا ضربت الستة عشر في العشر يحصل مائة
وستون فاذا اعطينا الدين الاول عشرة وحصل الباقي
يحصل له اربعون لدا اذا اعطيناه من المائة والستين
عشرة يبقى مائة وخمسون وخمسها ثلاثون فيكون المجموع

اربعة

اربعين يبقى مائة وعشرون فاذا اعطينا الدين الثاني عشرين
وهي الباقي يكون المجموع اربعين ايضاً وقس على هذا الباقي وهذه
قاعدة مطردة في جميع هذا الباب **مسئلة** قال مريض لصبي
انت ابن عمي ترث من مالي عشرة دنانير ولو كنت ابني لم ترث اكثر
من دينارين فهذا المريض له ثمانية وعشرون ديناراً وتركته
ثلاثون ديناراً والفقه وعلى امارة هذا في غاية الاندفاع
مسئلة امرأة ورثت من ثلاثة اخوة ازواجاً لها من مال كل واحد
الربع فحصل لها ثلث اموالهم فبقيت امرأة تزوجت اخوة واحداً
سبواً واحداً على التعاقب وكان جميع اموالهم سبعة وعشرين ديناراً
للاول ثمانية وللثاني واحد وللثالث ثمانية عشر اي قلت الاول
عن الزوجة وعن اخويه وله ثمانية دنانير ورثت الزوجة دينارين
فصار مع الثاني اربع دنانير مع الثالث احدى عشر ديناراً ثم مات
الثاني عن الزوجة وعن اخيه وله اربعة دنانير ورثت الزوجة
الربع وهو واحد ومعه من الزوج الاول ثمان فيكون لها
ثلاثة ويصير مع الثالث اربعة وعشرين ثم مات الثالث فحصل
لها من تركته الربع وهي ستة ومعهما ثلاثة يكل لها ستة وهي
ثلث السبعة والعشرين **مسئلة** امرأة ورثت من ثلاثة
اخوة ازواجاً لها من مال كل واحد منهم الربع فحصل لها نصف
مجموع اموالهم كم كان مع كل واحد منهم **الجواب** مال الاول
اربعون ومال واحد من اخويه دينار واحد فماتت الاول
ورثت منه الربع عشرة وورث كل اخ خمسة عشر فصار

مع كل اخ ستة عشر فلما مات الثاني ورثت الزوجة منه الربع
 وهو اربعة فصار معها اربعة عشر والباقي وصار ثمانية عشر
 فصار مع الاخ ثمانية عشر فلما مات الثالث ورثت من ماله وهو
 ثمانية عشر وربع وهو اربعة وعشرون فصار معها اربعة عشر
 فكلها احدى ورون فهو نصف مجموع اموالهم **مسئلة** امرأة
 ورثت من اربعة اخوة ان واجالها من مال كل واحد منهم الربع
 فحصل لها نصف اموالهم فيكون جميع اموالهم ثمانية عشر دينارا
 للدول ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع واحد
 فلما مات الاول ورثت ثمانية ورثت منه دينارين وورثت
 كل واحد من اخوته دينارين فصار مع الثاني ثمانية ومع
 الثالث خمسة ومع الرابع ثلاثة فلما مات الثاني ورثت
 منه دينارين وورثت كل اخ ثلاثة دينارين فصار معها اربعة
 ومع الثالث ثمانية ودينارين ومع الرابع ستة دينارين فلما مات
 الثالث ورثت منه دينارين وورثت اخو الباقي وهو
 فصار مع الزوج ستة ومع الاخ الرابع اثني عشر فلما مات
 الرابع ورثت منه ثلاثة ومعها ستة فحصل معها تسعة دينارين
 وهي نصف مجموع اموالهم **مسئلة** جارية حبلى فماتت بغير
 ميراثا فقال لا تقبلوا فان في زوجة غايبة فان كانت غايبة
 ورثت هي ولم يرث وان كانت ميتة ورثت انا فماتت امرأة
 ماتت وتوكت اما واخواتها لا يورثن واحدا لأم وهي الغاية
 واخا لأم هو زوج الغايبة فدلنا خاتين لا يورثن الا لأم

وللام الكرى ولا تحت لأم ان كانت حية الكرى ولا يورث زوجها
 شي وهو اخو الميت لا يورثها لانه عصبة وان كانت ميتة فله الباقي
 وهو الكرى لانه عصبة **مسئلة** امرأة جارية حبلى فماتت بغير
 ميراثا فقال لا تقبلوا فان حبلى فماتت بغير ميراثا فماتت غلاما وورثت
 وان ولدت جارية لم ترث ميراثا فماتت بغير ميراثا فماتت بنتين
 وعمها وامرأة حبلى من اخيه فان ولدت غلاما فهو ابن اخيه
 وهو عصبة مقدم على العم فيرث وان ولدت انثى فهي بنت
 اخي الميت من دوى الدرهم فلا ترث **ولو** قالت ان ولدت
 غلاما لما يرث وان ولدت جارية ورثت ميراثا وامرأة
 ماتت عن زوج وام واخوات لأم وحمل من الزوج ان ولد
 بنتا فهي اخوها لا يورثها فيكون لأم الكرى وللزوج النصف
 وللأخت لأم النصف وللأختين لأم الثلث اصلها من ستة
 وقول الخاتمة ستة وان ولدت غلاما فزوج النصف ولأم
 الكرى ولولدا لأم الثلث ولا شيء للغير لأم لانه عصبة
ولو قالت ان ولدت غلاما لما يرث هو ولا انا وان ولدت
 جارية ورثت انا وهي بهذا الميت حبلى زوجة حامل وهي امه
 الغير قال لها مولاها ان كان في بطنها جارية فانت ميراثا فان
 ولدت جارية تبين انها حرة وابنتها حرة فيرثان وان ولد
 غلاما فهي امه وابنتها عبيد فلا يرثان ولو علق الحرة بكبره
 غلاما فللخواتين على العكس **ولو** قالت ان وضعت ذكرا لم
 يرث وان وضعت انثى لم ترث عني وان وضعت ذكرا وانثى

معا ورثا هذا رجل ترك اما واختا لابوين وجبا صهييا وامراة
حبلى من ابية فان ولدت ذكرا وخدمه او انثى وخدمها عا د
الجدر ورد سهمه على الوخت كما عرفته في باب مقاسمة الجدر والاخت
وان ولدت ذكرا وانثى رد اعلى للاخت الى تمام النصف وتبقى
لها نصف تسع وهو مختصر في يد رخصا من عند **ولو** قالت ان ولدت
ابنا ورثت انا وهو ثلث المال وان ولدت بنتا لم ترث شيئا
هذا رجل تزوج ابن ابنة بنت ابن ابنة اخر فولدت ابنا وصار
الابن في درجة امه ثم مات الرجل وخلف سوى هذين
في نسبين فالنبتان لهما الثلثان والباقي وهو ثلث بين
الامام وامه للذكر مثل حظ الانثيين ولو ولدت بنتا
سقطت استكمال الثلثين وعدم المصيبة **ولو** قالت ان ولدت
ابنا لم يرث شيئا وان ولدت بنتا فلها النصف والثلث
والباقي للمصيبة هذا رجل خلف عصبة وعبد بن لامال له
عزها فاعتمها المصيبة فشهدا بعد العتق لامراة انها زوجة
الميت حامل منه فان ولدت غلاما لم يرثا لانه لو ورثا سقط
المصيبة فيبطل العتق فيبطل ثمنها فلما ثبت الزوجية
والنكاح فنقضها بغير ابطالها وان ولدت انثى
فلما ثبت النكاح والباقي للمصيبة ونقض عتق
العبدين لان للمصيبة فيها خصيا فان كان من رايضين
نصيبهما وصحت شهادتهما وثبت النكاح والنسب وان كان
معهما اسعى العبدان والمستعنى كاهن المديون وهذا كله
على

على قول ابن عباس ومحمد رحمه الله **مسئلة** رجل خلف خالا
وعما ودثم خاله دون عمه هذا رجل تزوج اخوة لابية امه
فجاءت بابن فهو خاله وابن اخيه وهو اقرب من عمه ويقال ايضا
رجل خلفه ابن اخيه ويقال رجل خلفه **مسئلة** رجل خلف
زوجته واخا لها لهما الثلث والباقي لاختها هذا رجل تزوج ابنة
حماته فاولدها ابنا فهو اخو زوجته وابن ابنة **مسئلة** رجل
هو خال رجل وعمة هذا رجل تزوج ابنة بية امه فولدت ابنا
فهو خاله وعمة **مسئلة** رجل بن كل واحد منهما علم الاخر شيئا
تزوج اخوة لا مدام ابية فولدت ابنا علم الولد علم الرجل
والرجل علم الولد لكن الجهة تختلف **مسئلة** رجل بن كل
حال الاخر صودتها رجل بن تزوج كل منهما ابنت مساحبة ففعلتا
كل واحدة ابنا فهذان البنان كل واحد منهما خال الاخر
ويقال ايضا رجل تزوج ابن امه بلخته ابنة فولدت ابنا
فالولود خال الرجل والرجل خال الولود **مسئلة** رجل بن
احدهما خال الاخر والاخر عمة صودتها رجل تزوج امراة
وتزوج ابنة امها فولدتا ابنتين فابن الزوج عم ابن الابن وابن
الابن خال ابن الزوج **مسئلة** رجل ترك مال ودثم فيههم
رجل واحد فان كان ابن الميت فله القاد رهم وان كان ابن
عمه فله عشرون المظا **مسئلة** هذا رجل ماله مائة الف
ودهم وترك ثمانية وخمسين بنتا فان كان للرجل ابنا
قاسمهم فنصيبه المئتان وان كان ابن عم فلين الثلثان

وله الباقي وهو ثرون المقار وقد مر نظيرها **مسئلة رجل**
 باع عبدا في مهره صور قحارة تزوجت عبدا فاولدها ابنا
 ثم طلقها فتنزحت سديع على مهر خطا البتة به وقد افلس فقضى
 لها بالعبد فوكلت ابنتها منه في بيعه وقبض مهرها من ثمنه
مسئلة رجل خلف ستة وراثة وتعين دينار افاصاب
 احدهم دينار واحد صوريتها رجل خلف اما وصدا واختا لا
 وام واخوين واختا لآب فتصح المسئلة من ثمنين وهذا
 المسئلة على من هبته يرضى الله عنه فثبت الباقي خير
 للمهر من سكر جميع المال ومن المقاسمة فاصل مسئلة ما
 المفروض وهي الام من ستة والباقي لثلاث له فاذا ضربنا
 ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر فطوى الام السدس هو ثلثه
 ونطوى الخبر ثلث الباقي وهو خمسة ونطوى الاخت لآب
 وام نصف جميع المال وهو تسعة يبقى واحد لا يستقيم على
 الاخوين والاخت لآب وروكهم خمسة بطريق البسط فاذا
 ضربنا الخمسة في الثمانية عشر يبلغ تسعين سها كان الام
 ثلاثة فاذا ضربناها في المضروب الذي هو خمسة يبلغ خمسة
 عشر سها وكان للخبر خمسة فاذا ضربناها في الخمسة تبلغ
 خمسة وعشرين سها فمخوله وكان للاخت لآب وام تسعة
 فاذا ضربناها في المضروب الذي هو خمسة يبلغ خمسة واربعين
 سها فمخولها وكان للاخوين والاخت لآب سهم واحد
 فاذا اضرب في المضروب الذي هو خمسة فهو خمسة لكل اخ

لآب سها من وكل اخت لآب سهم واحد **مسئلة** امرأة تزوجت
 اربعة ورثت من كل واحد منهم نصف ماله هذه امرأة ورثت
 هي واخوها اربعة اعبد فاعقواهم ثم تزوجتهم على التساقب
 وما توافلها من كل واحد الربع بالمشكع والربع بالولد وذلك نصف
 امرأة وابنتها اقسموا مال ميت نصفين بغير ولا صوريتها رجل
 زوج بنته ابن اخيه فولدت منه ابنا ثم مات هذا الرجل فبقيت
 ابنته ففقدت ثلث بنته فلها النصف وتركت ابنتها وهو ابن اخيه
 فبأخذ الباقي بالتعصيب وهو النصف **مسئلة** ثلاثة اخوة
 ورثت ادهم سبعة اشباع المال وورث كل من الاخوين
 تسعة هو لا ثلاثة اخوة لام احدهم ابن عم الميت فله ثلث
 المال بالعرض والباقي للاخ الذي هو ابن عم وتصح من تسعة
 ولها صورة اخرى وهو ان هو لا الاخوة ايهام لآب رقيق شرا
 احدهم فتبقى عليه **مسئلة** رجل وابنته ورثا مال ميت بينهما
 نصفين فماتت امرأة تزوجت ابن عمها فاولدها بنتا ثم
 ماتت المرأة عن زوجها وبنتها فالمسئلة من اربعة للبنت
 النصف وللزوج الربع بالعرض والباقي بالتعصيب وترجع
 المسئلة بالاختصار الى اثنين **مسئلة** رجل وابنتاه وولدا
 مال ميت بينهم الثلاثة فماتت امرأة تزوجت ابن عمها فاولدها
 بنتين ثم ماتت المرأة وكلا وارث لها غيرهم فالمسئلة
 من اثني عشر للبنتين الثلثان ثمانية وللزوج والربع
 وهو ثلاثة بغير من الزوجية وله نصف السدس وهو سهم

بالتعصيب ترجع المسئلة بالاختصار الى ثلاثة لكل واحد منهم **مسئلة**
 امرأة وابنها ورثا ما لم يت بينهما نصفين صورتهما
 رجل وزوج ابنته من ابن اخيه فاولمها ابنا ثم مات ابن الاخ
 الذي هو زوج الابنة ثم مات الرجل الذي هو ابو المرأة وهم
 الزوج ولدا وادت له غير ابنته وابنها الذي هو ابن اخي الميت
 فلها النصف بالعرض ولابنها النصف بالتعصيب لكونه ابن اخي
 اخي ابوها **مسئلة** اخوان من اب وام ورث احدهما سبع المال
 والاخر ما بقي فماتت امرأة ماتت وخلفت ابنتهم احدهما زوجا
 فللزوجة النصف بالعرض والنصف بينه وبين اخيه بالتعصيب
 لكونها ابنتهم فتقع من اربعة للزوج ثلاثة وللاخيه واحد
مسئلة اخوان من اب وام ورث احدهما ثلثي المال والاخر
 الثلث فماتت امرأة ماتت وخلفت ابنتهم احدهما اخوها
 له بها والاخر زوجها فتقع المسئلة من ثلث للزوج والنصف
 بالعرض ثلاثة وللزوج من ادم السدس يبقى سهمان بينهما
 نصفان لكونها ابنتهم فيكون للزوج اربعة وللزوج لام
 اثنتان وترجع بالاختصار الى ثلاثة **مسئلة** امرأتان للثلاث
 برجلين فخالهما من رجلين وجينا وابينا وابنتي زوجينا
 فماتت الرجلان تزوج كل واحد منهما ام الاخر وهما هاتان
 امرأتان اي امرأتان ماتت زوجاهما وكل واحدة من زوجتيها
 ابن فتزوجت كل واحدة بابن الاخر فاقبل ابناهما عليهما
 وهما زوجاهما وابنا زوجيهما **مسئلة** امرأتان

مع رجل فانكر عليها فقالت لا تنكروا علي فان امي ولدت امه وابوه
 ابن عمه بنت اخي خالي فماتت المرأة ام هذا الرجل فاولمها فان امي
 ولدت امه فتعني ان امها حيدة ام امه وقولها وابوه ابن عمه بنت
 اخي خالي معناه ان اباه الرجل زوجها لانها اكنفت عن نفسها
 بنت لهف خالها وقد صلى ان شخصا تحاكم هو واخر لدى بعض
 القضاة فاقترع المدعي عليه فلما اراد القاضي الحكم عليه قال انك
 على من غير بينة فقال القاضي قد شهد عندي من تقبل شهادة
 عليك فقال له خال ابن اخيك فكنت ولم يدري ما يقول
 وكذلك لو قالت امي ولدت امه وامه بنت عمه ابية فقولها اني
 ولدت امه تقدم وقولها وامه بنت عمه ابية معناه انها امه
 زوجة ابية وامها حاة ابية **ولو** قالت امي ولدت امه وابوه
 ابن عمه بنت اخي خالي فماتت المرأة ام هذا الرجل فاولمها فان امي
 ولدت امه وافهم وقولها وابوه ابن عمه بنت اخي خالي
 اخي خالي معناه ان اباه الرجل المزوج معها ابن عمه بنتها
 واكنفت عن نفسها بابنها اخي خالها وهي صحيح معناه
 انها اخي خالها واخوها ابن اخي خالها وهو طاهر بغير المال
ولو قالت امي ولدت ام ابية وابوه ابن عمه ام ابن عمه بنت
 خالي فتعني ان ام ابية فقد اكنفت عن نفسها بقولها امي ولدت
 ام ابية لان ام المسئلة قد ولدتها وهو ولدت اباه الرجل الذي
 قد وجد معها وقولها وابوه ابن عمه ام ابن عمه خالي معناه
 ان اباه هذا الرجل المزوج معها ابوها وهي حاة ام ابن عمها لانها

هي بنت اخت ظلمها **مسئلة** رجل طرقت بابا فخرج اليه صبي فقال
الرجل مرحبا يا بني وابن امرأتى قل لابيك واني زوج لأمك فليكن
الجواب ان هذا الرجل الذي طرقت الباب قد كان تزوج بأم
صاحب الدار وكان مجهول النسب فاستحققة صاحب الدار فبطل
النكاح لانه قد تبين ان الزوجة حرة أم أبيه ثم ان الرجل
المذكور تزوج بأسرة وعلا به عنها فثبت موته بيمينه ففقت
زوجته عدتها ثم تزوجها صاحب الدار من غير ان يعلم انها قد
تزوجت بأمه وكذلك لم تعلم هي ان ابوزوجها ثم قدم زوجها
فسأل عنها فقيل تزوجت فقال من فقيل بفلان بن فلان
فقال ان ابني فقيل له فقد ولد لها هذا الغلام واستادوا
الي اميها من الزوج فلما طرقت الباب خرج اليه نصير فقال مرحبا
يا بني وابن امرأتى قل لابيك واني زوج أمك فليكن
ابن امرأتى محاربا عتار ما كانت عليه والدفى لان ليست
زوجته لانفساخ النكاح عنها بوطئ أبيه لها بالبرهة وتبين
فساد نكاح أبيه لها وقوله زوج أمك بالباب محاربا
يلحق بوجوب الزايف اصول الدين وهي ان يقال اخذ احد
الورثة بنصيبه وبدن كان له على الميت كذا كم الدين مثلا
اذا اخذ ثلثي المال بنصيبه وبدن كان له على الميت او ثلثه
او ربعه او خمس او اربعة اسباع وكان نصيبه من الميراث
مبدق تصحیحها ثم تضرب ما بقي من الميراث في جميع الخبز الذي
سماه فاذا اضرب ما بقي من الميراث في جميع الخبز فالذي

يلع

يلع بالضرب هو جميع المال ثم تنزع من المخرج الذي سماه انه
اخذة وتضرب ما بقي منه في جميع الميراثية فما بلغ فهو الميراثية
وما زاد عليه فهو الدين ثم تاخذ نصيب كل وارث من الميراثية
وتضربه فيما بقي من المخرج فما بلغ فهو نصيبه وتضرب نصيب
صاحب الدين الى ما بقي من المال فما بلغ فهو حصة ما ياخذة
من المال **مثال** ذلك رجل هلك وطفلت ابنتين وابوين
فاخذت احدى البنيتين بنصيبها وبدين كان لها على أبيها
فخرج المال **فتقول** تصحیح الميراثية من ستة والمخرج خمسة
فاذا انزعنا نصيب صاحب الدين من الميراثية وهو اثنان يبقى
اربعة فاضربها في المخرج الذي هو خمسة يبلغ عشرين وهو
جميع المال واذا انزعنا من المخرج اثنين يبقى ثلاثة فاضربها
في جميع الميراثية وهو ستة يبلغ ثمانية عشر وهو الميراثية و
الزائد عليها وهو اثنان هو الدين ثم نقول كافلام من
الميراثية واحد فاذا اضربناه فيما بقي من المخرج وهو ثلاثة
يبلغ ثلاثة والارب كذلك وكان للامخت غير صاحبة الدين
من الميراثية اثنان فاذا اضربناهما فيما بقي من المخرج وهو ثلاثة
يبلغ ستة وصاحبة الدين كذلك يكون كلها ستة اليه انه يراى
على نصيبها اثنان يكون المخرج ثمانية **وتقول** من له شئ من
الميراثية ياخذة مضروبا فيما بقي من المخرج غير صاحبة الدين ومن
له شئ من المخرج ياخذ مضروبا فيما بقي من الميراثية **مثال**
والدم فان لصاحبة الدين من المخرج مهران تاخذها مفردين

بما بقي من الزينة وهو أربعة يكون ثمانية هو هذا المال **قوله** قال
 اخذت ثلاثة اخماس المال فترع نصيبها من الزينة بعد
 التصحيح ونصيب الباقي في جميع مخرج الخس يبلغ عشرين ثم ترع
 الذي اخذته من المخرج وهو ثلثه يبقى اثنان فقطرهما
 في تصحيح الزينة الذي هو ستة يبلغ اثنى عشر هو الزينة
 والمفاضل بينهما هو مقدار الدين وهو ثمانية فنقول كان للام
 من الزينة واحد تأخذه مضروبا فيما بقي من المخرج وهو
 اثنان يكون اثنان وللدين كذلك وكان للدين غير صاحبه
 الدين من الزينة اثنان تأخذها مضروبا فيما بقي من المخرج
 وهو اثنان يبلغ أربعة وكان لصاحبه الدين من المخرج ثلاثة
 تأخذها مضروبة فيما بقي من الزينة الذي هو أربعة يبلغ اثنى
 عشر فهي لها بنصيبها ودينها يقال ايضا ما من اثنين
 وابوين وثلاث عشرين دينارا فاضرت احدي بنتيه ثلث
 دينار ما مقدار دينها وكيف القسمة **الجواب** ما ذكرنا انفا **ولو**
 قال اخذت الام بنصيبها ودين كان لها على ابنها أربعة اشباع
 المال فترع نصيبها من الزينة وامر بها بقدر وهو خمسة في
 مخرج السبع يبلغ خمسة وثلاثين وهو المال ثم انزع من المخرج
 ما ساء يبقى ثلثه فاضربها في كامل الزينة يبلغ ثمانية عشر
 وهو الزينة وما زاد فهو بقية عشر هو الدين **ثم نقول** كان
 لكل بنت من الزينة اثنان فاذا ضربتا فيما بقي من المخرج
 وهو ثلثه يبلغ ستة فلكل واحد منها ستة وكان للدين

اصل

اصل الزينة واحد فاذا ضربت فيما بقي من المخرج الذي هو ثلثه
 وكان للام من المخرج اربعة فاذا ضربت فيما بقي من الزينة الذي
 هو خمسة يبلغ عشرين فهي للام **او نقول** كان للام من اصل
 الزينة واحد اذا ضرب فيما بقي من المخرج وهو ثلثه يبلغ
 ثلاثة ثم تقسم هذه الثلاثة الى السبعة عشر التي هي الدين
 يكون المخرج عشرين منها بقية اسباع **المال مسئلة** امرأة
 مائة وضلقت ابنتين وابوين وزوجا مسئلتها من اثنى
 عشر ونقول الى خمسة عشر اخذت الام بنصيبها ودين كان
 لها على ابنتها ربع جميع المال فترع نصيبها من تصحيح المسئلة
 وعولها وهما اثنان يبقى ثلثه عشر فاضربها في المخرج الذي
 ساء وهو اربعة يبلغ اربعة وخمسين وهو المال ثم انزع ما
 اخذته من المخرج يبقى ثلثه فاضربها في المسئلة وهو خمسة
 عشر يبلغ خمسة واربعين والزايدة عليها وهو بقية عشرين
فقول كان للدين من اصل المسئلة وعولها اثنان فاذا ضربتا
 فيما بقي من المخرج وهو ثلثه يبلغ ستة فهي له وكان لكل بنت
 من اصلها وعولها اربعة فاذا ضربت فيما بقي من المخرج يبلغ اثنى
 عشر فهي لكل واحد منها وكان للزوج من اصلها وعولها ثلاثة
 فاذا ضربت فيما بقي من المخرج وهو ثلثه يبلغ تسعة وكان للام
 من المخرج واحد فاذا ضربت فيما بقي من تصحيح المسئلة وعولها وهو
 عشر فاعولها **ولو** قال اخذت الام بنصيبها ودين كان لها اثنان
 ربع المال الاثنتان نصيب الزوج فاعول في هذا الثلث ترع نصيب الام

من تصحیح المسئلة وعولها وهو اثنان يتبع ثلثة عشر ثم تسقط
واحد من الثلثة عشر لاجل الاستثنا يبقى اثني عشر ثم تضرب
الاثني عشر في مخرج الربع يبلغ ثمانية واربعين ثم انزع من
المخرج الذي نزع من ادم اخذته يبقى ثلثة فاضربها في
تصحیح المسئلة وعولها يبلغ خمسة واربعين وما زاد فهو الدين
فتقول كان للام من اصل المسئلة وعولها اثنان يضربان
فيما بقي من المخرج الذي هو ثلثة يبلغ ستة ودينها ثلثته
فيضم الى الستة يحصل تسعة فيخرج المال الا ثلث نصيب
الزوج او تقول كان اكل بنت من اصل المسئلة وعولها اربعة
تضرب فيما بقي من المخرج الذي هو ثلثة يبلغ اثني عشر فيخرج
لكل واحد منها وكان للام من اصل المسئلة وعولها اثنان
يضربان فيما بقي من المخرج يبلغ ستة فيخرج له وكان للزوج
من اصل المسئلة وعولها ثلثة اذا ضربت فيما بقي من المخرج
وهو ثلثة يبلغ تسعة كان للام من المخرج واحد فاذا ضرب
فيما بقي من اصل المسئلة وعولها وهو اثني عشر كما عرفت يبلغ
اثني عشر اسقط منها ثلث نصيب الزوج وهو ثلثة يبقى تسعة
فهو نصيبها من الدين ومن الميراث ربع الثمانية والاربعين
اثنا عشر فاذا اسقط منها ثلث نصيب الزوج يبقى تسعة
لان نصيب الزوج تسعة وثلث التسعة ثلثة ولو قال لقد
الدم بنصيبها وبدن لها على بنتها ربع المال لا ربع نصيب
الزوج فالثالث يحتاج ان يحول الفريضة من عدد يكون نصيب
الزوج

الزوج فيها ربع واقل ذلك ستون فانزع نصيب ادم من الستين
وهو ثمانية يبقى اثنان وخمسون ثم انزع المستثنى ما بقي وهو
ربع نصيب الزوج يبقى تسعة واربعون فاضربها في اربعة
يبليغ مائة وستة وتسعين ثم انزع من المخرج واحد يبقى ثلثة
فاضربها في الفريضة التي هي ستون يبلغ مائة وثمانين وهو
الفريضة والزائد عليه الذي هو ستة عشر هو الدين كان
للأم من اصل الفريضة ثمانية تضرب في ثلثة تبلغ اربعة
وعشرين فيضم الى دينها الذي هو ستة عشر يكون المجموع
اربعين وهو ربع المال الا ربع نصيب الزوج لان للزوج
من اصل الفريضة اثني عشر فاذا ضربت فيما بقي من المخرج
وهو ثلثة يبلغ ستة وثمانين ربيعها تسعة فاذا اكتشفت
التسعة من الربع بقا اربعون **فان** قيل لك كم الربع فخذ
ربع المخرج وهو واحد واضرب فيما بقي من الفريضة بلد انزع
النصيب الا استثنا وهو تسعة واربعون يكون تسعة واربعين
وذلك وجه اخر وهو ان تقول للزوج ثلثة من خمسة عشر وثلثة
لاربعة لها فاضرب مخرج الربع في خمسة عشر يبلغ ستين ثم
كان للام من المخرج واحد فاذا ضربت فيما بقي من الفريضة
وهو تسعة واربعون ثم اسقط ربع نصيبه وهو تسعة
يبقى اربعون هو لها لان نصيب الزوج ستة وثلثون لانه
كان له من الفريضة اثني عشر فاذا ضربتها فيما بقي من المخرج
الذي هو ثلثة يبلغ ستة وثمانين وكان للام من الفريضة

ثمانية فاذا اضر بها فيما بقي من المخرج يبلغ اربعة وعشرين وكان
لكل بنت من اصل الغريضة ستة عشر فاذا اضر بها فيما بقي من
المخرج يبلغ ثمانية واربعين فيكون المجموع مائة وستة
وخمسين واذا كانت المسئلة بجائها واخذت الاربعين بنصيبها
كان له على ابنته ثلث جميع المال الا ثلث نصيب الزوج فانزع
من الغريضة نصيب الابوين وهو ستة عشر يبقى اربعة واربعون
ثم انزع ربع نصيب الزوج وثلثه يبقى سبعة وثلاثون ثم
انزع من مخرج الثلث والربع ما اخذاه يبقى خمسة واربعون
بقي من الغريضة وهو سبعة وثلاثون في مخرج الثلث
والربع الذي هو اثنى عشر يبلغ اربعمائة واربعة واربعون
هو المال ثم تضرب بما بقي من المخرج في الغريضة التي هي ثلث
يبلغ ثلاثمائة هي الغريضة والزائد عليها الذي هو ثلث
واربعة واربعون هو الدين **فنعول** كان للزوج من
الغريضة اثنى عشر فاذا اضر بها فيما بقي من المخرج وهو
خمسة يبلغ ستين هي له وكان للام من المخرج ثلاثة اقل
ضر بها فيما بقي من الغريضة وهو سبعة وثلاثون يبلغ مائة
واحد عشر هي ربع المال واذا اسقطت منها ما استثبتت
من نصيب الزوج وهو الربع يبقى ستة وتسعون كان
نصيب الزوج ستون وربعها خمسة عشر وكان للام
من المخرج اربعة فاذا اضر بها فيما بقي من الغريضة هو
سبعة يبلغ مائة وثمانية واربعين واذا اسقطت منها

ما

ما استثبتت من نصيب الزوج وهو الثلث يبقى مائة وثمانية وعشرون
هي نصيبها مع الدين واذا اردت ان تعرف نصيبها من الغريضة على
حدة ومن الدين على حدة فاضرب نصيبها من الغريضة وهو ثمانية
فيما بقي من المخرج وهو خمسة يبلغ اربعين هي نصيبها من الغريضة
والباقي وهو ثمانية وثلاثون هو الدين وقس على ما سلف بقية
المسئلة **مسئلة** رجل مات وخلف ابنتين وابوين فاخذت
احدى ابنتيه بنصيبها وربع لها كان على ابيها ثلاثة اثنان المال
واخذت الاب بنصيبه وربعه ثلثا وثلثا فالغريضة من ستة و
مخرج الثلث والثلث من اربعة وعشرين فانزع نصيبها من اصل
الغريضة ثلاثة يبقى ثلاثة فاضربها في المخرج الذي هو اربعة
وعشرون يبلغ اثنان وسبعين هذا هو المال ثم ارجع وانزع
نصيبها من المخرج عشرون يبقى اربعة فاضربها في اصل الغريضة
يبلغ اربعة وعشرون هي الغريضة وما زاد وهو ستة واربعون
هو الدين فللا من اصل الغريضة واحد واربعة فيما بقي من
المخرج وهو اربعة واربعة وللأم كذلك وعرفه نصيب دينه
الثلث تاخذ الذي نزعته له من المخرج وهو اربعة عشر ونقره فيما
بقي من الغريضة وهو ثلاثة يكون ثلاثة وثلاثين وهو
ثلث المال وثلثه فنصيبه من ذلك اربعة ودينه تسعة
وعشرون وللابنته من اصل الغريضة اثنان يضربان فيما
بقي من المخرج وهو اربعة تبليغ ثمانية ومعرفة دينها ونصيبها
انك انزع لها من المخرج تسعة وهو ثلاثة اثنان واربعة

فيما بقي من الغريضة وهو ثلاثة يبلغ سبعة وعشرون
 فنصيبها من الغريضة ثمانية والزايد عليها وهو تسعة
 خرج منها **مسئلة** رجل هلك وظف اثنين وابولت
 وزوجة فأخذت الزوجة بنصيبها وبدن كان لها على
 زوجها سدس المال ومثل ربع نصيب الام فاعمل فيما لك
 تنظر اولا الى نصيب الغريضة فان اصل الغريضة من اربعة
 وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين فتخرج نصيبها من الغريضة
 وهو ثلاثة يبقى اربعة وعشرون وزد عليها مثل ربع نصيب
 الام وهو واحد يصير المجموع خمسة وعشرين ثم اضرب
 خمسة وعشرين في مخرج السدس يكون مائة وخمسين
 وهو جميع المال ثم انزع من المخرج ما زعم الهاجرة
 وهو سدس يبقى خمسة فاضربها في الغريضة وهو سبعة
 وعشرون يكون مائة وستة وثلاثين وهو الغريضة
 وما زاد وهو خمسة عشر هو الدين الزوجة من اصل الغريضة
 ثلاثة تضرب فيما بقي من المخرج وذلك خمسة يكون خمسة
 عشر تضاف اليها الذي هو خمسة عشر يكون المجموع
 ثلاثين وللام من اصل الغريضة اربعة تضرب فيما بقي من
 المخرج وهو خمسة يبلغ عشرين ولك في مثل ذلك وكل
 ابنة من اصل الغريضة ثمانية فيما بقي من المخرج يبلغ الدين
 في كل واحد منها وقد حصل مع الزوجة سدس جميع المال
 خمسة وعشرون وربع نصيب الام وهو خمسة وذلك

اللاذخ

١٢٧
 لما تخرج لان نصيب الام عشرون وربعها خمسة ولو كانت
 المسئلة كالحا وأخذت الام ايضا نصيبها وبدن كان لها
 على ابها جميع جميع المال ومثلت نصيب الزوجة فالك تخرج
 نصيب الام والزوجة وذلك سبعة من اصل الغريضة و
 عوطها وهو بقعة وعشرون يبقى عشرون وتزيد على
 العشرين الربع والمثلث التي أخذت الزوجة من نصيب الام
 والذي أخذت الام من نصيب الزوجة وذلك اثنان لانك
 تعتبر المثلث واحد من ثلاثة والربع واحد من اربعة يصير اثنان
 وعشرون فاضربها في مخرج السدس والربع واقبله اثنا
 عشر لانا لا ربيعة موافقة للسنة بالنصف فاذا ضربت
 وفق احداهما في كامل الاخر يبلغ اثني عشر يحصل بالنصف
 مائتان واربعة وتسعون وهو المال ثم ارجع الى المخرج
 وانزع ما زعم انها اخذتاه وهو ربع وكن ذلك خمسة
 من اثني عشر يبقى بقعة فاضرب البقعة في بقعة وعشرون
 يكون مائة وتسعة وثمانين هو الغريضة وما زاد وهو خمسة
 وسبعون هو الدين كان للزوجة من اصل الغريضة ثلاثة
 تضرب فيما بقي من المخرج وهو سبعة وذلك احد وعشرون
 فاذا اردت ان تجمع نصيبها مع الدين ليكمل لها السدس فخذ
 لها سدس المخرج اثنان وارضها فيما ضربت به المخرج وذلك
 اثنان وعشرون يكون اربعة واربعين ثم تضربها بها
 ربع نصيب الام يكون احد وخمسين وللام من اصل الغريضة

اربعة تقرب فيا بقى من المخرج الذى هو سبعة يبلغ ثمانية
وعشرون واذا اردت ان تعلم نصيبها ودينها فخذ
ربع المخرج وهو ثلاثة واصرفه فيا بقى من العريضة وهو اثنان
وعشرون يكون ستة وعشرين وتضيف الى ذلك ثلث نصيب
الزوجة وهى سبعة يكون ثلاثة وعشرين المصيب من ثمانية
وعشرون والدين خمسة واربعون والله اعلم وهذا اخر
ما قدر الله افراغه في هذا الامل وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى جميع الانبياء والمرسلين

وعلى الكل وصحب كل نبي

المعزة والمعونة لنا جميع

الاخوان والمحبين والدنيا

ولساعتنا وكفارة

الدين

اجمع

امين

فكان فراغ نسخها يوم الاثنين سادس عشر من محرم الحرام سنة
ثمانية وخمسين وثمان مائة على يد كاتبها بن الحاج عمر بن

